مأزق الفكر السياسي في لبنان

مسألة الديمقراطية

الدكتور ساسين عساف



الدكتور ساسين عسّاف

مآزق الفكر السياسي في لبنان

مسألة الدّيمقراطيّة

توزيع
منشورات عويدات
بيروت ص.ب. 8 - 831570
Télex OUEDAT 40125 LE





الكتاب مآزق الفكر السياسي في لبنان
مسألة الديمقراطية
المؤلف الدكتور ساسين عساف
الموضوع سياسي
القياس ٢١ × ١٤,٥
عدد الصفحات ٢٥٦
الصف التصويري شركة المطبوعات اللبنانية ش.م.ل.
الطباعة شركة النشر والطبع اللبنانية ـ بيروت
المنشورات مختارات
التوزيع مختارات
الزلقا ـ ص.ب ٦٠٢١٦
هاتف: ٨٩٠٣٣٣ (٠١)

إهداء

إلى والديَّ الحبيبين

سيمون وجورجيت،

علّماني الحقَّ والمحبّة،

المحتويات

مقدمة

الديمقراطية هي واحد من المصطلحات التي تتعدّد مضامينها السياسية والاجتماعية والاقتصادية والروحية والإعلامية في لبنان، بتعدّد القائلين بها على تناقضات عقائدهم ومناهجهم.

ليس ثمة حركة في لبنان إلاّ تتصف بالديمقراطية.

كلّ الأحزاب والتنظيمات السياسية تحرص على عنونة أعمالها وممارساتها بالشعار الديمقراطي الكبير.

ليس من فئة في لبنان إلاّ ادّعت التمثيل الديمقراطي للرأي العام. عديدةٌ هي الحركات السياسية التي نمت على العنف واغتذت بوسائله، ولا ضير عندها في احتراف الديمقراطية مسوّغ قيادة واستمرار.

عجيبٌ غريب أمر هذه «الديمقراطية ـ الغانية» المتاجر بها في كلّ مدينة وشارع وحي وزاروب، باسمها تُكمّ الأفواه وتُصادر الإرادات ويُحكم الشعب بإذلال وإكراه ويريدونه أن يصدق أن تلك هي إرادته.

باسم شعرها المسدور تُفرَزُ الجماعات والمناطق.

باسم جبهتها العريضة تُعْلَنُ الجبهات العريضة في الوطن الضيّق.

باسم عينيها اللوزيتين تقصف المدائن ويقتل أطفال المدارس والملاجىء.

باسم ثغرها المفترّ عن عطر الأقاحي تُمارس شهوة التدمير والإفناء بأقسى وسائل الحديد والنار .

إننا ، بالواقع ، في مرحلة إنحطاط سياسي .

إننا شعب يعاني المظالم بأبشع أشكالها .

لقد حان الوقت لإعادة النظر في كلّ شيء ، في الجوهر فينا وفي العرض .

لقد حان وقت البحث عن البديل ، عن لغة جديدة .

وحدها لغة التوافق الديمقراطي تصون وحدتنا السياسية .

إن ميزان القوى بين الفئات المتصارعة لم يَثْبُتْ ولن يثبت على حال . لقد كان في مصلحة الجميع ثـمّ انقلب على الجميع .

من منّا لم ينتصر في معركة ؟
من منّ لم يخسر معركة ؟
والسؤال :

من ربح الحرب ؟

كلّنا خاسرون .

إن حال الوطن تستدعي الإختيار الصعب ، الإختيار الواقعي بين وطن الإهتمام الواحد والمصير الواحد وبين وطن الإهتمامات الخاصة والمصائر الخاصة .

إننا اليوم في مرحلة التأكيد النهائي على اختياراتنا الأساسية المبنية على التصارح لا التكاذب ، وعلى التوافق لا التنافق . كفانا كلمات منتقاة وشعارات وهّاجة .

إمّا أن نكون كليّة جهد في خط سياسي توافقي ،

إما أن نكون جهوداً موزّعة على خطوط سياسية تتفارق ، تتعارض ، يعطّل

واحدها الآخر ، يُفْنيه ويُلْغيه فيسقط الهيكل . الشعب يحدّد اختياراته الأساسية في إطار المؤسسات الديمقراطية .

لماذا الإصرار على احتلالها وإفراغها من وظيفتها الوطنية وجعلها في خدمة المقصد الخاص ؟!

لماذا الشرعية هي المستهدفة من كلّ صوب ؟!

لماذا تجتمع عليها بديل أن تجتمع عندها وفيها كل « الشرعيات » التي لا نعرف نوع الديمقراطيات التي أطلعتها ؟!

هل « الشرعيات » التي تتوزّع الأرض والشعب هنا وهنالك هي أكثر ديمقراطية من شرعية الدولة ؟

هل هي ، في الواقع ، أوسع تمثيلاً وأشدّ تجسيداً لإرادة الشعب من شرعيتها ؟!

إننا لا نعتقد ذلك بدليل أنها من فرضيات الأمر الواقع .

يصعب على اللبنانيين فهم طبيعة هذه الديمقراطيات التي تسمّي قياداتهم وذلك يعود لحال الإرتباك السياسي الذي يعيشون فيه .

قبل الحرب كان يُعْتَقد ويُظَن أن الديمقراطية هي التي كانت تنظّم حياتنا الوطنية العامة ، وأن المستوى الفكري المتقدّم الذي بلغناه في تدبير شؤوننا السياسية كان بفضل هذه الديمقراطية .

جاءت الحرب لتكذّب هذا الإعتقاد ، ولتبرز أننا « تجمّعات سياسية متخلّفة » قوامها الانضباط القبلي والعائلي والعشائري والعنصري والطائفي والطبقي ، سلاحها الحديد والنار لا العقل والحوار وقبول الآخر ، وغايتها تصفية الخصم سياسياً وجسدياً متى اقتضى الأمر ذلك .

قبل الحرب ما كنّا لنشعر بضخامة الفوارق الاجتماعية، إذ أن الإختلاف لم يكن حاداً بين طبقات المجتمع لجهة مستوى المعيشة ووسائل الحياة.

جاءت الحرب لتكشف لنا أن « الديمقراطية الاجتماعية » كانت شعاراً ساقطاً من حساب الفكر السياسي في لبنان.

جاءت الحرب لتسقط ورقة التين عن عورة النظام الاقتصادي الذي لم يعد حرّاً، بل قاتلاً باسم الحرية والفوضى والإستغلال.

كنّا نتوهّم أننا نعيش في عالم مطمئن، « مرقد العنزة » والبركة والخير الدافق من عند الله و « الإنتاج الطبيعي » و « هالكم أرزي لعاجقين الكون ». مثالية التوهّم شدّتنا عمّا كان يدور حولنا من غليان في النفوس والعقول.

الثورات السياسية اعتبرناها زوابع في فنجان وأنهيناها بتبويس اللحى وعقد التسويات المتوازنة على مستوى القيادات والمنتفعين، من دون أن نلتفت إلى الأعطاب التي أصابت المجتمع في بنياته الاجتماعية والاقتصادية والنفسية:

الأسرة لم تعد أسرة.
المدرسة لم تعد مدرسة.
الجامعة لم تعد جامعة.
دور العبادة لم تعد دور عبادة.

كلّ ذلك تبدّل ولم نقبل أن نصدّق فاتبعنا سياسة دفن الرؤوس في الرمال الحامية:

باسم الحرية عمّت الفوضى.
باسم الديمقراطية بلغنا أبشع حالات الطيش والغباء.
باسم النظام الحرّ لم نحرّر الناس من أوضاع القهر والحرمان.

عرفنا نموّاً اقتصـادياً غير هـادف وغير متـوازن بين الأفـراد والجماعـات والطبقات والمدن والأرياف والمناطق.

بنينا مؤسّسات الإجترار والبلادة والعقم والتنفيع.

مدارسنا انتشرت كالفطر من دون قـواعـد وتخطيـط ودراسـة حـاجـات وإمكانات.

كان عندنا وزارة تصميم، ألغيناها لأننا أعداء المستقبل.

الخوف على الأوضاع السياسية لم يسمح لنا بتطوير النظام والمؤسسات.

الخوف من دينامية التغيير عقدة تملّكتنا حتى الإختناق.

مركنتيلية الإفادة من « الأمن المستتب » غيّبتنا عما كان يجب أن نقوم به بغية جعل النظام والمؤسسات والإدارات أشدّ ديمقراطية واستجابة لضرورات الواقع المتبدّل في مستوى الحقيقة الاجتماعية المعاصرة.

حرّية التعامل صارت خداعاً والمنافسة صارت احتكاراً ومضاربة. الوطن كان يهتزّ وبدا الجميع في غفوة أهل الكهف.

عبرين ١٩/ ١١/ ١٩٨٧.

أولا : لبنان الحرية

لماذا لبنان ؟ !

بهذا السؤال فاجأني أحد المستشرقين بل قل المستعربين لأن الإستشراق لم يعد حركة علمية تعنى بشؤون الشرق كافة بل صار حركة سياسية تعنى بشؤون العرب وبصورة خاصة عرب النفط والدفع. وبقدر ما كان يخفي هذا السؤال من استخفاف بحقيقة الوطن اللبناني بقدر ما كان جوابي عنه رصيناً مفاده الحرية مسوّغ وجود لبنان. قال: تقول ذلك لأنك لبناني. قلت: ليس فقط لأني لبناني بل لأني أريد البقاء في وطني، وطن الحريات.

قبل أن يعرف لبنان حدوده الحاضرة المعترف بها دولياً والمنصوص عليها في الدستور اللبناني، قام على حدود الحرية.

وقبل أن تستقر فيه المجموعات التي يتشكل منها المجتمع، استقر لبنان على مبدأ الحرية.

وقبل أن يعقد فيه ميثاق بين مجموعاته، تعاقد أبناؤه على الحرية.

وقبل أن يقوم فيه نظام ديمقراطي برلماني، ساد اللبنانيين نظام أخلاقي عنوانه الحرية.

لذلك نقول: الحرية هي حقيقة لبنان في جوهر ذاته.

الحدود الجغرافية قد يتعدى عليها، قد تقضم من هذه الجهة أو تلك، قد تتقلّص المساحة، ولا يزول لبنان لأن الحرية هي قياس الإنسان لا الأرض، وهي قياس الإرادة في الإنسان لا الحدّ الطبيعي.

الدستور قد يلغى، قد يعلّق، قد يعدّل، قد يبدّل ولا ينتهي لبنان لأن الإنسان الحرّ لا تقوى عليه إرادة الإلغاء أو التعليق أو التعديل أو التبديل.

شأن الميثاق والنظام السياسي هو شأن الدستور ولكن التعاقد على الحرية وسيادة نظام الأخلاق هما الأثبت.

من هنا نقول:

الخوف على لبنان ليس من الجيوش التي تحتل أرضه، ليس من تغيير الدستور، ليس من تكاثر هذه المجموعة من مجموعاته الطائفية أو تلك، ليس من نقض الميثاق وتعديل الصيغة وتبديل النظام.

الخوف على لبنان هو من احتلال إنسانه فيفقد معنى الحرية، وفاقد معنى الحرية هو مشروع عمالة وارتهان وارتزاق وتآمر.

سقوط الوطن هو بسقوط إنسانه.

والمرعب في الأمر هو دخول بعض اللبنانيين لعبة السقوط في اتجاه الهاوية:

يروى أن أحد الأعداء المتآمرين على احتلال الوطن واغتصاب أرضه ومياهه وتهجير شعبه كان يجلس «ضيف شرف» على مائدة أحد وجهاء المناطق الحدودية. كان الحديث يتناول قضية الحدود من الناحية الجغرافية والتاريخية. انتفخ الضيف المكرّم وسوّى جلسته وقال كلاماً ظاهره مزح وباطنه جدّ قال «لوجيه المنطقة» وهو بالمناسبة نائب من نواب الأمة:

هذه المنطقة هي لنا وعلينا أن نعمل على استعادتها اما بالاحتلال واما بالتراضي. فردّ أحد الحاضرين وهو من أعضاء الوفد المرافق ملطّفاً كلام

صاحبه: بالتراضي قبلنا ولكن بالاحتلال صعب. قال الضيف: لا، بالاحتلال وهو أمر سهل جداً. قال مرافقه: كيف؟ أوليس من الصعب علينا أن نترك عشرين ألف جندي من جنودنا في هذه المنطقة؟ أجاب سيده: قبل أن نحتلّ المنطقة نحتلّ سعادة النائب ولسنا بحاجة إلى عشرين ألف جندي لاحتلاله، أي - وربما قالها بصوت خافت - لإحتلال قلبه وعقله وجيبه. فضحك الجميع بمن فيهم النائب التعيس.

من هذه الرواية، نفهم أن المشكلة في لبنان ليست في احتلال الأرض بل في احتلال الإنسان.

وإن لم يكن نصف اللبنانيين محتلاً، فكم منهم برسم الاحتلال؟!

كم منهم هو مشروع إفراغ من معنى الحرية؟!

أن يقاوم اللبناني فذلك يعني أن يقاوم إفراغه من قيمه الخالدة وفي رأسها الحرية، وبذلك يحدث تغييرات في النسق الفردي - النفسي وفي النسق الإقليمي والعالمي في طريقة التعامل معه.

إن العقل السياسي العملي والنظري، الإقليمي والدولي، يبدو وكأنه أدرك أن اللبناني لا يؤخذ إلاّ بعد إفراغه من جوهر ذاته وحقيقة وجوده في هذا الوطن، أي من معنى الحرية، فحدّد منهج درسه بدقة وتمكّن من إقناعه بأن حريته وضمانة وجوده وبقائه هما في الإرتهان لهذه القوة أو تلك.

لا خلاص لنا من فك الإرتهان،

لا رجاء لنا في استرجاع الحرية،

ما لم نحصّن أنفسنا من ضعفها المزمن ألا وهو الإستعداد التاريخي للتجاوب مع الإرادات الغريبة.

لقد تهيّأ لنا أننا مجموعات بشرية جمعتها المصادفة قدرها التعادي لا التصادق فصارت الاستعانة بالغريب على أبناء البلد قاعدة من قواعد حياتنا السياسية.

هل الاستقواء بالخارج هو دليل ضعف في بنية المجتمع اللبناني؟ وهو في رأينا مجتمع مركّب لا عضوي.

هل صحيح أن المجتمع اللبناني هو امتدادات خارجية تلاقت تحت سماء لبنان وفوق أرضه وبقيت على تشنجاتها في حركة ارتدادية؟

قد يكون ذلك صحيحاً ولكن الأصح من كل ذلك هو أن العطب أخلاقي لا بنيوي ـ تكويني.

من هنا على فريق من اللبنانيين أن يفهم أن لبنان السائر في ركاب كل التيارات العروبية والإسلامية هو لبنان لحيق وليس لبنان الحرية.

وعلى فريق آخر أن يفعهم أن لبنان السائر في ركاب كل التيارات الشعوبية ليس لبنان الحرية.

إن هذه المعادلات تبرز لنا بوضوح تام كم هو عظيم شأن الحرية في لبنان وكم هو تلازم عضوي ما يجمع بين الاثنين.

واليوم، مشكلة الحرية في لبنان مطروحة بشكل أشد إلحاحاً بسبب التجاذب القائم بين أن يكون لبنان جمهورية إسلامية على الطريقة الفارسية وبين أن يكون دولة مسيحية على الطريقة الصهيونية.

ليس لبنان وحده هو نقطة التجاذب بين «الصهيونية» و «الفارسية»، بل العالم العربي بأسره، فمن العرب من حزم أمره واستدار ومنهم من بقي في مرحلة إنعدام الوزن وغياب التوازن.

الصراع الظاهر اليوم هو بين «الإسلام الفارسي» و «اليهودية الصهيونية»، بين الفرس واليهود. والعرب مشتّتون خائفون ومترددون.

واللبنانيون يقاومون من أجل أن يبقى لبنان وطن الحريات.

إن مشكلة اللبنانيين في الشرق عموماً بعد قيام الدولة الصهيونية والصحوات

الإسلامية أنّهم يجدون أنفسهم بين شرين أحلاهما مرّ، بين التيارات الإسلامية الأصولية وما فيها من قوة تذويب واحتواء، وبين الصهيونية الطامعة في الأرض والمياه وما فيها من قوة تدمير وإبادة واقتلاع وتهجير.

إن مشكلة اللبنانيين ـ بل أكاد أقول إن مأساتهم ـ أنهم ضحية الصراع بين توتاليتارية الدعوات الإسلامية المتطرفة والمتزمتة وبين «اختيارية الشعب اليهودي» والعنصرية الصهيونية. وإن كان اللبناني يرى في الإسلام المتطرف مشروع احتواء فإنه يرى في الصهيونية ـ والصهيونية هي يهودية متطرفة ـ مشروع دياسبورا Diaspora.

إن في قدرة اللبناني على المقاومة يتحدد مصير الحرية في لبنان والشرق.

الصراع في هذا الشرق هو بين أقوام فرس ويهود وعرب وبدا اللبناني كأنه بلا قوم.

قد يكون ذلك من أسباب الحرب على لبنان.

ألأنه رفض الدخول في الصراع باسم القومية حيناً والقومية المتلطية بالدين أحياناً كانت الحرب عليه.

لقد عومل اللبنانيون بقساوة، وكانت حروب الجميع عليهم ـ الفرس والعرب واليهود ـ بهدف استقطابهم وتقييد حريتهم بالترغيب حيناً وبالترهيب أحياناً.

الحرية هي أساس الحياة في لبنان ومفهوم الحرية عند اللبنانيين هو أهم محرّك تاريخي عرفه تاريخهم الدامي. والحرية هي قياس ديناميتهم وعافيتهم وقدرتهم على الثبات.

الحرية هي أولى المسلّمات الضرورية والثابتة التي تؤمن استمرارية الوجود اللبناني لا سيما وأن المجموعات اللبنانية على اختلاف طوائفها تعرّضت وتتعرّض لمختلف أشكال الضغوطات والاضطهادات. ومحاولاتُ الاقتلاع من بعض المناطق

جعلتها تفقد تدريجياً مقومات الوجود السياسي والاقتصادي والثقافي مما ضاعف من حدة المخاطر المحدقة بها.

هذا، والمجتمع اللبناني يجتاز منذ إثنتي عشرة سنة حقبة مصيرية وخطيرة على بنيته التاريخية والحرية هي أساس هذه البنية.

لقد جاءت هذه الأعوام لتضع اللبنانيين أمام التساؤل الأكبر: إلى أين المصير؟! هل العيش المشترك الآمن الحرّ ما زال ممكناً؟

الحرية التي نعنيها ليست الحرية الميتافيزيقية كالعلاقة بين الإنسان والله مثلاً وإنما نعني الحرية الوجودية، أي حرية الإنسان في وجوده السياسي والاجتماعي والاقتصادي والثقافي...

إنّ لمفهوم الحرية أبعاداً اجتماعية وقانونية وأخلاقية:

لا إرادة إلهية في التفرقة بين بني البشر.
لا إرادة إلهية في عدم أهلية هذا الشعب أو ذاك.
لا إرادة إلهية في عدم المساواة أمام القانون.
الإردادة الإلهية تقول بأن جميع الناس أخوة.

الفكر العلمي يرفض الإدعاء القائل بأن بعض الناس هم غير أحرار بالطبيعة. الأصل في الناس الحرية وهم فقدوها نتيجة تطورات تاريخية. السلطات السياسية والتشريعية هي التي أفقدت بعض الأفراد والجماعات حريتهم.

الحرية في الفكر الديني هي نقيض التفسخ الأخلاقي من دلائلها الطيبة، ضبط النفس، العقلانية، الحكمة، امتلاك الذكاء والحقيقة، التحرر من الشهوات وملاذ الحياة العابرة ومن الرغبات الدنيوية.

فكرة الحرية مهمة في العقل اللبناني سواء كان ذلك بشكل واع أو مستتر وكنتيجة لذلك فإن الرغبة في الحرية تبقى سرّ تشبث اللبنانيين بهذا الوطن.

إنّ الفكر السياسي في لبنان مطالب بأن يعي تماماً مدى أهمية المحافظة على فكرة الحرية بالمعنى الذي إليه أشرت، ومدى الحاجة لحفظها ضد أي اعتداء أو إغراء لئلا تتوقف عن فعلها التاريخي في صياغة القرار الوطني السيد المستقل.

لقد بدا أحياناً وكأن اللبنانيين فشلوا في الربط بين المستوى الميتافيزيقي والمستوى الوجودي - الاجتماعي للحرية. فإن احترموا المستوى الأول فإنهم لم يحترموا كما يجب المستوى الثاني مما فتح باستمرار منفذاً ملائماً أمام التشكيك بمبدأ الحرية التي يموت الإنسان من أجلها والتي تعطي للحياة قيمتها الحقيقية والتي تفرض احترام الإنسان ككائن مخلوق على صورة الله ومثاله.

إن الفكر السياسي في لبنان يعاني من أزمة الحرية. هذه حقيقة يجب أن تقال لأن حلّ المشكلة يبدأ بالاعتراف الصريح بوجودها. دليلنا إلى ذلك التهجير السياسي في هذا الجانب أو ذاك.

على الجميع أن يدرك أن العمل السياسي الحر هو عمل منظم وهادف ومشروع ولكنه مشروط بحكم الأخلاق:

الحرية المطلقة هي من إدعاءات الإنسان المنحط المتفلّت من القيود الأخلاقية.

الحرية هي قياس الأخلاق في المجتمع اللبناني.

إن الأنفع والأجود لهذا المجتمع هو لزوم طريق الحرية كي يقتنع كل إنسان فيه بأنه إنسان حرّ.

لذلك،
يبقى المجتمع اللبناني بحاجة إلى الحرية المرضية وإلاّ تحوّلت إلى مطلب ينتج متمرّدين ضد القهر الاجتماعي.

والمجتمع اللبناني تركيب غير متماسك يصبح متماسكاً متى تأمّنت لأفراده وجماعاته الحرية الفردية والجماعية. وهو مجتمع غير قادر على أن يتحمّل دعوات

تغييرية باسم فكرة الحرية كزخم وجداني كبير متى أطلق من عقاله شكّل خطراً على التركيب الاجتماعي بأسره.

الحرية قيمة عليا، قوة سياسية هائلة. يجب أن لا تخشاها الدولة بل عليها واجب دعمها لأن الدولة الديمقراطية لا تمارس سلطتها إلاَّ على الأحرار وباسمهم. والدولة هي نتيجة حاجة الإنسان للتنظيم الاجتماعي لضمان بقائه. شكل الدولة التي تمثل الحرية هو الديمقراطية، والديمقراطية كما يقول أرسطو هي مدينة الحرية وهي المدينة التي من شأنها أن تؤمن الحرية للجميع. والحرية غير المقيدة بمبادىء الأخلاق ونظام القيم العامة قد تؤدي إلى زوال دولة الحرية. إن سوء استخدام الحرية يؤدي إلى استبدالها بالعبودية. العلاقة بين الحرية والدولة تندرج في اطار أخلاقي.

دولة لبنان هي شكل من أشكال الدولة الجماعية التي يتمتع أفرادها وجماعاتها بالحرية. وعليه يجب أن تكون مؤسسة المساواة ويجب أن يكون الخضوع لها عملاً طوعياً حيث تتوقف سلطتها على إرادة المواطنين.

يقول أفلاطون: «ليس الملك من ملك العبيد والعامة بل من ملك الأحرار».

ويقول أرسطو: «رئاسة الأحرار أشرف من رئاسة العبيد ومن يختار العبيد على رئاسة الأحرار كمن يختار رأي البهائم على رأي الناس».

من أولى مهمات الدولة حماية الحرية والحؤول دون التعدي عليها، مما يستدعي خلقية حاسمة.

الحرية في لبنان يمكن أن تفهم بوصفها الشرط الضروري والكافي لتشكيل هدف وطني عام يترجم إلى عمل فاعل من خلال وسائلية سياسية منظمة. إن مفهوم الحرية يمكن أن يتحدد فقط ضمن علاقته بمجتمع لبناني منظم مزود بدوافع وأدوات وقيم سياسية تستلزم بالضرورة وجود دولة حرة.

الدولة الحرة تكشف عن ذاتها في نظام حكمها السياسي. وقبل أن نطرح أي نظام سياسي، نريد، علينا أن نطرح أي لبنان نريد.

لبنان، في رأينا، هو نقيض أنظمة الديكتاتوريات بمختلف أشكالها الطبقية والحزبية والطائفية والقومية.

لبنان يقوم على التنافس الحزبي والتوافق المدني والتلازم القومي في إطار مبدأ التكاملية.

من غير الممكن أن يقوم في لبنان حكم الطبقة الواحدة أو الحزب الواحد أو الطائفة الواحدة أو القوم الواحد.

لبنان الحرية هو نقيض الواحدية في الإيديولوجيا ومختلف ألوان التوتاليتاريات على مستوى العقيدة والنظرية الفلسفية. إنه، بكلمة، لا يقبل الهيمنة والتسلط.

من هنا تنبع ضرورة ايجاد نظام سياسي عادل يرعى شؤون الأفراد والجماعات والأحزاب في اطار مبدأ الحرية للجميع.

هذا النظام لا يكون بالوقوف عند حدود إلغاء الطائفية السياسية بل يتعدى ذلك إلى إقامة العلمنة الشاملة.

إن إلغاء الطائفية السياسية هو مطلب غير ديمقراطي في مجتمع غير مدني بتحقيقه تتحكّم الأكثرية العددية بالأقلية العددية بصرف النظر عن النوع والرغبة والحاجة وضرورة التمايز.

العلمنة الشاملة هي الحل وهي الخروج من المأزق الذي يتخبط فيه الفكر السياسي في لبنان - وهو فكر إيديولوجي طائفي - لجهة موقفه من الحرية.

لو كانت الأكثرية في لبنان أكثرية سياسية مدنية تتشكل من مجموع الشعب اللبناني بمختلف فئاته وأقوامه، لكان حكم الأكثرية هو الحكم الديمقراطي الصحيح والأمثل.

ولكن، مع الأسف، إن الأكثرية في لبنان هي أكثرية الطائفة. ومتى قدّر

للطائفة الأكثر عدداً أن تحكم باسم العدد، تكون النتيجة تحكماً بالطوائف الأخرى وهكذا تفرغ الحرية من مضامينها السياسية والاجتماعية.

لذلك نطرح العلمنة كحل جذري وشامل لمأزق الفكر السياسي الطائفي المتشنج السائد حالياً والذي يتمحور حول قطبين متعارضين يجتمعان عند الرغبة في إلغاء الآخر، أي في إلغاء لبنان.

لبنان هو لقاء حرّ بين أبنائه.

كل نظام سياسي في لبنان يقوم على غير هذه الحقيقة هو نظام تعسّفي جائر يصادر الحرية وينهي الوطن، فالوطن كان منذ أن كانت الحرية. الكيان اللبناني جاء ليصون هذه الحرية. والدولة اللبنانية جاءت لتضمن هذه الحرية لأبناء هذا الكيان. والنظام السياسي اللبناني المرتقب ينبغي له أن يعمل بموجبات هذه الحرية وأحكامها.

الحرية مسوّغ وجود لبنان وهي كيانه الوجداني والفلسفي. بدونها لا قيمة لقيام الكيان بحدود جغرافية.

بدونها لا قيمة لقيام الدولة اللبنانية كتعبير عن إرادة الشعب اللبناني الحرّ.

بدونها لا قيمة لقيام نظام سياسي لبناني كتكريس لسلطة الشعب في تدبير شؤونه العامة والوطنية.

كل الصيغ التي يقوم عليها الوطن والدولة والنظام قابلة للتعديل والتبديل ما عدا صيغة الحرية.

كل الصيغ القائمة المعمول بها حالياً أو المطروحة كبدائل لها يجوز عليها التصارع والتناحر والاحتكام ما عدا صيغة الحرية.

السلطة هي مدار صراع بين اللبنانيين وهو صراع مشروع في حساب الأفراد والجماعات والدول، ولكن أن تكون الحرية موضوع مساومة في هذا الصراع فأمر غير جائز.

حكم عام

إن بعض الأنظمة السياسية في العالم جعلت الناس مجانين أو متوحشين، وبكلمة واحدة فاقدي الحرية. والحق أن لكل انحراف سياسي سببه ولا شيء يتم بلا علة. ومن هنا السؤال: لماذا ينبغي للناس أن يجنّوا أو يتوحّشوا بمجرد أن يعيشوا في هذه المنطقة من العالم أو تلك؟! الجواب هنا يتخذ شكل الجنون الجماعي أو التوحش الجماعي وهو يبدأ بفحص تصرفات الجماعة ـ وهي إيديولوجية ـ وينتهي بفحص بنيتها النفسية وينتج من ذلك أن عدم اتزان أية جماعة يحدّد عدم قابلية الانتظام والوعي والحرية لديها.

الحرية تصنع الفرد والجماعة وتفجّر إنسانيتها.

نحن اللبنانيين مجموعات بشرية دينية واتنية متنوعة قادتنا الاضطهادات إلى جبال لبنان سور الحرية المنيع. من هنا كان أن وجهنا اهتماماً كبيراً نحو مسألة الحرية وتشبثّنا بها ضمانة بقاء فردي وجماعي. وكم يكون عظيماً أن نقف اليوم جميعاً لنصرخ في وجه العالم كله الأقربين والأبعدين:
نحن أحرار ولسنا رقيقاً لأحد.
بالوعي الحرّ للذات الحرّة يعنف عصب المقاومة.

عدم الإرتهان حفظ الاحترام للبنانيين والإرتهان أسقطهم من عين العالم. مأساتنا في الإرتهان. وتحرير الأرض يبدأ بتحرير الإنسان من شدّ قيوده. كلما تقدمنا في دروب الإرتهان ابتعدنا عن أصولنا وجذورنا الوطنية. هل وقف اللبنانيون مرة الموقف الصريح مع الذات أولاً ومع الآخرين ثانياً وتساءلوا هل نحن أحرار في القول والفعل والموقف؟ هل نحن أصحاب اللعبة أو أدواتها؟ هل نحن أسياد الحرب أو وقودها؟... وإلى سلسلة من التساؤلات لا تنتهي إلاّ ونكتشف أنّنا محتلون وقاصرون، بوجوه وعقول مستعارة.

لا نقول ذلك تشكيكاً في قدرة اللبنانيين على الإنبعاث وفكّ الإرتهان

واستعادة الحرية ودحرجة الحجر من وجه القيامة التامة. ولكن للانبعاث شروطاً مركزية نبرز منها اثنين:

- أن يعي اللبنانيون خطورة التمادي في الرهان على الخارج والإرتهان له، وأن يتفقوا على مقاومة الإرهاب السياسي الذي يمارسه عليهم هذا الخارج عبر وسائله الأقليمية.

- أن يعي اللبنانيون خطورة التمادي في ممارسة العنف السياسي الذي أصبح التخاطب اليومي بينهم، وأن يتفقوا على إنهاء هذه الحال.

إنْ كان الأمر الأول، أي الإرهاب السياسي، مسألة خارجية ليس بمقدور اللبنانيين تفاديها، فإن الأمر الثاني، أي العنف السياسي هو مسألة داخلية بمقدور اللبنانيين، متى أرادوا، العمل على إنهائها، وشرط ذلك تحرير الإرادة.

لا شك في أن الإرهاب والعنف متداخلان وأحدهما يغذي الآخر في علاقة جدلية لا تنتهي إلاَّ بانتهاء أحدهما. فلنبدأ كلبنانيين، أحراراً لا اماء، بإنهاء العنف في الداخل كي نتمكن من صدّ الأرهاب من الخارج.

مهما كانت أسباب التقاتل خارجية، ومهما كان كل فريق مشدوداً بحبال مرئية وغير مرئية لهذا الفريق الخارجي أو ذاك، بالنتيجة، اللبناني هو الذي يطلق القذيفة والتصريح، هو الذي يفخّخ السيارة أو يقودها إلى هذا الحي أو ذاك، وهو الذي يحرس حدود الكانتونات المرسومة بالدم وهو الذي «يطفّش» منها من ليس من دينه أو من مذهبه أو من سياسته، وهو الذي يخطف ويقف خفيراً على أبواب الأقبية الوطنية وَيَفْتَنُّ في طرق التعذيب والترهيب، وهو الذي يعتدي على المؤسسات ويصادر ويحتلّ، وهو الذي يحاصر ويحتكر، ويقيم الموانع والحواجز في وجه الحركة الاقتصادية المتكاملة ويعطّل دورتها الطبيعية بين جميع المناطق، وهو الذي ينفّذ مؤامرة تدمير الاقتصاد الوطني - عصب الصمود الأول - وتدهور سعر صرف الليرة اللبنانية.

لقد تمكّن الغرباء من العقول والقلوب إنهم في الخفايا والزوايا والحشايا،

وبذلك أمّنوا استمراريتهم بأقل خسارة وتحاشوا المواجهات الكبيرة على حساب الوطن الصغير.

جميعهم يحتلنا، يصادرنا، يلهو بنا، يفرغنا من مضامين الحرية والكرامة والسيادة ويفرغ الأرض منا. سنبقى فارغين وأرضنا فارغة ما لم نبدأ الثورة على الذات المهزومة ونحرّرها من سلاسل التبعية والانقياد.

لا قيامة لنا ولا انتصار على الذات الخاوية ما لم نتعشّق من جديد الملكة التي لا تهزم واسمها الحرية.

ثانياً : لبنان العنف

١ ـ الفكر السياسي في لبنان فكر تعانفي

الفكر السياسي في لبنان فكر تعانفي تسلطي ومن لزومياته التعنّت والتأديب على قاعدة الانتماء الديني والطائفي والمذهبي.

من مظاهره:

١ ـ العنف في الخطاب السياسي وفي الجدل اليومي على مستوى المواجهات الفكرية بهدف الإلغاء.
٢ ـ العنف في الممارسة السياسية وفي القتل اليومي على مستوى المواجهات الجسدية بهدف التصفية.
٣ ـ العنف في الموقف السياسي وفي التقاتل اليومي على مستوى الاعتكاف والمقاطعة والاستقالة أو المشاركة المشروطة في أحسن الحالات، إن الفكر السياسي عندنا هو فكر تأزيمي تعجيزي احتجاجي إرتدادي يختصر أزمة لبنان.

إن هذا التعانف، بمظاهره الثلاثة، أصاب الأفراد والجماعات، ومن مدعاة الغرابة فيه والجهل والقبلية والتوحش ان الفرد صار يؤخذ بجريرة جماعته، والجماعة تؤخذ بجريرة زعمائها. العنف يأخذ هنا طابع الهستيريا الجماعية، وهذا أفدح ما ابتلينا به، والأمثلة عليه عديدة وتعدادها خجل تاريخي. متى اتخذ العنف طابع الهستيريا الجماعية يكون الدليل على ما يسمّى في سيكولوجيا الشعوب

« العجز الحضاري » . إنه بيان التمزقات السياسية التي تحيا عليه وتغتذي منه وهو بدوره يحيا عليها ويغتذي منها . إنه من الظاهرات الفاجعة في الحياة اللبنانية الراهنة ، وهي ظاهرات كان لها الأثر الأكبر في تبدّل القناعات لدى الفرد والجماعة . كم من الملحدين ، مثلاً ، ارتدوا إلى المسيحية أو الإسلام ؟ كم من المؤمنين أصبحوا كفّاراً ومخرّبين ؟ كم من الشباب الليّن الطري صار قاسياً يابساً في سلوكه وأفعاله ؟ والعكس صحيح .

أما لجهة التسلّط ، وهو الوجه العملي للسياسة العنفية ، فإن قراءة واعية في وسائلية السلطة أو مستوى القيادات والأحزاب والطوائف ، ضيّقت على مطالب المواطنين في الحريات العامة وألغت أو عطّلت أو احتوت بعض المؤسسات الديمقراطية بحجة « الانضباط القومي » على مستوى السلطة ، و « الإنضباط العائلي » أو « العشائري » على مستوى القيادات الزعاماتية ، و « الإنضباط الحزبي » على مستوى العقيدة والمبدأ ، و « الإنضباط الطائفي » على مستوى الإيديولوجيا والدين .

كل هذه « الإنضباطات » ساهمت بطريقة أو بأخرى مع الأخذ بعين الاعتبار تفاوت المنطلقات والغايات والمراحل والوسائل في خلق فكر سياسي تسلطي أوصلنا إلى ما نحن عليه الآن من تعصّب يشتهي تدمير الآخر وإلغاءه أو ، على الأقل ، إقامة حدود فاصلة بيننا وبينه . أوليست الكانتونات القائمة فعلاً من إفراز النزعة التسلطية في فكرنا السياسي ؟ ! إن الحد الفاصل بين منطقة وأخرى ، بين جماعة وجماعة ، بين طائفة وطائفة ، بين مواطن وآخر يمثّل العطب الحقيقي في بنية هذا الفكر والخلل في مساره ، ويُبْرزُ ، بالتالي ، عدم نضجه الحضاري والإيديولوجي . الكارثة ، كل الكارثة ، هي أن هذا الفكر المعطوب هو المهيمن على الحياة السياسية في البلاد وفي كل يوم من عمر الأزمة يجد نفسه مدفوعاً إلى الإنغلاق النهائي وإلى استعمال القمع بشكل متزايد وفي كل الاتجاهات .

هكذا إزدادت عمليات العنف إلى أن أصبح تياراً فكرياً وأسلوباً متبّعاً في الممارسة اليومية مما يشكّل خطراً كيانياً على الفرد والجماعة ويخلق فيها حالة من

الذعر تحدوهما إلى الرحيل حتى غدا التعانف بين اللبنانيين الأسلوب « الطبيعي » و « التاريخي » لحلّ خلافاتهم السياسية والاجتماعية ، وعليه ، ليس من باب المغالاة القول أن العنف لم يعد خياراً يختاره هذا الفريق أو ذاك وإنما أصبح قدراً مفروضاً على الجميع كالملهاة الأغريقية القديمة التي يحفر أبطالها قبورهم بأيديهم ، ونحن اللبنانيين نحفر قبورنا بأيدينا غافلين أو منقادين لا فرق ، وجميعنا يدّعي بناء القصور والحدائق . المأساة هي أن يُمْسي الناس صرعى أوهامهم في فترات ما يعرف ، في علم نفس الجماعة ، بالإندفاع أو الهيجان الجماعي أو الحمّى الجماعية . إن بناء القصور والحدائق الوهمية يسوّغ لأدعيائه مشروعية التسلط فيحققون وضعاً قائماً ، بالدرجة الأولى ، على العنف المنظّم ، وبالدرجة الثانية ، على تصفية المؤسسات الدستورية والديمقراطية ، أي مؤسسات الدولة . أين هي المؤسسة الرسمية الوحيدة في لبنان التي لم يتمّ عليها الاستيلاء بالعنف والإكراه ؟

إن تصفية المؤسسة الرسمية ، في تصوّر المتسلّطين ، تعني القضاء على تعدّد الآراء واختلاف الميول .

كم هو عظيم وضروري في حياتنا الوطنية تحصين مؤسسات الدولة العادلة لأنها ضمانة الحرّيات في وطن يتقدّم فيه شعار الحرية على شعار الرغيف .

ومن الغريب المحزن في مجمل المفارقات العجيبة في حياتنا السياسية أن نسمع الجميع يدّعي المحافظة على الدولة ومؤسساتها ويفرط في هذا الإدعاء من دون أن يكلّف نفسه سؤالاً واحداً على الأقل أي دولة وأية مؤسسات ؟ وفي سبيل أية غاية ؟ جميعنا يريد الدولة ، هذا صحيح ، ولكن الأصح هو أننا نريدها وسيلة تسلّط وإلغاء أي وسيلة تعانف سياسي حدّه انتصار فريق وانكسار آخر .

ومن أشد الممارسات غرابة هو اتفاق الجميع ، في اعتماد التعانف منهج حوار وطني عام ، على أن التسوية التاريخية القائمة على التعادل والتوازن لم تعد ممكنة في اطار دولة واحدة لشعب متنوّع ، أي أن قيام الدولة الديمقراطية في لبنان أمر معجز .

ماذا يريد اللبنانيون أفراداً وجماعات ؟
هل يريدون دولة ديمقراطية واحدة يسودها العدل والإنصاف ؟
هل يريدون دويلات لا ديمقراطية متعدّدة يسودها التسلّط والعنف ؟
بالجواب عن هذه الأسئلة يتحدّد مصير الوطن والشعب :
إمّا وطن الحرّيات والشعب المعافى ،
إما وطن القيود والشعب المقهور .

إن المرحلة الاستثنائية الحرجة التي نعيشها تدعونا إلى الخيار والخيار الحق في الشأن المصيري لا يأتي على أيدي الجبناء . التعانف في الحياة السياسية بأشكاله الثلاثة التي إليها أشرنا هو عمل جبان لا يصدر إلاَّ عن إرادات موتورة عاجزة عن الفعل والإيجاب ، ولكي تؤكد ذاتها عمدت هذه الإرادات إلى احتكار مراكز اتخاذ القرارات وإلى التضييق على « المخالفين » وإلى استعمال وسائل الإعلام الخاص في المواجهات على مستوى الخطاب السياسي اليومي ، والتعانف الإعلامي هو أشد خطورة من التعانف المسلّح ، وإلى إنشاء أجهزة المخابرات كي تتمكن من احتكار القوة والسلطة في تدبير شؤون المجتمع « تدبيراً انضباطياً » لا تجوز مخالفته ، وإن جازت بعض المخالفات والاعتراضات فهي مستوعبة ضمن أدوار مرسومة سابقاً وتخدم في النهاية مشروع التسلط .

التعانف هو دليل عجز عن اختراق المجتمع بوسائل التسالم والتصادق وهو ، بالتالي ، دليل تراجع مأساوي في بنية الإيديولوجيا المهيمنة . ومن عجيب التناقضات في الفكر السياسي في لبنان أن العنف يمارس باسم الجماعة وعليها في آن معاً بداعي « الضرورة التاريخية » . إن هذا العنف المفروض على الجماعة يفرغها من مضامينها الأصلية ويعطّل فيها إمكانات « الإنتاج السياسي » وهكذا تحدث الفجوة بين الفكر والواقع . كم من السياسيين أدركوا أخيراً كم هم بعيدون عن القواعد الشعبية ؟ كم هم بعيدون عن تطلعات الجماعة ومعاناتها ؟

إن التصالح مع واقع الجماعة هو شرط أساسي من شروط صلاحية الفكر

السياسي القائد ؟ والتصالح لا يتمّ إلاَّ برفع العنف عنها وإزالة مواقع التسلّط والهيمنة .

إن التعادي مع واقع الجماعة هو بيان عدم أهلية الفكر السياسي للقيادة ، ومتى أصبح هذا الفكر مكشوفاً يجنح عن العنف المسلّح باتجاه عنف الاغراء والاستقطاب الشكلي ، وأحياناً المدفوع ، المفتقر إلى أي مضمون اجتماعي أو إلى ما يسمّى « التعبئة الشعبية » كسند تسويغي لسيطرته إن عنف الاغراء والاستقطاب الشكلي لا يمكن أن يصمد إلاّ بالاستناد إلى طبيعته العنفية لذلك فهو مرحلي . إنه تكتيك احتواء النقمة .

سياسة القوة هي السائدة في لبنان لا قوّة السياسة .

٢ - الفكر السياسي في لبنان فكر عدواني تدميري

عدوانية الفكر السياسي في لبنان تحكّمت بالخطاب والممارسة والموقف .

بالعودة إلى الخطاب السياسي ، التصريح ، البيان ... ، الصادر عن رجالات السياسة منذ الاستقلال حتى اليوم ، نجد أن العدوانية تتخذ أشكال التجريح الشخصي والنيل من الآخر ومسخه والطعن بكرامته والحطّ من قدره وإبراز عيوبه وفضح أسراره وخصوصياته وإتهامه بالسرقة والخيانة والعمالة والسمسرة والغباء والتآمر ... والهدف من كل ذلك تدمير الآخر . ومن المفارقات العجيبة أن هذا الآخر عدو الأمس قد يكون صديق اليوم فينتقل اللسان العنفي من خطاب الشتم والسباب إلى خطاب المدح والتبخير . كم هي ضعيفة الذاكرة السياسية في هذا الوطن !! ومن عجيب المفارقات ، أيضاً ، أن هذا الخطاب كان يستهوي الشعب وكان الشعب يلحّ في طلبه إرضاء لشهوة التدمير لديه ، والأشد عجباً هو أن وسائل الإعلام كانت تروّج لمثل هذه النقائض التي لم يأت بمثلها شعراء بني أمية الأخطل والفرزدق وجرير ، وذلك لتزكية المشاعر العدائية . اللسان السليط ، أي العدواني التدميري ، صار من أبرز ما يجب أن يتمتّع به أهل السياسة ، وبات دليل شجاعة في القول والموقف . أما إلتزام حدود مكارم الأخلاق وصيانة اللسان من

خطر الإنزلاق إلى مهاوي الإسفاف والتفاهة فهو جبن وهروب وتأكيد العار والتهمة.

أما بالعودة إلى ممارسة السياسة العدوانية فنكتفي بالإشارة فقط إلى مسلسل الإغتيالات والتصفيات السياسية والمجازر والتفجيرات والاحتجاز وفنون التعذيب والمصادرة والتهجير... كل ذلك على مرأى ومسمع، وأحياناً إنفاذاً لإرادات، بعض القادة السياسيين وأوامرهم.

أما بالنسبة إلى الموقف العدواني فنشير إلى ما أصاب اللبنانيين من تدمير في البنية والكيان والاقتصاد والمؤسسات الرسمية... من دون أن يتمكّن الفكر السياسي السائد من ردّ الإعتداء. هذا، إن لم نقل أنه المنفّذ الأكبر لهذا الاعتداء. فالمسألة في نظرنا ليست مسألة قدرة بل مسألة إرادة.

إن مأزق هذا الفكر السياسي هو عدم أهليته لتجاوز شهوة التدمير وانعدام الحيوية الذاتية في السيطرة على لعبة الإفناء وايقافها عند حدّ وفي الخروج من حالة التعطّش إلى الدماء والشغف بالمنظر الخراب. دليلنا إلى ذلك الرغبة المستمرة في تدمير الآخر وتخريب الوطن مكملاً في ذلك دورته الانتشائية. لقد حلّ التدمير محلّ الجنس في العديد من مناطق العالم ومن بينها لبنان.

إن فكراً سياسياً عاجزاً ومعزولاً هو فكر عدواني تدميري ينتقل من شهوة السلطة إلى شهوة التسلط.

كم من السياسيين في لبنان يشعرون باكتواء العجز ومرارة العزلة؟!

العدوانية هي خروج من العزلة والعجز في اتجاه الآخر لتعجيزه وعزله.

إن الفكر السياسي في لبنان يجمع بين السادية والمازوشية وهما وجهان لحقيقة واحدة هي الشعور بالعجز. فالسادية إبداء لذة حقيقية في تدمير الآخر وفي تدمير الوطن. الفكر السادي لا يقاتل من أجل بناء الآخر وتعميره ومن أجل بناء الوطن وتطويره بل يقاتل في سبيل إجبار الآخر والوطن على إتباع مصيرها

المحتوم أي الإلغاء. والمازوشية إبداء لذة حقيقية في تدمير الذات، وهي رغبة تدميرية مسعورة تتعدّى الآخر لتبلغ الأنا.

هل إن السياسة المتّبعة في لبنان هي سياسة «عليّ وعلى أعدائي يا ربّ»؟! يبدو، حتى الساعة، أنها كذلك!!

ماذا يريد العدوانيون، بانتمائهما السادي والمازوشي، من هذا الوطن والشعب؟!

هل لأنهم منيوا باحباطات عسكرية وسياسية يصرّون على السير في مخطط التدمير حتى النهاية؟!

لماذا هذا الإستسلام لمشاعر الحقد ولرغبة الانتقام وللذة الإيذاء؟!

لماذا هذه الرغبة السادية في السيطرة على الآخرين والإستيلاء على الحكم واحتواء الوطن مهما كانت الوسائل؟!

لماذا التفنّن في إستخدام أساليب القهر النفسي والعقلي والجسدي ليصبح الكلّ عديم الكرامة والكبرياء؟!

لماذا الإصرار على الإمساك بمصائر الجماعات والأفراد ودفع المعترضين أو حتى المتململين إلى الرحيل المأسوي عن الأرض والديار؟! وبالمناسبة نقول: لا حلّ لمشكلة المهجرين والمقتلعين والمعتقلين ما لم يتحرّر الفكر السياسي في لبنان من ساديته المرعبة. من السهولة بمكان أن توضع الخطط للإفراج عن معتقل أو إعادة مهجر، ولكن من الصعوبة بمكان تحرير الفكر السياسي من ساديته وإعادته إلى رحاب المحبة والحرية. قد يعقد إتفاق بشأن معتقل فيعود إلى أهله، ولكن قد يصعب على الفكر السياسي السادي عقد الصلح مع الآخرين، أقربين كانوا أم أبعدين.

ما يؤكد سادية الفكر السياسي في لبنان ومازوشيته في آن معاً هو لذة هذا الفكر في السيطرة من جهة ولذته في الخضوع من جهة ثانية. داخلياً يدفعه حبّ

الإنقياد. إنه صعب في مراسه وتعامله مع أطراف النزاع في الداخل أي مع أقرانه اللبنانيين وهو سهل المراس والتعامل مع أطراف النزاع في الخارج أي مع القوى الدولية والإقليمية. داخلياً يشعر السياسيون بالعجز فيحاولون التعويض عنه بالإستقواء بالخارج، أي بالقوى الأقليمية، وتعويض العاجز عمالة وإرتهان وحده الفكر السياسي القادر والسليم لا يستعين بالخارج على بني قومه ويبقى حراً وسيّد ذاته في تعامله مع الآخرين.

هل ما يقال عن استعدادنا الفطري للانقياد للإرادات الغريبة هو قول صحيح؟ يبدو لنا أن الأمر هو كذلك وإلاّ لماذا يطول الحديث وعلى لسان الجميع عن المؤامرة والأدوات والمتعاملين والعملاء؟ لماذا هذا «الحج السياسي» الذي يكاد يكون أسبوعياً، إن لم نَقُلْ يومياً، وقل دائماً بالنسبة إلى البعض، لماذا هذا «الحج السياسي» إلى خارج الحدود؟! المازوشية هي استعداد فطري للذة الأنقياد وإنعدام الإرادة والتسليم المطلق بسلطة الخارج.

إن اللاتوازن الداخلي على مستوى الأفراد والجماعات في التركيب الاجتماعي والإيديولوجي خلق عند الجميع فكرة اللجوء والحماية بهدف الحصول على الأمان وضمانات البقاء. إنها حال من الإرتباك العميق يعيش فيها اللبنانيون بمختلف فئاتهم، فبديل أن يتجاوروا ويتحاوروا للخلاص منها، تباعدوا وتقاتلوا وطلبوا الخلاص الخارجي فكانت النتيجة إزدياد الارتباك وتفاقم القلق. وإن لم يكن الأمر كذلك، فأين هي الجماعة المطمئنة إلى علاقاتها الخارجية؟! أين هي الجماعة التي لم تنل من الخارج كوارث واحباطات أضعاف أضعاف ما نالته من «أخصامها» في الداخل؟! أين هي الجماعة التي لا تشعر بالخوف من الخارج؟!

الخارج لا يقدم أماناً مجانياً، إنه يشدّ الجميع بشبكة مصالح وتنفيذ مخططات.

هل وعت الجماعات اللبنانية، كل جماعة بمفردها، وكل الجماعات مجتمعة، عدم جدوى البحث عن أية سلطة خارجية تخضع لها لتشعر بالأمان؟!

هل أدرك اللبنانيون أن الدول ليست «جمعيات خيرية» بل هي علاقات مصالح وتنمية موارد وترفيه شعوب؟!

لقد آن لنا أن ندرك أن التآلف الداخلي هو الملاذ الحقيقي للقضاء على الضعف الخفي الهاجع فينا.

«الأمان الأمومي» الذي كان لنا عند فرنسا «الأم الحنون» ثم فقدناه، لا نزال نبحث عنه في المحيط القريب والبعيد.

لم نتعلّم من التاريخ شيئاً، والتاريخ مدرسة قاسية على أصحاب «الأذهان الغليظة».

إن الأمان الطبيعي الوحيد يوفره لنا التآلف الداخلي والقطع مع الخارج. وهذا لن يحدث ما لم ندمّر فينا «الشخصية الرخوة» تجاه الغريب، وما لم نخرج من زمن الغربة والإنسلاب، زمن البلادة وإنعدام الفعل، الزمن المازوشي، زمن اللذة بالانفعال.

أراد العدوانيون أن يخرجوا من الحرب التدميرية «أبطالاً قوميين» ولم يتركوا وسيلة وإلاّ جربوها، ولكن محاولاتهم باءت بالفشل لأن الوطن اللبناني هو أقوى من الجميع. لقد استجدوا الدعم من كل جانب من دون أن تتاح لهم فرصة أن يكونوا أبطالاً. حتى من جماعاتهم لم يحصلوا بعد على أوسمة التقدير. إنه شكل آخر من أشكال النرجسية في العمل السياسي.

لقد آن لهم أن يخرجوا من مرحلة الأحلام والمشاريع الدونكيشوتية والفاشلة سلفاً على صعيد تقسيم الوطن وترسيم حدود الكانتونات فيه. والكانتونات هي من سمات السلوك السادي والإرادة المريضة في أمور تتعلق بحياة المواطنين، وهي التعبير القاطع عن عجز التواصل مع الآخرين عن غير طريق السيطرة والتسلط.

كم سمعنا أصواتاً في الداخل وفي الخارج تنعي الوطن اللبناني في الصحف والدوريات والاذاعات ووكالات الأنباء كافة، كم اطلعنا على خرائط وضعت فى

الداخل وفي الخارج سرّ بها « مصدر موثوق » أو « مرجع عال » تجمهر حولها أصحاب الشأن وعقدت بشأنها اجتماعات الأركان وفي أيديهم أقلام متنوعة الألوان، كم قالوا لنا: القضية انتهت، وقع التقسيم، آخر الشهر، آخر الربيع، في أيلول، بعد الانتخابات، هذه السنة... ومع كل ذلك الوطن لم يمت والأصوات هي هي، الوطن لم يقسّم والخرائط لا زالت برسم التخطيط والتلوين والدرس والتحليل والتعليل. لا شيء نهائياً حتى الساعة، كل الأمور خاضعة للتعديل والتبديل، والتعافي إمكان مفتوح في كل لحظة شرط العمل على إنجاح الفكر السياسي التوافقي في معركته ضد التعانف باتجاهيه السادي والمازوشي.

ثالثا: لبنان التوافق

١ - الفكر السياسي في لبنان بحاجة إلى إعادة صياغة باتجاه توافقي

من مأزق الفكر السياسي في لبنان عدم استجابته بما فيه الكفاية « للصدمة الحضارية » التي مُني بها خلال سنوات الحرب. إن حدوث الأزمة الإنشطارية في تاريخ الشعوب يحدوها إلى أن تراجع نمط تعاطيها اليومي مع الشروط والوقائع السياسية والاقتصادية والاجتماعية المتولدة عن تلك الأزمة بشكل يتيح لها فرص التلاقي عند القواعد العامة والمسالك المشتركة والتوافق على اعتمادها منطلق انتصار على المحنة بكل جوانبها.

أعتقد أن المراجعة كانت ممكنة لو - مع الإشارة إلى أن « لو » لا معنى لها في التاريخ - لم يكن التدخل الخارجي في شؤون اللبنانيين بحجم الكارثة التي ألمّت بهم، وهذا التدخّل هو وراء امتناع البعض عن المبادرة إلى اتخاذ خطوات إيجابية تجاه الوطن وأخوانه فيه، وهو وراء امتناع هذا البعض عن ممارسة نقد ذاتي يسمح له بالتجاوز ويدفعه، حتماً، إلى صياغة موقف توافقي يحفظ له ولغيره الحق في الوجود الآمن الحرّ.

مأزق الفكر السياسي على هذا الصعيد هو في ارتداده الدائم إلى داخله وفي امتناعه عن الإنكشاف على الآخرين في سياق حركة انفتاحية تؤمّن فرص التلاقي والتوافق.

إن فكراً سياسياً مرتدّاً إلى داخله هو غير قادر على التواصل الإنساني والأخلاقي المبدع. أسباب عجزه هي في بنيته الإنغلاقية.

من شروط التوافق الإنكشاف والإنفتاح.
من شروط التعادي الإرتداد والإنغلاق.

التفاعل مع الواقع والتجربة التاريخية الملموسة واستيعاب حركة الوضع الاقتصادي الجديد والتغيّر في العلاقات الاجتماعية هو السمة الأشد بروزاً وايجابية في الفكر السياسي التوافقي، أي قبوله الإنشراط بحكم الضرورة الموضوعية.

إن الخلاف في لبنان هو بين الدين والسيكولوجيا، أي، بين الشرع وضرورات أحكامه من جهة والخوف وضرورات أحكامه من جهة ثانية.

لا توافق أكيداً وثابتاً بين اللبنانيين ما لم يقبلوا بحكم الضرورة الموضوعية بعيداً عن أحكام الدين والسيكولوجيا لجهة الحكم والسلطة.

من المعيب والمخجل أن نخضع حياتنا الوطنية بمستوياتها العامة والخاصة لتنافر الأضداد بين مقتضيات الدين ومنازع السيكولوجيا.

الفكر السياسي في لبنان هو أسير هذين المتناقضين وما يحملان من وجوه الاختلاف والتعارض.

سلطة الشرع تحتجز على البعض إمكان الخروج في إتجاه الآخر وقبوله بشروطه المميّزة.

سلطة الخوف تحتجز على البعض إمكان الخروج في إتجاه الآخر وقبوله بشروطه المميّزة.
هذا هو المأزق.

الحل هو في قدرة اللبنانيين على إتباع الواقعية السياسية في فهم الواقع اللبناني

وافرازاته اليومية فهماً موضوعياً يقضي بضرورة تأكيد التوافق واحداً من لزوميات بناء الوطن، وهذا أمر لا يتمّ إلاّ بانتصار الإرادات التوافقية، أي، بانتصار الفكر السياسي التوافقي الذي يناط به مصير المجتمع اللبناني كله والذي توكل إليه مهمة تهديم الشعارات السياسية الواهمة التي لا ترتكز إلى أي أصل تاريخي أو إمكاني:

- الإحتواء متعذّر في هذا الوطن. الفكر السياسي الاحتوائي مشروع ساقط.
- الإنكفاء بشقّيه الداخلي والأقليمي متعذّر في هذاالوطن. الفكر السياسي الانكفائي مشروع ساقط.
- التوافق هو قدر اللبنانيين وضمانة بقائهم أحراراً متمايزين في إطار التكامل. مسؤولية النهوض بالفكر السياسي التوافقي تقع على عاتق الجميع.

وحدها التوافقية أو إيديولوجيا التوافق هي قياس وعينا القومي والمصيري. وحدها القادرة على الإنتقال بنا من أطروحة هدم الآخر ومحوه إلى أطروحة تقبّله واحيائه.

هدم الآخر من دلائل التخلّف السياسي.
تقبّل الآخر من دلائل التحضّر السياسي.

وحدها التوافقية تقيم علاقة تصادق لا تعاد وعلاقة تسالم لا تحارب بين المواطنين.

الفكر السياسي السليم هو القائم على فكرة خلق الصداقات لا العداوات.

«الصداقة السياسية» هي أرقى تعبير عن الفكر السياسي المتقدّم.

في زمن غدت فيه السياسة ضرباً من ضروب التعانف والتعابث، وفي زمن الاقتلاع والغربة والتغريب عن الثوابت والأصول من دون مراجعة ونقد وبلورة

وتقويم، من الواجب الذي لا بديل عنه أن نتعرّف إلى مأزق الفكر السياسي في لبنان بصلابة الواثق من قدرته على وعيها وتخطيها بالخروج من الذاتية إلى الموضوعية، من الحالة إلى الموقف، من الإنفعال إلى الفعل، من إرتباطنا بهذا الوطن، أرضاً وتاريخاً وتراثاً، ارتباطاً تحولياً مرحلياً وغجرياً إلى إرتباطنا به ارتباطاً ثابتاً دائماً وكيانياً.

من الواجب أن نخرج من لعبة الفرح الصبياني بالنصر المؤقت إلى عراك التحاور والتوافق وحرب الإنوجاد الصعب. إن الفرح الذي عشناه قبل الحرب والانتصارات التي حققها كلّ الفرقاء وفي مراحل زمنية متفاوتة والتي يحلم بتحقيقها البعض على حساب انتصار الوطن والشعب، إن هي إلا تماهيات كاذبة لا جدوية، ما أن وعاها أصحابها حتى اعترتهم شهوة التدمير والإفناء وهي شهوة تعتري الذات البشرية في أزمنة الرداءة والتفسخ والإنهيار الحضاري العام.

إن معظم اللبنانيين هم في قفص الإتهام. الوطن في مأساة وهم يعانون العجز المطلق ويخشون رهبة الطلوع الحر من أسر الشعارات والانتصارات الواهية.

كلّنا لم يعد يفهم سوى لغة الحديد والنار.
كلّنا يحمل في ذاته عار قايين.
كلّنا إلتفّ حول موائد الذهب والأفيون والعقم والبلادة.

قلّة منا تمثّلت المسيح، جراحه، شهادته، فداءه، حريته وإكليل شوكه ولم تنته بنا إلى مطارح الخلاص بعد.

أين هو البطل القومي المرتجى يجتلي الحقيقة، يسقط الأقنعة، يثبّت هوية لبنان السياسية المتسامحة بوجه عنصريات هذا الشرق وعرقيّاته وقومياته المتزمّتة؟

أين هو البطل القومي يقود ثورة الأطهار في وجه من تآمر على اغتيال الوطن. الشعب في صمته وسخطه يستجيب له، يستمرىء هبوب الثورة المضادة.

أزمة الفكر السياسي في لبنان هي أزمة إيديولوجيا غير واقعية وغير ممكنة

وهي إيديولوجيا طائفية تسير في اتجاهين متناقضين، الإتجاه الإنكفائي والاتجاه الاحتوائي، وهي معزولة عن الواقع إذ إنها تعيش أسيرة بعض الأفكار والطروحات و «الدوغمات» التي فقدت وسائل اتصالها بحقيقة الواقع اللبناني في هذه المرحلة وما أصابه من تحوّلات جذرية في بنيته الأساسية.

إن مصدر التأزم في الفكر السياسي هو إدعاء هذين الاتجاهين احتواء الواقع والسيطرة عليه في مجمله مما أدّى إلى امتناع كل منهما عن تقبّل الآخر لأنه صار بالنسبة إليه مصدر إزعاج وإرباك وقلق وإحباط.

إن ناتج هذا التجاذب هو تقديم الخير الخاص على الخير العام وسيطرة الأفعال وردّات الأفعال في المجال السياسي، وصار الهدف الأساسي لكل فريق هو اجتذاب الحكم لصالحه إن لم يكن هو السلطة الحاكمة.

باب الخروج من هذا المأزق هو اتباع المنهج التوافقي الذي إليه ندعو وهو إتجاه يناقض ما يذهب إليه دعاة الإنكفاء من جهة ودعاة الإحتواء من جهة ثانية وهو يحاول الاستجابة لضرورات الواقع اللبناني في حقبته التاريخية الراهنة مستنداً في ذلك إلى حركية الآلية المجتمعية ببعديها الاقتصادي والاجتماعي التي لا تتمكن من الوقوف بوجهها الحدود الجغرافية التي يحاول المتآمرون على الوطن ترسيمها على قياس الاتنيات والطوائف والمذاهب. إن لهذه الآلية المجتمعية ديناميكية خاصة تتمكن من اجتياز الحدود السياسية والجغرافية والاتنية مطالبة بوضع حلول جماعية، وهي، بالتالي، تحمل في ذاتها إمكان التواحد الوطني على قاعدة الاقتصاد والاجتماع والحلول العامة المشتركة.

نحن لا نؤيد اجتياح هذه الآلية الهوية التاريخية أو الشخصية الجمالية التي تمتاز بها كل جماعة من مجموعات الشعب اللبناني. إننا مع المحافظة التامة على الكيانات المتنوعة أو المتعددة في مستواها الجمالي أو المعنوي في إطار الكيان المادي الجغرافي ـ الاقتصادي الواحد.

من غير الجائز أن تسحق الآلية المجتمعية خصائص الجماعات المتمايزة وأن

تقتلعها من أصولها الثقافية والدينية الخاصة بها، فلكل جماعة تراثها التاريخي وهي تتمتّع بشخصية معنوية مميّزة يجب أن تصان إرادتها في الكينونة الحرة والاستمرار المتمايز.

إن هذا الأمر هو من «التعقيدات التاريخية» التي يحملها المجتمع اللبناني منذ نشأته، وهي في بنيته بمثابة عطب تكويني.

الإنكفائية لا تداوي هذا العطب بل تعمّقه.
الإحتوائية قد تداويه ولكن بالسحق والإبادة.

وحدها التوافقية تصلح لأن تكون مشروع مداواة له. وعليه، إن الفكر السياسي في لبنان مدعو للتفلّت من:
١ - ثقافة الصهر والتذويب والتشاوف التاريخي.

٢ - ثقافة الخوف والتردد والإنكفاء باسم المحافظة على الذات المستعلية على الآخرين والمصابة بداء التشاوف الثقافي لجهة ما حققته من إنجازات حضارية في تاريخ هذه المنطقة.

وبعد أن يتحرّر الفكر السياسي من منطق التذويب القهري المرتكز إلى دينامية الدين وإلى تكاثرية العدد، أي إلى الديمغرافيا، وبعد أن يتحرّر من منطق التفوّق المرتكز إلى دينامية الحضور الثقافي والنوعي، بعد إتمام هذين الشرطين تتحكّم الواقعية السياسية بمواقف الأطراف المتنازعة فتهزم جميع المشاريع الإنتحارية في الداخل. وبالتالي، تتعثّر، إن لم نقل تسقط، مشاريع الفرز والضم والتقاسم في الخارج.

هكذا يعود إلى الفكر السياسي في المرحلة الراهنة توازنه واتزانه، تسامحه وقبوله الآخر، خالعاً عنه مظاهره ووسائله القمعية، عاملاً على إنجاح التوافق في الحوار. وحده الحوار هو نقيض إيديولوجيا الإنكفاء والاحتواء.

حيث الإنكفاء ينتفي الحوار انتفاءً كلياً.

حيث الإحتواء ينعدم الحوار انعداماً كلياً.
التوافق، وحده، هو شرط الحوار.
الحوار، وحده، هو شرط الاتفاق والتعاهد والتعاقد.

أمام الفكر السياسي في لبنان دعوة مفتوحة للحوار، والحوار هو قياس تقدّم الشعوب في السياسة والاجتماع ومدى ابتعادها عن يقظة الغريزة والتوحش والجنون. الإرهاب السياسي والعنف السياسي واحتجاز الحريات واتباع سياسات الإفقار والتجهيل والتسلط هي من مظاهر التخلف في سلوك الأفراد والجماعات والدول.

فكرة الإنكفاء لا تجسّد الحل المطلوب وهي مشروع انتحاري جماعي.

فكرة الاحتواء لا تجسّد الحل المطلوب وهي مشروع نحر الجميع. إن انتصار أي فريق يعني انكسار الآخر، وليس بالإمكان أن تقوم حياة وطنية عامة في وطن مقسّم أو موزع بين فريقين غير متساويين في الوضعية. التساوي في الوضعية هو شرط المصالحة والتوافق والحوار والاعتراف المتبادل.

لا تعايش سلمياً بين من أسكرته خمرة الإنتصار وبين من نما في عقله وقلبه حقد الإنكسار.

وحدها الإيديولوجية التوافقية، بواقعيتها السياسية ونزوعها الإنساني ومضامينها الأخلاقية، ترسم مصير الوطن الواحد للشعب المتنوّع.

٢ - لا توافق من دون مراجعات نقدية

من إشكاليات الفكر السياسي السائد في لبنان، باتجاهيه الإنكفائي والإحتوائي، افتقاره إلى مراجعة نقدية شاملة جريئة وموضوعية يقوم بها أصحاب هذين الاتجاهين.

أين هو السياسي الوحيد في هذا البلد رئيس حزب كان أم قائد جماعة أو زعيم طائفة أو «قبضاي حي» الذي قام بمراجعة نقدية لمواقفه أو شعاراته؟!

المراجعة النقدية لا تعني الاعتراف بالخطأ، إنما الفضل كل الفضل والغاية كل الغاية هما في التخلي عنه وتجاوزه وإلاّ كانت هذه المراجعة نوعاً من المكاشفة المضللة التي تدخل في اطار إزدواجية القول والموقف أو في اطار الباطنية السياسية التي صارت نهجاً ثابتاً لدى معظم السياسيين في لبنان.

بالواقع، إن الرجل السياسي، بحكم إنشغاله اليومي من مراجعات وملاحقات واجتماعات واتصالات وتصاريح وواجبات اجتماعية... لا يتمكن من القيام بهذه المراجعة المطلوبة بحيث أنه يقع أسير آلية العمل السياسي اليومي. وهكذا تصير الممارسة السياسية عنده عملاً غير مدروس وغير واعٍ أي غير خاضع لسلطة المعرفة. إن الارتجال هو من المزالق الأشد خطورة والمؤدية إلى إنعدام ما يمكن تسميته «التعقيل السياسي» فيصاب أهل السياسة بالتشنّج والمعاندة والصراع العنفي والقهري على صعيد القول والفعل والموقف.

إن مهمة المراجعة النقدية أو التحليل النقدي هي من اختصاص الباحثين العلميين الأحرار من علماء اجتماع وفلسفة وتاريخ وسياسة واقتصاد وأدب... ولكن سياسة العنف والقهر وعدم جواز التخطيء باسم المصلحة العامة وسدّ الثغرات ورصّ الصفوف... تمنع هؤلاء من القيام بالمراجعة المطلوبة. وهكذا يهمّش المثقفون والمفكرون الأحرار ويعيشون في عزلة خانقة. ويحدّثونك عن هجرة الأدمغة والصحافة الحرة بل قل تهجير الأدمغة والصحافة!!

لقد حلّت ثقافة الحرب محل ثقافة المعرفة في الفكر السياسي السائد في لبنان. ويسألونك ماذا فعلتم أيها المثقفون؟ أين التربية؟ أين العلم؟ أين أهل الجامعة؟ لا بل يذهب بعضهم أحياناً إلى تحميل التربية والعلم والجامعة مسؤولية ما حدث، وقد فات البعض أن التربية والعلم والجامعة هي خيارات سياسية قبل أن تكون مناهج ووسائل وأنماطاً تعليمية وتربوية.

إن ثقافة الحرب هي التي فرعت رأس العقلانيين لا ثقافة المعرفة.

السياسة في لبنان تفتقر إلى فكر نقدي، والناقد السياسي المطلوب حتى الساعة

لم يأت بعد. لقد عرف تاريخنا السياسي العديد من المواجهات النقدية التي لم تخرج من إطار الدفاع والتسويغ أو الهجوم والنقض. إن المطلوب هو أن يرافق العمل السياسي مراجعات أو المراجعات تقويمية تصحيحية ثورية والعقل اللبناني والعربي والمشرقي عامة لا يقبل مثل هذه المهمات على مستوى التغيير في البنية والنمط.

العقل السياسي الشرقي، وهذا ما نستدل إليه من تاريخ هذه المنطقة، من تاريخها الاجتماعي والعسكري والثقافي، هو عقل السنّة الرادعة والتشكّل الطيّع، وكل خروج على هذه النمطية في السلوك والتفكير هو مرفوض أصلاً ويجوز عليه الردع والتأديب. وهكذا باسم المصلحة والجماعة ووحدة الصف ـ هذه الكلمات اللاديمقراطية ـ والاجماع مورست أشكال القهر والتعسف على «المخلوعين» وغير المنضبطين والخارجين مما أدّى إلى تعطيل إمكانات القيام بالمراجعات أو المواجهات النقدية المطلوبة.

لا نريد أن يفهم من كلامنا أن الفكر السياسي في لبنان لم يعرف النقد من مواقع ذاتية وخارجية إنما هو في رأينا لم يعرفه على هذه المهمة التي إليها أشرت، أي، المهمة التغييرية أو التعديلية. لو أتيح له ذلك لتبدّلت المفاهيم السياسية والوسائل والأشكال والغايات ولأحدث كل فريق تحوّلات أساسية ومهمة في أنساق خطّه السياسي العام.

إن غياب النقد عن الفكر السياسي أدّى إلى التشنّج والتعنّت في الخطاب والممارسة والموقف وإلى سيطرة المزاجية وإلى انتفاء الضوابط والقواعد والموازين الأساسية التي عليها يقاس العمل السياسي بوجهيه الجيد والرديء.

إن الفكر السياسي في لبنان، على مستوى الجوهر، لم يعرف المراجعة النقدية العامة، وبصورة خاصة، على امتداد هذه السنوات العشر من عمر المحنة.

من ضرورات هذه الايجابية أن ينتقل الفكر السياسي من مرحلة التعنّت والتأديب إلى مرحلة الاتزان والتساؤل الحر، ومن المؤسف أنه حتى الساعة لما يزل في المرحلة الأولى.

٣ - من شروط التوافق الاتزان والانضباط

الشعار الذي يرتجله صاحبه، والفكرة التي تتبنّاها الجماعة من دون أحكام وبلورة ونقد وتقويم وقياس الخطأ فيها والصواب والممكن والمستحيل، يتعذر على الأول أن يخرج منه، وعلى الثانية أن تسيطر عليها. وهكذا، بديل أن تكون للفكر السياسي القدرة على الغربلة والالغاء والمراجعة والانتقاء والتكييف واخضاع الشعارات والأفكار لمقتضيات الواقع والممكن، يصبح هذا الفكر أسير ما هو أصلاً واقع في دائرة تحكمه واتزانه وانضباطه.

إن إقامة الدولة الإسلامية في لبنان هو شعار ارتجله صاحبه في فورة العصب الديني ولم تتبنّاه الجماعة المسلمة في لبنان علانية أقلّه الجماعة المعتدلة في إسلامها، ومع ذلك يتعذّر على المسلمين اليوم الخروج من هذا الشعار، وكل محاولة خروج منه أو عليه، هي مغامرة قد تقود صاحبها إلى غير ما يشتهي.

وبالمقابل، إن إنشاء وطن قومي مسيحي في لبنان يجتمع فيه مسيحيو الشرق هو شعار إرتجله صاحبه في فورة العصب الديني الخائف من عصب الصحراء الملتهب في كل اتجاه، ولقد تبنتّه جماعة من المسيحيين في لبنان وخارجه من دون أحكام وتقويم وقياس مدى الاستحالة فيه أو الإمكان، فبات من المتعذر على هؤلاء أن يسيطروا على هذا الشعار بالمراقبة والتكييف وباخضاعه لمعطيات الواقع والممكن.

٤ - من شروط التوافق فكر تاريخي متحوّل وديمقراطي أو الديمقراطية العلمانية

الفكر السياسي في لبنان فكر مطلقي وثابت يعاني من أزمة الديمقراطية.

إن الفكر السياسي في لبنان، ودائماً باتجاهيه العريضين الانكفائي والاحتوائي يطرح نفسه فكراً مطلقياً ثابتاً من غير الجائز تعديله أو تبديله أو نقضه أو حتى التعليق عليه والبحث فيه. إنه بالواقع يعاني من أزمة الديمقراطية. إنه فكر تسلطي يريد أن يفرض أحكامه ويثبت صلاحه على امتداد جغرافية الوطن أرضاً وبشراً

وعلى حساب حقيقة الوطن التاريخية والاجتماعية وذلك عن طريق العنف والاكراه. لذا، فإنه فكر تصادم لا تحاور، هدفه إلغاء الآخر أو تدجينه على أقل تقدير، لا الاعتراف به اعترافاً يقينياً ومشروعاً.

لقد علّمتنا الحرب الدائرة في لبنان أن اللبنانيين عندما تحاوروا وتعاقدوا عام ١٩٤٣ بعد أن اعترف كل فريق بمشروعية وجود الآخر وجوداً تاريخياً ثابتاً في الوطن وتراثه ومستقبله، لقد علّمتنا هذه الحرب وما شاع فيها من طروحات وكشف نوايا وما رافقها من أعمال تدمير واقتلاع وإبادة، علّمتنا أن اعترافهم المتبادل كان اعترافاً مرحلياً فرضته طبيعة الظروف آنذاك، وما أن سمحت الظروف بإمكان الإلغاء عن طريق الاحتواء أو الانكفاء، حتى عملوا على الإفادة منها فعاشوا الحروب الدامية كل عقد من السنين وسيطرت أجواء التشنّج والتصادم في المواقف والأراء والأعمال وحتى في اقتسام المغانم زمن السلم على امتداد سنوات الاستقلال القليلة.

٥ - من شروط التوافق فكر جماعي علمي

الفكر السياسي في لبنان هو فكر فردي ميثولوجي.

إن قراءة واعية في تاريخ لبنان السياسي أقلّه منذ الاستقلال حتى اليوم تبرز لنا بوضوح كليّ ان الفكر السياسي فيه هو ناتج سلالي أو وراثي يستمدّ مسوّغه التاريخي والاجتماعي من زعامته الاقطاعية، وهي زعامة موروثة فرضت نفسها على الجماعة بأدوات عنفية فاكّدت ذاتها وألغت الإرادة الجماعية وامتلكت القرار السياسي بالنيابة عنها. وبعد أن شهد لبنان تحوّلات أساسية على مستوى الاقتصاد والاجتماع، أحدثت بعض التصدّعات في بنية التفكير الاقطاعي فسارع هذا التفكير إلى اعتماد وسائل استهواء الناس مخفياً عنهم نزعاته التسلطية داعياً إياهم إلى الانتظام المؤسسي كي يضمن شرعية بقائه ويصون شرعة التوارث. من هنا لا غرابة أن نجد السياسيين اللبنانيين بأغلبيتهم يبدأون حياتهم السياسية ورّاثاً طبيعيين لأوضاع سياسية قائمة ولوسائل سياسية جاهزة، وما أن يشارفوا على

النهاية حتى يسارعوا إلى تشكيل الجمعيات والتنظيمات أو الأحزاب. وهكذا يبدو، من الناحية الشكلية، وكأن الفكر السياسي انتقل من دائرة التسلط الفردي في صياغة القرار إلى دائرة المجهود الجماعي في صياغته. الواقع هو أن حتمية الانتقال تفرض على السياسيين هذا التوجّه فينصرفوا إلى فن إدارة المؤسسة في اتجاه تعزيز مواقعهم وتحصين سلطتهم الفردية وتطويرها بشكل يسمح لهم بالتفرد ساعة يريدون وبجعل المؤسسة تقدم لهم التغطية المناسبة عند الاقتضاء عبر المفاتيح المركزية فيها. وهكذا، بالرغم من المحاولات العديدة التي قامت بها بعض الأحزاب، ظلّ الفكر السياسي في لبنان ناتج الزعامة الفردية على مستوى المنهج والمضمون، ذلك مع الاعتراف الأكيد بأن بعض الأحزاب اللبنانية بذل جهداً كبيراً من أجل تطوير بنيته الداخلية وتعديل شبكة العلاقات بين عناصر هذه البنية وتغيير ميكانيكية القرار فيها.

إن البديل الجماعي عن الفردية السياسية هو قيام الأحزاب اللاشخصية.

من أشد مأزق الفكر السياسي في لبنان هو وقوعه الأبدي أسير «الشخصية»، ولهذا المأزق جذور تاريخية بعيدة المدى تعود لارتباط الإنسان بالأسطورة والرمز ومثال الخير والقيم المادية والروحية، أي ارتباط الإنسان بإسقاطاته السحرية ونزوعه الفطري إلى التماهي. فكرة البطل والقائد والزعيم والمنقذ هي من لزوميات فردية الفكر السياسي. وهكذا تختلط السياسة بالسحر وتصير ضرباً من ضروب الكهانة. وبقدر ما يكون «الكاهن» غريباً ومفاجئاً وصاعقاً في «تمتماته» بقدر ما تجد فيه الجماعة رمز «القيادة التاريخية» الهاجع الميثولوجي في ذاكرتها اللاواعية. والفكر السياسي القائد على مستوى الكهانة والميثولوجيا يحمل في ذاته «مضامين أخلاقية» أو يجسّد نظام القيم الموروثة، ويفتقر إلى مضامين اجتماعية واقتصادية محددة، ويبقى فكراً عنفياً ما لم يحمّل بمشروع ثقافي واسع يتجاوز به سلطته العنفية الماثلة في أذهان الناس في اتجاه الواقع المعاش والحقيقة الاجتماعية المشتركة.

إن العديد من السياسيين في لبنان يعيشون خارج الحتميات الاجتماعية

والتاريخية وآلية المؤسسات وقوانين الانتظام الجماعي. لم يدركوا بعد أن حركة المجتمع اللبناني لم تعد تتوقّف على إرادتهم الفردية. لذلك إنّ الفكر السياسي في لبنان يعيش في كيانه الدائري المنعزل العاجز عن الاختراق، وهو أسير شروطه الداخلية وأنساق خطابه الاسطوري، وهو يرزح تحت ضغط إرهاقات الضرورة والدعوة والإصطفاء وربما النبوّة في بعض الحالات. كم من السياسيين ادعوا النبوّة من دون أن يعلنوها وتصرّفوا على أساس هذا الإدعاء ومقتضى العصمة بهدف إتمام «الرسالة».

باسم النبوّة والفرادة وضرورات التفرّد يختزل التاريخ وتهدر طاقات الشعوب.

إن الخصوصية الفردية في الفكر السياسي تحمل وجه الإيجاب يوم ترغب في التلاؤم مع الجماعة وتنزع إلى التشكّل حسب إرادتها وإلى إقرار فاعليتها ومشروعية امتلاكها حرية الانكشاف وصناعة التاريخ.

٦ - من شروط التوافق التنامي الثقافي

الفكر السياسي في لبنان هو أسير المأزم الثقافي.

إن ثقافة لبنان الحديث والمعاصر لا تستقيم خارج إطار الثقافة العربية والغربية. يستحيل سلخ هوية لبنان الثقافية عن وحدة المناخ الثقافي العربي العام وعن وحدة المناخ الثقافي الغربي العام.

لذلك، من غير الجائز القول بثقافة لبنانية على قياس طائفي مرتكزه الأساسي إيديولوجياً ثقافية وحضارية صاهرة أو منعزلة وخائفة ومتردّدة، فالثقافة المسيحية أو ثقافة المسيحيين في لبنان من القرن الخامس عشر حتى أواخر القرن التاسع عشر، وبصورة خاصة ثقافة الموارنة الذين لا تشوب مارونيتهم شائبة، على الرغم من اتصالها العميق والدائم بثقافة الغرب لم تكن غريبة عن أجواء الثقافة العربية خصوصاً والمشرقية عموماً.

لبنان الحضاري هو وطن توالد الثقافات، تناميها وتكاملها. إنه يرفض الثقافة الاحتوائية كما يرفض الثقافة الإنكفائية لأن في الثقافتين انتقاصاً من تواحديته الواجب قيامها وتطورها على قاعدة التناسق والتحاور.

إن للحركة الثقافية في لبنان الحديثة والمعاصرة إنعكاسات إيجابية وسلبية في نموّ الفكر السياسي وانتكاسه، وبكل أسف نقول إن زمن الانتكاس كان أشد اتساعاً من زمن النمو ذلك أن هذا الفكر أخضع لأفكار وإيديولوجيات ثقافية مبتورة ولأحكام مذهبية ضيقة لا تعرف عناوين الشعب اللبناني ومعاناته وتطلعاته، تعيش معزولة عنه ولا علاقة لها بحركة واقعه الاجتماعي والتاريخي.

الثقافة الأصيلة تتخطى المذهبية، وهي ثقافة واقعية واعية انتقادية ورفضية، تنخرط في الواقع اللبناني وتثور عليه وترسم له حدود المستقبل.

الفكر السياسي على مستوى العقيدة والممارسة هو امتداد طبيعي لثقافة الشعوب. إن أصول الفكر السياسي وتوجهاته هي أصول وتوجهات ثقافية. الثقافة، إذا، هي القاعدة في محدّدات واقع الفكر السياسي في لبنان.

الثقافة عندنا تعاني مشكلة الانجذاب في إتجاه فلكين متعارضين: فلك الثقافة العربية وفلك الثقافة الغربية إنطلاقاً من واقع لبنان الثقافي المتعدد الأصول والإتجاهات. لبنان هو وطن التلاقي والتصاهر الثقافي - لا نقول الصهر بل التصاهر، وكان من الأجدى استخدام كلمة مصاهرة كي نسقط عن الثقافة في لبنان جنوحها الاحتوائي العدواني أو الإنكفائي المقهور.

الثقافة العربية - الإسلامية، ولا أقول ثقافة المسلمين العرب، هي ثقافة احتوائية وصاهرة.

الثقافة الغربية هي ثقافة اقتلاعية تغريبية تعمّق الحواجز الفكرية والسياسية بين أبناء المجتمع اللبناني. إنها «ثقافة استعمارية» تستهدف اقتلاع الوعي السياسي القومي وربط الوطن اللبناني بمشاريع سياسية واسعة.

مأزق الثقافة في لبنان، لا بل مأزق المثقفين اللبنانيين، هو مدى قدرتها وقدرتهم على مقاومة محاولات الصهر والتذويب من جهة ومحاولات الاقتلاع والتغريب من جهة ثانية.

إن هذا المأزق ضيّع على الفكر السياسي في لبنان هويته المستقلة وفرص الانوجاد الحر وجعله فكراً تبعياً لا إصالة فيه ولا تفرّد ولا امتياز.

نفهم من كل ذلك أن المؤسسة السياسية وقيادة الفكر السياسي هما من واقع المؤسسة الثقافية ونتاجها. إن كانت الثقافة تبعية فالسياسة انقياد. لذلك، على الثقافة الوطنية المتميّزة في ذاتيتها والحرة في تفاعلاتها، تقع مسؤولية تحديد مضامين الفكر السياسي الحر.

من إيديولوجيا الثقافة تتولّد أنماط الفكر السياسي. هذا، والإيديولوجيا الثقافية في لبنان هي محصلة عوامل دينية، وبالتحديد إسلامية ومسيحية وما يداخلها من مذاهب وملل.

الإسلام هو مصدر تشريع سياسي والمسيحية ليست كذلك. لذا، فإن الفكر السياسي عند مسلمي لبنان هو أشد وضوحاً وثباتاً وقدرة على توجيههم والتحكم بهم. إن مسلمي لبنان يعرفون تماماً ماذا يريدون. في حين أن الفكر السياسي لدى المسيحيين هو أقل وضوحاً وثباتاً وقدرة على توجيههم وقيادتهم والتحكم بهم. إن مسيحيي لبنان لا يعرفون تماماً ماذا يريدون. لقد طرحوا شعارات وتمسكوا بقيم ورموز لكن ذلك لا يكفي لبناء فكر سياسي متماسك وواثق من نفسه في مواجهة التحديات وطروحات شركائهم في الوطن الصادرة عنهم أو الوافدة إليهم.

إن إشكالية الفكر السياسي في لبنان هي في قاعها الوجداني والتاريخي إشكالية ثقافية بين إسلامية تعرف بالضبط ماذا تريد ومسيحية خائفة ضائعة ومترددة.

منذ بداية القرن التاسع عشر حتى اليوم والمفكرون المسيحيون يحملون لواء الدعوة العلمانية وفي رأس اهتماماتهم مستقبل هذا الشرق العربي ودور المسيحيين

فيه. لاقت هذه الدعوة صدى واسعاً لدى جميع الأوساط بما فيها الوسط الإسلامي المثقف. ولكن إيجاد إسرائيل وزرعها في المنطقة دولة عنصرية دينية تصلح لأن تكون نموذج إنشاء دويلات طائفية ومذهبية، أدّيا إلى بروز صحوة إسلامية إرتدادية واسعة ونشوء تيارات دينية متزمتة ونماذج ثقافات عدوانية واعتدائية ساعدت الدولة الصهيونية على قيامها وتغذيتها في إطار سياسة الاستنزاف والإضعاف والقهر الحضاري العام لشعوب هذه المنطقة، وفي رأسها الشعب المسيحي. إن إسرائيل تعي تماماً أن المعركة الفاصلة في هذا الشرق هي معركة حضارية وأن لا شيء يعود بالشعوب المحيطة بها إلى بداءة التوحّش سوى إيقاظ العصبيات المذهبية والغرائز الدينية والاتنية المسعورة.

مأزقية الفكر السياسي في لبنان أنه صار أسير هذه البداوة.

نفهم من كل ما تقدّم، أن حدود الفكر السياسي في لبنان هي حدود المواجهات الثقافية. الحلّ هو في الإنتقال من ثقافة المواجهة إلى ثقافة التوافق، أي، من فكر المواجهة السياسية الراغب في الإنكفاء أو في الاحتواء إلى فكر التوافق السياسي الراغب في الاتصال والتفاعل وصناعة المصير الواحد. الحلّ هو في تحقيق كيان ثقافي لبناني خاص يحفظ لجميع اللبنانيين شخصيتهم الجهالية إنطلاقاً من مشروعية الوجود الحر المتمايز المشروط بحكم التنامي والتكامل الذي لا إنكفاء فيه ولا احتواء.

التراث، الثقافة، الذات الوطنية العليا، الشخصية الجهالية... عناوين كبرى، متى اتفق اللبنانيون على تأكيد هويتها اللبنانية التامة في جوهر ذاتها، قد تساعد حكماً على إزالة الحواجز والسواتر السياسية بين أبناء الوطن الواحد.

رابعاً: لبنان الثقافة العقلانية

المرحلة التي يجتازها لبنان هي من أدق مراحل تاريخه منذ نشوئه حتى الساعة، ومن أشدّها خطراً على مصير الفكر السياسي فيه. نقول ذلك وفي تصورنا أن المحدّد الثقافي هو الأصل في محدّدات الفكر السياسي كما رأينا في صفحات سابقة.

الثقافة نتاج عقلي يتجه بالأفراد والجماعات في حالات ارتقاء سياسي منظّم وعاقل، والسياسة هي فعل امتلاك ثقافة متقدّمة إبداعية تقدّم للناس فرص العبور الحضاري في اتجاه التلاقي والتسالم والتعارف.
الجهل المطبق مؤسّس المواقف العدائية.

نقول ذلك وفي تصورنا، **ثانياً**، أن هوية الثقافة السياسية التي نريد أن نبني مؤسّساتها هي نقيض ثقافة العنف، ثقافة الغرائز والتخريب والفأس والمدفع الرشّاش معيار «الفحولة البدائية».

وهي ثقافة العقل والأخلاق والإنتاج الديمقراطي.
وهي نقيض ثقافة الإقتلاع وإيباس الجذور اللبنانية الأصيلة الضاربة في غور الفكر الخلاق والمناقب والحرية.

وهي نقيض ثقافة التنازل عن الكرامة والسيادة والحقّ في الوجود بهويّة لبنانية ثقافية ـ سياسية مستقلّة، فالإتصال لا يعني المسايرة والخضوع والمراعاة على حساب لبنان وكرامة شعبه.

بين السياسة والثقافة ما هو بنيوي ـ عضوي :

الفكر السياسي هو ناتج إيديولوجية ثقافية تفرضها طبيعة المجتمع بتكوّناته الأساسية .

لا تخطيط سياسياً ولا قرار سياسياً إلاّ في ضوء معطيات ثقافية علمية محدّدة تاريخياً واجتماعيا ومعرفياً .

السياسة فعل اتصال بالحقائق وليست فعل توهّم واختراع سوى لدى العقول الحالمة بتلبّس الأدوار البطولية .

السياسة جزء من مشروع ثقافي ـ حضاري عام يتكوّن باجتماع التاريخ والجغرافية فيه، وبالتحديد الجغرافية البَشرية .

بالنظر إلى كلّ ذلك، يقوم لبنان على واقع « كثاري » في تنوّع ثقافاته ؛ وفي ذلك وجوب تنوّع الفكر السياسي فيه التنوّع الممتدّ في مساحة الأبعاد بين قطبين متعارضين :

١ ـ الثقافة التوجيهية الواحدية وهي ثقافة الايديولوجية الفكرية والسياسية السائدة . إنها ثقافة إستهلاكية، أي ثقافة استيعاب السلطة والدعوة لها، وهي غير متحركة وغير ديمقراطية .

٢ ـ الثقافة الليبرالية « الكثارية » وهي ثقافة الإتجاهات الفكرية المتنوّعة . إنها ثقافة تثوير وتصدير الإيديولوجية، وهي ثقافة صياغة السلطة، ديناميكية وديمقراطية تقوم على حرية التفكير والبحث والكتابة والنقد وهي مشروطة بسيادة العقل والأخلاق وبحقّ الإنسان في الحرية والعدل والفرح والطمأنينة .

إن الثقافة السياسية السائدة في لبنان منذ نشوء الدولة اللبنانية حتى اليوم هي ثقافة السلطة لا سلطة الثقافة، ولا غرابة في ذلك ما دامت هذه السلطة من صياغة الثقافات الأجنبية وهي أداتها التنفيذية .

إن ثقافة الإلحاق عبر أدواتها في السلطة حرمت اللبنانيين من فكر سياسي

وطني رائد ومستقل، ومن مؤسّسات سياسية وطنية ناشطة ومتقدّمة وفعّالة في ظلّ سلطة متحرّرة على مستوى العقيدة والفكر الوطني العام .

إن ثقافة الإلحاق سهّلت على الفكر السياسي قابليّات الخضوع والإرتهان والتبعية وأنجبت أجهزة إدارية وفنية وسياسية واقتصادية تحمل في بنيتها عاهة النقص وعقدة الإقتدار على الإكتمال الذاتي .

القيادات السياسية التي توالت على تدبير شؤون المواطنين في السلطة وخارجها هي صنيعة هويات ثقافية متباينة . هذا صحيح . والصحيح أيضاً هو أن جامعها واحد :

فكر سياسي مُلْحَق وغياب القاعدة الوطنية .

لقد انقلبت المفاهيم عندنا بسبب هذه الثقافة الإلحاقية التي مورست علينا فتشبّعنا منها حتى الإنتفاخ الفارغ .

الإنتفاخ هو خيانة الأحجام الطبيعية .

إن ثقافة الإلحاق خرّبت الهوية السياسية التي يجب أن تختصّ بها الدولة اللبنانية، وفرضت على الشعب اللبناني حتمية مردودها السيّء على اقتداره في البناء الذاتي، إذ إنها شلّت قدراته وضيّعت عليه فرص الترقي وأفقدته إمكانات التحرّر .

إنّ ثقافة الإلحاق أعدمتنا وأفقدتنا الحضور السياسي القوي بشخصية وطنية لبنانية مستقلّة على مستوى الإرادة والفكر والممارسة .

بالعودة إلى تاريخ لبنان والمنطقة، وإلى الواقع الإجتماعي الراهن، إلى تاريخها وواقعها الحضاري العام المتضمّن الفكر والدين والفلسفة والآداب والإجتماع .

وبعيداً عن الغوغاء والدعاية الفئوية وثقافة الديماغوجيا والتوظيف السياسي الرخيص .

وبروح علمية موضوعية تصون حرم العقل والضمير .

هل نتمكّن من صياغة فكر سياسي أصيل وحقيقي وعقلاني يحفظ اللبناني في مناخ وطني سليم ؟

هل نتمكّن من صياغة فكر سياسي قادر على جبه محاولات الإقتلاع والتغريب والإلحاق والتذويب والإحتواء وفرض الولاءات المتعدّدة لإرتهانات معيبة.

هل نتمكّن من صياغة فكر سياسي كامل وتام في جوهر ذاته ممتاز فيها وبها قادرٌ على التعامل الحرّ مع الآخرين من موقع السيادة؟

هذا هو التحدّي.

معيار الوطنية قبوله.

هل اعتدنا وضعية السقوط والإنهزام وانتهينا إلى مرحلة الإنسحاق والتسليم؟

إن أنساق الثقافة السياسية السائدة توحي بذلك.

هذا هو المأزق.

ولكننا لم نفقد الأمل بعد من إمكانات العقلنة في التعامل مع الواقع وطريقة قراءته ووعيه.

إن انتصار الأمل في معركة البقاء الحرّ مشروط باستعداد اللبنانيين قبول تحدّيات المرحلة.

أولاً: ثقافة العقلانيين المسيحيين وتحدّيات المرحلة

إذا كان البعض يُنْكِر على الشعب اللبناني إنتماءه إلى المحيط، ويعتبر أن الشعب المسيحي ينتمي إلى الثقافة الغربية، وأن لبنان هو جزءٌ من الغرب وانه نتاج ماروني من حيث التكوّن التاريخي السوسيولوجي والسياسي، فإن البعض الآخر يجد أن الشعب اللبناني هو عربي الهوية والإنتماء، وأن الشعب المسيحي فيه ينتمي إلى ثقافة الشرق، وأن لبنان هو جزءٌ من العالم العربي، وأنه نتاج طوائفي من حيث الواقع التاريخي.

لماذا هذا الإختلاف في الإيديولوجيا والموقف؟

إنه اختلاف سياسي بخلفية ثقافية:

البعض يعتبر نفسه سليل لبنان فينيقيا على المستوى الحضاري العام ممّا يسوّغ

منطق الانفصال. البعض يعتبر نفسه سليل لبنان المتّصل بالداخل السوري والعربي على المستوى الحضاري العام ممّا يسوّغ منطق الوحدة.

إن كان البعض الأول يرتكز في موقعه إلى عدد من «العكّازات» الثقافية المعروفة، فإن البعض الثاني يرتكز في موقفه إلى كبار مفكري القرن التاسع عشر ومطلع القرن العشرين أمثال جبران والريحاني ونعيمة وزيدان وعبود وأبو شبكة والمعلوف وخيرالله وداغر والعازوري وغيرهم...

هؤلاء دعوا إلى قيام مجتمع سياسي مبني على قاعدة المواطنية والعروبة العلمانية.

ثقافتهم الغربية حسمت الصراع بين العلم والدين لمصلحة العلم لجهة السياسة، وفي ذلك وجد «المسيحيون العلمانيون» حلاً ديمقراطياً لمشكلة الأقلّيات في «الشرق المسلم». لقد حاولوا إثبات هذا الحلّ ولكنهم صدموا بصعوبة حسم الصراع بين العلمانية والدين في الشرق لمصلحة الأول في الشأن السياسي.

إنّ مأزق الفكر السياسي العلمي هو في هذه الصدمة التي تلقّاها أصحابه وفي صعوبة إحداث اختراقات واسعة في جبهات التعصّب الديني الملتهبة والتي تزداد التهاباً وتضيّق على العقل مجاله.

إنّ أخطر ما نجحت فيه ثقافة التعصّب والعصب هو تحكّمها بالفكر السياسي.

أمام العقلانيين في لبنان اليوم تحدّيات مصيرية عدّة ومن أشدّها تعقيداً نذكر الآتي:

١ - الصمود في الموقف العقلاني في وجه الممارسات اللاعقلانية التي يقوم بها بعض المتشنّجين؛ وهو، في الواقع، التحدّي الأصعب، وخصوصاً بعد الذي حدث في لبنان.

بأيّ منطق يريدوننا أن نصدّق أنّ للعقل دوراً في تصحيح ما حدث والقرار لم يعد من نتاج العقل بل من نتاج العصب؟

العقلانية مُنِيَت بإحباطات شديدة وهي تكاد تقترب من دائرة العجز المطلق. العقلانية وحدها الأمل بالخلاص المرتجى، ضيّقوا عليها حتى الإختناق.

عدم التسليم بمنطق الحرب المفتوحة والدعوة إلى الخروج من ثقافة الحقد على الآخر.

٣ ـ عدم القبول بالواقع المهزوم والتوجّه باندفاع قوي إلى بناء القوّة الوطنية الذاتية مما يفرض الخلاص من ثقافة ما كيافيلي ومنطق الإتجار الليڤانتي والرغبة في الحماية المدفوعة «بالصداقات الصعبة» التي هي شكل مهذّب من أشكال الإرتهان المعيب وعداوة الذات.

٤ ـ تهديم ثقافة القطيعة والإنسلاخ والدخول في الثقافة المضادّة، ثقافة التواصل والإلتئام؛ وهو تحدّ رابع لا يقلّ صعوبة عن الأول والثاني والثالث لا بل يتعدّاها في ذلك، لأنه الأصل في كلّ توجّه. وهو أمرٌ يناهض ثقافة الإحتواء والتدمير والإفناء وصياغة العقول القاسية والتشويهات التاريخية وتخريبات صيغ العيش المشترك ومواثيقه.

٥ ـ تهديم ثقافة القوميات الدينية وهي ثقافة مدمّرة للأقلّيات، مهما بدت وهّاجة، في عالم يُطْرَح الدين فيه شعاراً للوحدة.

والدين اليوم يعمل بقوّة على سحق الثقافة العاقلة.

الدين يقفز فوق معطيات العلم واللغة والتاريخ والجغرافيا ليوهم أبناءه أنهم «أمة» تستدعي قيام كيان سياسي خاص. تبدو اليوم مهمّة الفكر العلمي في تهديم ثقافة القوميات الدينية غاية في الصعوبة والتعقيد.

٦ ـ الإصرار على الإنتماء إلى ثقافة التفاعل مع الأفكار والمؤسّسات العقلانية، فالثقافة العاقلة هي تحفز دائم لاقتحام المواقع الإيجابية في الطرف الآخر لتعزيزها وتطوير جاهزيتها في تقبّل حوارات الفكر وتثاقفاته على مستوى الروح والحقيقة.

هذا من حيث المبدأ، وفي ذلك تحدّ كبير للعقلانيين في لبنان لا يجوز إسقاطه في أي حال.

أيّاً كان معيار قدرة العقلانيين على رفع هذه التحدّيات في الظروف الراهنة على قساوتها نقول:

إن «الثقافة العاقلة» التي قادت حركة النهضة العربية تجد نفسها اليوم مجدّداً أمام قدرها التاريخي بأن تكون القيادة الواعية في معركة العلم والعقل ضدّ مساحات الجهل والغريزة.

العقلانيون يجتازون امتحاناً قاسياً اليوم. إن نتائجه قد تحدّد معيار قدرة الإنسان على قهر ثقافة الإلغاء والإبادة.

إنّهم اليوم مدعوون لكي يضعوا ثقلهم في معركة الحق الواضح في الوجود الحرّ فوق مساحة الوطن كلّه:

العقلانيون قلقون. نعم إنهم قلقون، قلقون على الوطن والإنسان والحرية.

إنّ ثقافة الخوف امتلكت العقول والمشاعر بعد الذي جرى ويجري، ومع ذلك كلّه نُصِرّ على استشراف آفاق جديدة للثقافة العاقلة تتجاوز ما هو قائم بإبداعات الشهادة للحق وللحرية وللعلم لعلّ في ذلك عبرة للنفوس الضحلة في إيمانها بالقيم والحقيقة.

إن ثقافة اليأس والعدمية ليست من العقلانية في شيء.

إن «ثقافة الردّة» السائدة هي مشروع سقوط الوطن وهزيمة الصيغ العقلانية.

هل هذا ما يريده اللبنانيون؟

إن كان بعضهم لا يريده فليتقدّم إلى خطّ المواجهات الصعبة.

إن حجّة «التفوّق الرائجة اليوم في لبنان والمنطقة كلّها، لا تقدّم لأي فريق مسوّغ القضاء على حق الفريق الآخر بوجود حرّ وآمن كحق ومعطى تاريخي وطبيعي.

إن حجّة « التفوّق » لا تسوّغ العدوانية والشهوة في السيطرة والتسلّط .

ثانياً : ثقافة العقلانيين المسلمين وتحدّيات المرحلة

الفكر السياسي في لبنان يعاني العقدة التاريخية الموروثة التي بدأت بالحملات الصليبية ، مروراً بعهود الإرساليات والإنتداب ، وانتهاء بإيجاد إسرائيل في المنطقة وتبني الغرب لها .

إنه ، في الواقع ، يعاني عقدة المطاردة والإستهداف . هذا النوع من الفكر السياسي هو السائد عند غالبية مسلمي لبنان .

غرّبت الثقافة الغربية المسلمين عن دينهم وأصولهم والجماعات الإسلامية عن بعضها البعض ، وعمّقت الحواجز الفكرية والسياسية والنفسية بين أبنائها وانتهت باقتلاع المؤسّسات الأصولية .

لقد اتخذت هذه الثقافة لنفسها غرض اقتلاع الثقافة والوعي القوميين ، وإعداد صفوة من الخدام التابعين عبر مؤسّسات تعليمية ـ إعلامية ـ سياسية تعمل على محو الثقافة العربية الإسلامية ، وعلى تدمير العقيدة في الإيمان والشرع ، وعلى صبغ الناشئة بصبغة الثقافة الأجنبية ، فأبعدت « الإسلام » عن مركز التقرير باسم العلم والحضارة والتقدّم ، وأوجدت بين الإسلام والتطوّر حالاً تصادمية .

إن المؤسسات الإعلامية والتربوية ، التي أقامتها الثقافة الإستعمارية ، هي من وضع محترفي الغزو الفكري بغية تذويب قواعد الإنضباط المعرفي عند المسلمين ، فينهار المجتمع المسلم من الداخل . . .

إن الإسلام ـ عبر مؤسّساته الثقافية ـ الدينية وعلى رأسها المسجد ـ هو طليعة المقاومة لمحاولات التغريب الثقافي ، ذلك انه ماضي الجماعة وحاضرها ومستقبلها ؛ إنه التراث الذي يجب الحرص عليه والمفاخرة به والإستهداء به بدلاً من التراثات الآتية من الغرب التي أفقدتها شخصيتها ، لذلك ، يجب مقابلة الثقافة

الإستعمارية بثقافة وطنية إسلامية تستند إلى فلسفة شاملة قاعدتها الإسلام ، وجهازها العروبة تعبّر عن خصائص المجتمع المسلم في معتقداته وفي ذاتيته المتميزة ، وعلى المؤسسات الوطنية ، ومنها المؤسسة السياسية في مناهجها ، تقع مسؤولية تحقيق مضامينها .

إن الإسلام يبقى أكبر قوّة لمقاومة أشكال الغزو الغربي المختلفة .
نفهم من كلّ ذلك أن نظرة المسلمين إلى الثقافة الغربية هي نظرة صراعية لا تفاعلية .
القضية بين المسلمين والغرب ليست قضية تفاعل بل قضية صراع .

سلاح الإسلام الأقوى في هذا الصراع هو قدرته الإحتوائية :

إن الثقافة الإسلامية ذات طابع عقائدي مقاوم ومن هنا إن الفصل بين الدين والثقافة ، وخصوصاً في مجالي العلم والمعرفة ، هو تقليد غربي وغريب عن المسلمين ؛ فالدين في الإسلام يشمل كل أنماط السلوك الإنساني ، ومنها السلوك المعرفي والعلمي على مستوى العقل والأخلاق والوجدان :

الدين الإسلامي هو إطار كلّي يحيط بأبعاد حياة الإنسان كلّها والمؤسسة الثقافية ـ السياسية تستمدّ ، حكماً ، أصولها ومناهجها وغاياتها من أصوله ومناهجه وغاياته .

ليس ثمّة انفصال ، في الإسلام ، بين رؤية الدين ورؤية الثقافة السياسية .
الفصل بينهما هو من مفاهيم الغرب في الدين والمعرفة : فالغرب لا يشترط توظيف العلم في الدين ولا يشترط توافق مناهج العلم مع مناهج الدين .

إن وحدة المعرفة ، كما تلتقي في مفهوم الحقّ في الإسلام ، تُنْكِر إمكان الفصل بين الدين والثقافة ، بين الدين والسياسة :

الإسلام رؤية كاملة وشاملة في الحياة لا يمكن عزلها عن أهم رؤية فيها ألا وهي رؤية المعرفة ، وبالتالي ، رؤية الثقافة والسياسة .

اللغة العربية هي في رأس مرتكزات الإنتماء الثقافي إلى الإسلام دينياً وإلى العروبة سياسياً: إنها لغة الوحي، لغة الشريعة وهي ذات تعاليات طقسية.

إن ارتباط المسلم بالعربية هو ارتباط وجداني ديني عقيدي عميق.

اللغة كما نفهمها نحن هي ظاهرة إنسانية تفرزها وتتحكّم بها ظروف موضوعية تاريخية؛ واللغة العربية هي كذلك فضلاً عمّا خصّها به الإسلام من «إلهية فريدة»، فالتشبّث بها لغة تربية المسلمين هو تشبُّث بالهوية الثقافية وتجذّر بواقعها التاريخي - الإلهي، وبالتالي، هو تشبّث بالإنتماء إلى الشخصية الإسلامية.

اللغة الأجنبية، عموماً، هي وسيلة تفكيك البنية الأساسية للمعرفة في نظامها اللغوي الأصلي. من هنا أهمية نداءات التعريب الثقافي - السياسي والتمسّك بالعربية لغة ثراء الإسلام وإثرائه، وللإسلام، بدوره، أهمية خاصة في إجهاض مؤامرات تصفيتها.

وعليه،
اللغة الأجنبية تساعد في تنمية التبعية الثقافية - السياسية وتعميقها إنها وسيلة استجلاب وأداة سيطرة وما يستتبعها من أشكال الإلحاق على المستوى الإقتصادي والإجتماعي والسياسي والمعرفي.

وهكذا تبقى مسألة تعريب الثقافة شكلاً ومادة ضرورة ملحة في المجتمع الإسلامي قضاءً على تعددية لغوية - سياسية لها من المساوىء ما لا يُعَدّ أقلّها ضياع الوحدة الفكرية والشعورية التي هي أساس التقارب السياسي بين الشعوب الإسلامية، وخصوصاً الشعب الإسلامي العربي.

نقول باختصار:
الثقافة الإسلامية هي من تشريع الإسلام وعقيدته الإيمانية:

من الإيديولوجيا تنطلق نظم الثقافة؛ والإيديولوجيا، في بعض مناحيها،

تنتج عن عوامل دينية؛ وهكذا يمكن أن يكون الإسلام مصدر تشريع ثقافي - سياسي على مستوى إيديولوجي فقط؛ ذلك أن الإسلام ليس فلسفة وإن كان فيه، كما الأديان كلها، بعض حجارة يمكن أن تكون بداية لبناء فلسفي؛ فالفلسفة، بالمعنى العلمي للكلمة، هي من منابت العقل البشري المتجرّد المحكوم بشرط التاريخ.

المهم في الثقافة السياسية الإسلامية هو عدم الإنزلاق عن خطوط الفكر الديني وضمائر المسلمين وعواطفهم الدينية من حيث المبادىء والمعتقدات والتعاليم والأحكام.

هذا هو مأزق الفكر السياسي عند العقلانيين المسلمين مما يضعه أمام توجهات حالية ثلاثة:

١ - توجّه ثقافي - سياسي إسلامي لا يعارض الوطنية اللبنانية، ولا يرفض عقلانية الموقف، مع التشدّد في العلاقة القومية مع العروبة، وهذا هو خطّ الإسلام التوافقي.

٢ - توجّه ثقافي - سياسي إسلامي متشدّد في خصوصية الثقافة الإسلامية واستقلاليتها، وهذا هو خط الإسلام الأصولي.

٣ - توجه ثقافي - سياسي إسلامي نقدي يرى أن الثقافة الإسلامية لا تنطبق على واقع ملموس وأن هذه الثقافة لا تؤدّي دورها الديني والأخلاقي بواقعية تاريخية، وهذا هو خط الإسلام العقلاني.

أيّاً كان التوجه النهائي لجماعة المسلمين في لبنان، يبقى السؤال:
نحو أي نموذج تدفع المتغيّرات اليوم سياسة المسلمين في لبنان؟
أنحو نموذج سياسي توافقي؟
أنحو نموذج سياسي تعصّبي إكراهي وعنفي؟
أنحو نموذج سياسي عقلاني؟
هذا هو مأزق المسلمين في تحدّيات المرحلة.

نتمنّى عليهم الأخذ بالنموذج الثالث، بالسياسة العقلانية العلمانية العلمية.

ولكن،

تقديراً منّا للظروف القائمة، ولكي لا نؤاخذ بالسذاجة، نكتفي منهم اليوم باختيار السياسة التوافقية وهي سياسة معقولة ومقبولة؛ تؤكّد لهم شخصيتهم الدينية - الثقافية المستقلّة، تحصّن عقول أبنائهم ضدّ بذور الإلحاد وتغريب الفكر وعلمنة المبادىء والقيم التي تحويها الفلسفات والنظريات غير الإسلامية، تربط حاضرهم بماضيهم وتسقط دعوات التحلّل:

المسلم كلّما اقترب من موروثه الثقافي شعر بالإطمئنان إلى هويته. ونحن لا نريد أن نحرمه هذه الخاصية.

ولكن،

كي يتمكّن مسلمو لبنان من السير في الخطّ التوافقي عليهم أن يعرفوا أن المسيحيين في لبنان ليسوا جميعاً مشروع غزو فكري - سياسي جديد يدخل في إطار استراتيجية غزو سياسي عام. إعتبار المسيحيين كلّهم كذلك هو من باب الإعتقادات العامة والإطلاقات التي قد لا تتآلف كلّياً أو جزئياً وروح الموضوعية، وقد يكون فيه من الموروثات الماضوية ما يكفي لتثبيت الحال التصادمية بين المسيحيين والمسلمين.

الخطر على هذا النوع من الإطلاق في الإعتقاد هو من داخل تكوينه التاريخي - النفسي المتشنج قبل أن يكون من خارجه.

حكم عام

للسياسة عندنا لغة خاصة في تعاملها مع الواقع وهي تختلف عن لغة الثقافة.

هناك أزمة ثقة بين الثقافة والسياسة وهي أزمة تاريخية. محور الصراع هو قضية الإنسان اللبناني الحرّ.

الحرية في معجم الساسة شيء وفي معجم المثقفين شيءٌ آخر.

الحرية هي أزمة التاريخ الكبرى.

الثقافة هي دربها الأوسع: وحده الإنسان المثقف هو الإنسان الحرّ ووحده القادر على النهوض بالعمل السياسي الديمقراطي.

إن واقع الحال يشهد أن السياسيين عندنا يحملون من الألقاب الجامعية ما تضيق به الجدران، ولم تُمَارس السياسة حسب الأصول الديمقراطية وفي أجواء الحرية والإنفتاح والتسامح الفكري. فيَ ذلك ما يؤكّد أن السياسة عندنا تقود الثقافة بديل أن يكون الأمر معكوساً.

الثقافة تقود السياسة في مجتمعات العقل والحكمة المحكومة بأنظمة سياسية تؤمن بسيادة المعرفة وبالتنشئة العقلانية.

السياسة تقود الثقافة في مجتمعات العصب والجهل المحكومة بأنظمة سياسية تؤمن بسيادة العنف وبالتنشئة العزيزية.

أن تقود السياسة الثقافة فذلك من أشدّ الأزمات التاريخية استعصاءً على الحل.

لقد أصابت الوسائل التدميرية التي استخدمت وتستخدم اليوم في الحرب اللبنانية، العالم بالذهول، فأدهشه هذا «اللبناني المثقّف» كم هو جاهل ومتعصّب ومحتل ورديء بعدما كان يطلّ عليه، لسنوات خلت، مثالاً حضارياً يتمثّل أرقى الثقافات وأعلاها شأناً.

ثـمّة خطأ فادح، إن اعتقدنا بعد الذي حصل على امتداد هذه السنوات العشر. أنّ لنا نظاماً من القيم الثقافية والأخلاقية والروحية يمنعنا في أزمنة الغدر والخيانة من إيقاظ الوحش فينا ومن استخدام «التذاكي المقهور» لتغطية أفعاله.

هذه «المنجزات الحضارية» التي تجسّدها بعض القيادات السياسية تطرح حرية الإنسان والجماعة في اللاّتجانس إشكالية لاحلّ لها إلاّ بالفرز السكاني.

ما معنى الفرز السكاني على قاعدة طائفية؟

إنه فعل مجانسة قسرية بين الناس في الدائرة الجغرافية الواحدة والمعزولة.

إنه، في الواقع، فعل القضاء الكامل على الجدلية الكلاسيكية بشكليها المثالي والمادي التي كانت تحكم العلاقة بين المجموعات اللبنانية.

إننا اليوم في واقع التجزئة بعد القضاء على تلك الجدلية. الوحدة باتت شعاراً ساقطاً يتاجر به غلاة المتآمرين على الوطن الذين يخلّفون وراءهم وقائع وحالات مأساوية مرعبة.

كلّ ذلك من هشاشة الفكر السياسي لدى قيادات التوارث والمصادفة والحال القتالية.

أين هم المثقفون العلمانيون والديمقراطيون والتقدّميون وجبهات تحرير الإنسان والوطن؟

أين هي مواقفهم العملية من هذه الجاهلية المستعادة؟

الثقافة الموروثة هي الثقافة القبلية وهي ثقافة لازمتنا تركيباً نفسياً من الصعب تهديمه وهي الأصل في ارتدادنا التجزيئي وهي المحرّضة عليه.

إن الأزمة، في النهاية، هي أزمة فكر سياسي مثقّف. الفكر السياسي الديمقراطي القائد المتقدّم لا يُرْتَجَل. إنه حصيلة مجاهدة ثقافية طويلة.

الفكر السياسي اللاعقلاني هو ابن التخلّف والقصور الثقافي وهو حصيلة التباطؤ في الحركة الذهنية والوجدانية في فهم الآخر ومحبّته.

القصور الثقافي هو سبب التخلّف السياسي، ومن مظاهر هذا التخلّف الواقع السياسي القائم المتّصف بالحدّة والتشنّج واللاعقلانية.

إن الأخطار تشتدّ اليوم على الفكر السياسي في لبنان بضغط من أنصاف المثقفين الذين انتهوا إلى احتلال مركزية القرار إمّا بالوراثة وإمّا بالمصادفة التي انتجتها الحال القتالية، وهي تشتدّ بغياب المؤسّسات الثقافية ـ السياسية القادرة على قيادة الجيل في دروب الإستقلال السياسي المبني على فكّ الإرتهان وتحرير إرادة الشعب اللبناني المصادر.

آن للسياسة عندنا أن تلتزم بالفكر العلمي وبالمنهجية في الفهم والتحليل والتقرير وبما يتبع ذلك من شجاعة في مواجهة الذات ومراجعتها المراجعة النقدية الصارمة.

في أزمنة السقوط ينصرف الناس إلى التقاضي، إلى تبرئة الذات وتجريم الآخر، وهو أمرٌ من فَرْضيات ثقافة الخوف من التاريخ والحكم الآتي.

خامساً : لبنان التربية الديمقراطية

١ ـ ديمقراطية التربية في لبنان، المؤسسة الرسمية هي المحور.
٢ ـ مجانية التعليم في لبنان إمكانٌ مفتوح عماده المؤسسة الرسمية.
٣ ـ نحو تحقيق لبناني لمناهج لبنانية جديدة.
٤ ـ الجامعة التي نريد.
٥ ـ تربية الحرب وتربية لبناء لبنان.

١ ـ ديمقراطية التربية في لبنان، المؤسسة الرسمية هي المحور

إنّ نظام التعليم هو جزءٌ من نظام التربية والتربية هي جزءٌ من نظام كامل.

إن التوجّه الديمقراطي، لا أقول في النظام السياسي فقط، بل في نظام الحياة العامة، يؤمّن ديمقراطية التعليم، أو التربيةِ بشكل أوسع.

إن المساواة بين أبناء الجنس البشري التي أكّدتها شرعة حقوق الإنسان هي مرتكز السعي اللبناني ومنطلقه وغايته هذا في المطلق، أقرب إلى الشعار منه إلى الواقع. لماذا؟

الجواب هو أن مشكلة التعليم الديمقراطي في لبنان هي مزدوجة لأنّها محكومة بواقعين:

١ ـ تعدّدية المجتمع اللبناني وطبقيتُه حتى في العدد الواحد .
٢ ـ طائفية المجتمع اللبناني ، والطائفية في لبنان لم تعد مذهباً ، لم تعد ديناً ، لم تعد تراثاً وشعائر ، بل إنّها صارت نظام حياة الجماعة وأنماط سلوكها العام .

وعليه ، فالمشكلة التربوية في لبنان هي إجتماعية ـ طبقية وطائفية ، هي مشكلة نظامنا السياسي المعقّد إجتماعياً وطائفياً . هي مشكلة نظامنا الإقتصادي غير المتكافىء . لذلك أقول إن الإصلاح التربوي هو فرع على أصل . الإصلاح السياسي ـ الإقتصادي هو الأصل والتربوي فرعٌ عليه . كيف ذلك ؟

إنّ النظام التربوي يقوم بثلاث وظائف :
ـ إما أن يعاود إنتاج العلاقات القائمة في نظام الحياة العامة على مستوى السياسة والإقتصاد والإجتماع .
ـ إما أن يكون عامل تغيير على هذا المستوى نفسه .
ـ إما أن يكون حيادياً .

وتحقيق ديمقراطية التعليم في لبنان يفرض الأخذ بالوظيفة الثانية ، ذلك أن معالجة الوضع التربوي في لبنان يدخل في إطار الإصلاحات الديمقراطية العامة من حيث البنية التنظيمية ، من حيث عملُ هذه البنية ، ومن حيث الايديولوجية كمحدّد عام لها . وهكذا ، يبدو واضحاً أن مسألة ديمقراطية التعليم هي مسألة الديمقراطيات العامة ، وبالتالي مسألة سياسية .

إن الأزمة التربوية في لبنان تُبرز حِدّة الفوارق السياسية بين المجموعات التي يتشكّل منها المجتمع اللبناني .

هل نر . مؤسسةً تربويةً قادرةً على معاودة الحال كما هي ، أو نريدُها قادرةً على توحيـ . افرّقته الأوضاع السياسية ؟

هل نريدُها محا .ة ؟

هل من الممكن جعلُها بمنأى عن الصراعات ؟

هل من الممكن إفراغُها من المضمون الإجتماعي ، وبخاصّة الثقافي الخاصّ بكلّ جماعة ، وشحنُها . بمضمون إجتماعي محايد ؟

إلى أي حدّ يتقبلّ ذلك ، أو يسمح بحدوثه ، النظام السياسي الإجتماعي في لبنان ؟
إذاً ،
لا حلّ لأزمة الديمقراطية في التعليم إلاّ على مستوى التغيير في نظامنا العام .

إنّ الإصلاحَ التربوي في لبنانَ باتجاه ديمقراطي ليس المنعطف كما يدّعي البعض . الإصلاح السياسي هو المنعطف ـ الأساس .

المجتمع اللبناني تعدّدي ـ تراتبي ـ تنافسي على المستوى الثقافي حتى في العدد الواحد . من هنا يتعذّر إلغاء التفاوت واللامساواة بقرار تربوي . فالقرار السياسي هو القادر على ذلك .

فقط نكتفي اليوم بالدعوة إلى تعزيز موقع المؤسسة التعليمية والتربوية الرسمية تخفيفاً من حدّة الصراع لا إلغائه ولا تفجيره .

إن النظام التعليمي لا ينفصل عن الواقع السياسي الاجتماعي ولا يمكن أن يدرس إلاّ في إطار تاريخه .

«Durkheim» يطالب بالبحث عن الحاجة أو الضرورة التاريخية التي استدعت وبوب إيجاد نظام تعليمي يتناسب معها ،
هكذا ،

علينا اليوم في لبنان أن نحدّد الحاجة التاريخية لنستدلّ عبرها إلى إيجاد النظام التربوي الملائم .

والحاجة التاريخية ليست في المطلق ، ليست في المثال ، إنها ذات قاع اقتصادي . فالوضعية الإقتصادية عبر تحديدها وضعية السياسة والإجتماع تحدّد طبيعة النظام التربوي .

وعليه أقول:

لا ديمقراطية في التعليم بدون ديمقراطية في الإقتصاد. إلى أي حدّ نظامنا الإقتصادي، لا أقول الحرّ، بل الفوضوي يؤمن ديمقراطية السياسة والإجتماع ليجوز الحديث، بالتالي، عن ديمقراطية التعليم.

إن التربية تكون ديمقراطية حيث يكون الإقتصاد، كنظام، كذلك. [عدم التوازن بين القطاع الخاص والقطاع العام قضية اقتصادية قبل أن تكون تربوية].

اللامساواة في الإقتصاد توجّه التربية إلى إعادة إنتاج البنية الطبقية غير المتوازنة.

لماذا التأكيد على الديمقراطية في الإقتصاد؟

١) لأن التعليم يبقى مشروطاً بالقدرة على دفع تكاليفه. والتكاليف تخضع للدخل الفردي.

٢) لأن الديمقراطية السياسية تبقى في حدود الشكل ما لم تنتقل إلى مجال الإقتصاد حيث يمكن أن تكونَ ذاتَ معنى.

٣) لأن التأكيد على الديمقراطية في الإقتصاد يبقى طرحاً صحيحاً ما دامت اللامساواة الإقتصادية موجودةً حتى بين أبناء الطائفة الواحدة في لبنان.

لكلّ ذلك نقول:

إن الدعوة إلى حلّ المشكلات الإجتماعية، عن طريق التركيز على النظام التربوي وحده، باعتبار أن كلّ إصلاح يبدأ بالتربية، هي دعوةٌ مثاليةٌ لمعالجة مشاكل واقعية. لا تغيير في المؤسسات التربوية من دون تغييرٍ في البنية الإقتصادية والسياسية في المجتمع.

القاعُ الإجتماعي لهذا المفهوم هو أنه لا تكافؤ في الفرص التعليمية من دون القضاء على الفوارق الطبقية، وإلاّ لبقي الأمرُ مجرَّد طرح نظري.

من غير الممكنِ قيامُ نظام تربوي متكافىء من دون نظام إقتصادي - إجتماعي متكافىء. حين تستقيم طبيعةُ هذا الأخير تستقيم شؤونُ التربية والتعليم.

الحلّ التربوي إذاً هو حلّ سياسي - اقتصادي.

ابن خلدون يتحدّث عن التربية كجزء من نظام كامل.

وما دام الأمر كذلك، وفي هذه المرحلة من نموّنا التاريخي، تبقى قضية المساواة في الشؤون التربوية عمليةً معقّدة وعسيرةَ التحقيق؟

ويبقى الحلّ، في نظري، تعزيز المؤسسة الرسمية.

المؤسسة الرسمية هي درب الخلاص من واقع متأزّم لأن ديمقراطية التعليم تعني بتحقيقتها الأساسية الأمور الآتية:

- إلزامية التعليم ومجانيتَه.
- توحيدَ البنية التنظيمية للتعليم.
- تقريبَ مضمون التعليم من عمليات الإنتاج الفعلية.
- تعديلَ طرائق التعليم (المشاركة + الإدارة الذاتية + الصف التعاوني).
- لغة التعليم - توحيدها.
- توحيدَ الإدارة التربوية (القيادة التربوية).
- توحيد الكتاب المدرسي.

وجميعها أمورٌ في حال تحقيقها تُحْدِثُ في أساسيّات المجتمع اللبناني تغيّرات جذرية.

إننا اليوم في مرحلة إعادة بناء مؤسسات الدولة وتركيزها والمؤسسة التربوية الرسمية واحدة منها. كيف تُبنى؟

بعيداً عن الغوغاء والدعاية الفئوية والتوظيف السياسي، وبروح علمية موضوعية تصون حرم العقل والضمير والمعرفة يمكن أن نَبْني مؤسسة تعليمية رسمية تحفظُ الفرد اللبناني والمجتمع اللبناني في مناخ وطني سليم، وتجعلُها قادرَيْن على الصمود في وجه محاولات الإقتلاعِ والتغريبِ والإحتواء، وفرضِ الولاءات المتعدّدة.

إنَّ وزارةَ التربية الوطنية مدعوّةٌ إلى وضع مناهجَ تعي بعمقٍ وبوضوح منازعَ المجتمع اللبناني وتياراته المتعدّدة على المستوى الحضاري العام، بالنظر إلى تعدّدية مجموعاته البشرية، بشكلٍ يسمح لهذه المجموعات بتنميةِ «ذاتيتها الثقافية الجمالية» في خط نموّها التاريخي المتفاعل والمتميّز في آن. وهكذا تكون وزارة التربية قد أجادت التعبيرَ عن حاجات مجموعات لبنان الحضارية وساعدَتْها في إثارة وتحديد وتهديف حياتها الثقافية التهديفَ الوطنيّ الشامل. وتكونُ، بالتالي، حقّقت ديمقراطية التربية، لأنّ الديمقراطية لا تعني تغليبَ الأكثرية على الأقلّية بل تعني المحافظة على ثقافة الأقلّ في الأكثر وتربيته.

إنّ لبنانَ لا يستندُ إلى عقيدة كلّية. إنّه حصيلة إيديولوجيات إجتماعية متعدّدة فرضتها طبيعةُ مجتمعه بتكوّناته الأساسية.

إنه مجتمعٌ تعدّدي تعاقدي يسعى إلى التكامل في إطار سياسي عام يحفظ لكلّ عدد حقّه في تنمية خصوصيته وإبرازها. إن الديمقراطية التي تعني تغليبَ الأكثر على الأقل هي شكل آخر من أشكال الديكتاتورية وما يستتبعها منْ سَحْل ومحو وابتلاع. لذلك فإنّ ديمقراطية التربية في لبنان تعني، بالضرورة، تعدُّدَ وجوهِ التربية وأساليبها فيه تعدّديةً متكاملة في إطار سياسة تربوية واحدة للدولة الواحدة.

بِقَدْر ما نكونُ ديمقراطيين بالمعنى الذي إليه أشرت، نكون في خطّ الإنتهاء إلى صياغة ثقافة متكاملة، في مجتمعٍ متعدّدِ الأصولِ والثقافات.

إن المجتمع اللبناني متميّز فمن المنطقي أن يكون له نظامٌ تربوي متميّز. نحن نرفض الأنظمة التربوية التوتاليتارية والأنظمة التربوية الفوضوية. إنّ مجتمعنا هو بحاجة إلى إعادة تنظيم وتأهيل وإلى إلغاء واقع التراتبية الإجتماعية فيه، وإلى إلغاء تعدّدية الأهداف الساعية إلى تمزيقه.

نحن إلى جانب التنوّع في العدد شرط أن لا يؤدّي ذلك إلى التقسيم البشري وحتى الجغرافي، لذلك، نحن إلى جانب نظام تربوي يَدْعم المؤسسة التعليمية الرسمية لأنها الوحيدةُ:

- الكفيلةُ بإزالة أو تخفيف حدّة الفروقات الإجتماعية.
- الكفيلةُ بتأمين تكامل الغايات الأساسية التي من أجلها تتربّى فئات المجتمع اللبناني.
- الكفيلةُ بالمحافظة على تنوّع الإتجاهات الثقافية في إطار التكامل، باتجاه الوحدة الوطنية الشاملة لا في إطار التناقض، باتجاه الإجهاز على ما تبقي من هذه الوحدة.

بالمؤسسة الرسمية، في هذه المرحلة من تاريخ لبنان، تناطُ مهمّات ثلاث:

١ - إعادة صياغة الإرادة الوطنية المصادرة، مؤسسات الدولة هي درب الإستقلال السياسي.
٢ - إعادة تركيز دور لبنان الثقافي في المنطقة.
٣ - إعادة إبراز لبنان كصيغة حضارية فريدة نموذجاً للمجتمع البشري المتآلف في حاضره ومستقبله.

خلاصة عامة:

التربيةُ تتطوّر تأسيساً على قاعدة الخيار السياسي لأنها جزءٌ من مشروع سياسي - اجتماعي متكامل. السياسة هنا نعنيها بالمفهوم الشامل للكلمة لا بالمفهوم الحصري لها.

لستُ أدري إلى أيّ حدّ اتفق اللبنانيون قبل الحرب على الخيارات السياسية التي كان من الواجب أن توجه القيادة التربوية التوجّهَ المطلوب.

أما اليوم فأعتقد أن اللبنانيين اجتمعوا حول العديد من تلك الخيارات، وصار بالإمكان البحثُ في إعداد نظام تربوي جديد المناهج يعمل على تعميق الخيار السياسي في عقول الناشئة ونفوسها.

إن مشكلة التعليم ليست بالتحديد مشكلة تربوية بقدْر ما هي سياسية - إجتماعية. فغيابُ المبادىء العامة التي تنتظم مجتمعاً بشرياً معيّناً يؤدّي، حكماً، إلى تخبّط في رسم سياسته التربوية.

المهمّ هو أن تكون لنا « فلسفة تربوية » تُدْخِلُ في حسابها ماهيةَ لبنان الثقافي والحضاري في جوهر ذاته وكاملِها، وماهيةَ علاقتـه بـالمحيـط العـربي والعـالم، مؤكّدةً رسالة الوطن المتميّزة بانفتاحها وَرَوْدِها العلمَ في مصادره.

الديمقراطية التربوية لا تعني الأخذ بسياسة التوفيق التربوي بحجّةٍ، كما يدّعي البعض، أن التوفيق هو الصيغة المثلى لتوحيد المواطنين. فالتكامل المبني على أساس المحافظةِ على خصوصيات الجماعات التي يتكوّن منها المجتمع اللبناني قد يكون الصيغة التي في إطارها تُنَظّم حياةُ المواطنين وشؤونُهم التعليمية والثقافية. إن أساس التكامل هو الانفتاح باتجاه فهم الآخر. بمعنى:

أولاً: إنني ضدّ أيّ منهج تربوي يُلْغي الخصوصيات ويثبّتُ خصوصية جماعة واحدة. فهذا شكلٌ من أشكال الديكتاتورية التربوية التوتاليتارية التي ما ارتضيناها يوماً نظامَ سلوك في حياتنا الوطنية العامة.

ثانياً: إنني ضدّ أيّ منهج تربوي يثبّت الخصوصيات على حسابِ التكامل في خصوصية الوطن الواحد. فهذا شكلٌ من أشكال الإنفصالية التربوية الشوفينية التي ما ارتضيناها يوماً نظامَ سلوك في حياتنا الوطنية العامة.

ثالثاً: إنني إلى جانب أي منهج تربوي في إطار مبدأ التنوّع يحقق الديمقراطية التربوية بالمعنى الحقيقي للكلمة.

رابعاً: من المسلّم به أن الجيل قد أصيب بأعطال مختلفة، ومن المؤكّد أن التربية أصيبت بمثلها. فعلى التربية أن تبدأ ببناء ذاتها تمكيناً لها من بناء جيل الحرب وما بعدَ الحرب.

وظيفتُها في هذا المجال مزدوجة:

١ ـ عليها أن تعيدَ للجيل حقّه في العلم الأصيل بالمستوى الجيّد، لأن مستوى اللبناني الفكري والعلمي هو رأسمالِه الوحيد في هذه المنطقة وفي العالم. عليها أن توفّر للجيل فرصاً أكاديمية غنيّة بمستجدّات المعرفة والعلم والتقنية

والمهارة الحديثة كي يصيرَ واثقاً من ذاته قوياً بها قادراً على الدخول في لعبة التنافس التي هي اليوم قاعدةُ العلاقات بين دول العالم.

٢ ـ عليها أن تُصْلحَ في الجيل أعطابَه العقلية والنفسية، فتأخذَ في حسابها أنها المسؤولةُ عن الحفاظ على نظام القيم والأخلاق وترسيخِه في أبناء هذا الجيل لينفضَ عنه غبار الموت النفسي البطيء. فالجيل مصابٌ بالترهُّل. على التربية تقع مسؤوليةُ تنشيطه فتخلق أمامه أجواء الفرح والمحبة والترفيه التثقيفي فتساعده على الخروج من النفق الأسود.

٢ ـ التعليم المجاني في لبنان إمكان مفتوح عماده المؤسسة الرسمية

٢ ـ ١ ـ الواقع السياسي المحدِّد لأي واقع تربوي لاحق

الواقع السياسي في لبنان اليوم يشهد تصادماً بين مشروعين:

- مشروع الطوائف المفضي حتماً إلى إنشاء إما دولة اتحادية وإما دويلات طائفية، وفي الحالين إن هذا المشروع يسعى إلى تركيز أنظمة سياسية لا مركزية.
- مشروع الوطن المفضي حتماً إلى إنشاء إما دولة واحدية وإما دولة وحدوية، وفي الحالين إن هذا المشروع يسعى إلى تركيز أنظمة سياسية مركزية.

ينطلق أصحاب هذين المشروعين من نظرتين مختلفتين إلى طبيعة المجتمع اللبناني بتكوّناته ومكوّناته الأساسية، الاتنية والدينية والثقافية، ذلك أن النظام السياسي هو تعبير عن طبيعة هذا المجتمع.

النظرة الأولى تقول بتعدّديته والثانية تقول بواحديته.

النظام السياسي الحالي لم يعدْ يرضِ أصحاب النظرتين، والجميع بات يعمّق له الحفرة بالقدر الذي يشاء ويطرح بديله، فالواحديون يطالبون بإلغاء الطائفية السياسية توصّلاً إلى قيام الدولة الواحدية وقاعدتها الديمقراطية العددية، والتعدّديون يطالبون بتكريسها توصّلاً إلى قيام الدولة التعدّدية وقاعدتها الديمقراطية التوافقية.

إن كلاً من هذين المشروعين يتضمّن مشروعاً يتراجع بتقدّم المشروع الأساس والمستند إلى فكر أصولي متطرّف:

مشروع الطوائف يتخطّى دولة العام ١٩٤٣ الاتحادية ويسفّه الدعوات القائلة بجدوى تطور أوجه الاتحادية فيها في اتجاه وحدوي لتصبح أكثر عدلاً وتوازناً وهو يُسْقط منطق الدولة ملتقى الطوائف ليقيم مكانه منطق الدويلات الطائفية.

مشروع الوطن، تخطى الطرح العلماني ويسفّه، بدوره، الدعوات القائلة بقيام دولة العلمنة الوحدوية، وهو يدعو إلى قيام الدولة الدينية الواحدية.

لهذا نرى أن الأصوليين في هذا الجانب يجهدون في اتجاه الكيانات السياسية الطائفية المتعدّدة وأن الأصوليين في ذاك الجانب يجهدون في اتجاه الكيان السياسي الديني الواحد.

هذه هي حقيقة الصراع في الواقع السياسي المحدّد لأي واقع تربوي لاحق.

نقول هذا لأن النظام التربوي هو جزءٌ لا يتجزأ من النظام السياسي. فالأنظمة السياسية اللامركزية تفرض أنظمة تربوية متعدّدة في مؤسساتها ومناهجها ووسائل تربيتها وأهداف تعليمها؛ والأنظمة السياسية المركزية تفرض مؤسسات واحدة ومناهج واحدة ووسائل تربية وأهداف تعليم واحدة. أما التوفيق فهو من صيغ الاتحادية،

وأما التنوّع في الوحدة فهو من صيغ العلمنة.

إن الواقع السياسي الراهن أثبت فشل التوفيقيين في محاولاتهم منذ العام ١٩٤٣ حتى الساعة وأثبت كذلك فشل الوحدوين العلمانيين في طروحاتهم النظرية، وهو مشدودٌ اليومَ وبعنف بين الأصوليين التعدّدين والواحديين في هذا الجانب وذاك.

لهذا،

تبدو التربية النقطة المركزية في دائرة الصراع بين الجانبين، فهي تعود بأصولها

وتوجهاتها إلى الجماعة الدينية وهي بكلّ عناصرها جزءٌ غير منفصل عنها وهي خطّ الدفاع الأوّل عنها.

المعادلة لدى الأصوليين واضحة:

لا فصل بين الدين والسياسة.

لا فصل بين السياسة والتربية.

لا فصل بين الدين والتعليم.

لهذا نقول إن معركة التعليم في لبنان هي معركة الكيان الديني بكل عناصره.

إذا انتصرت الكيانات الدينية فسيكون لكلّ كيان تعليمه ومؤسّسته ومنهجه وكتابه ووسيلة تعليمه وهدفه.

إذا انتصر كيان ديني واحد واحتوى كلّ الكيانات وأذابها فسيكون لكلّ اللبنانيين تعليم واحد ومؤسسة واحدة ومنهجٌ واحد وكتابٌ واحد ووسيلة تربوية واحدة وهدف تعليمي واحد.

من منطق الكيانات الدينية المتعدّدة أن يكون لها تربياتها الخاصة والمتمايزة.

من منطق الكيان الديني الواحد أن يكون له تربية خاصّة مخضعة، مكيّفة وصاهرة.

الخطورة هي في انتصار هذا كما في انتصار ذاك.

المسألة، إذن، تنحصر بالسؤال الآتي:

الواقع السياسي يتحرّك في أي اتجاه؟

هل هو يتحرّك في اتجاه تفكيك الدولة الاتحادية القائمة بكلّ مؤسساتها وأنظمتها ومن بينها المؤسسات والأنظمة التعليمية؟

هل هو يتحرّك في اتجاه قيام الدويلات الدينية المتعدّدة المنفصلة والمستقلّة بمؤسساتها وأنظمتها ومن بينها، بالطبع، المؤسسات والأنظمة التعليمية؟

هل هو يتحرّك في اتجاه قيام الدولة الدينية الواحدة المستندة إلى عقيدة كلّية تنتظم مؤسساتها كافة؟

هل هو يتحرّك في اتجاه العلمنة الشاملة؟
هل هو يتحرّك في اتجاه تطوير الاتحادية في دولة العام ١٩٤٣.

إننا نطرح كلّ هذه الأسئلة لأن في الاجابة عنها تحديداً للجهة المسؤولة عن رعاية شؤون الناس كافة وفي رأسها الشؤون التعليمية؛ وإننا نطرحها، بالتالي، لنؤكّد أن مجانية التعليم لا تطرح في مستوى الأكلاف المادية وإنما هي تطرح في مستوى أبعادها ومضامينها وأنساقها السياسية ذلك أن للتعليم مرتكزات فكرية وشعورية وأنماط سلوك يبقى الدين محدّدها ومحرّكها الأساسي؛ وإننا نطرحها أخيراً لنقول إن الدولة الحالية عاجزة عن تلبية رغبات الأصوليين من كلّ جانب:

منهم من يريد تحويلها دولة دينية تقوم بكلّ المهام التربوية وهذا شكل من أشكال التأميم.

منهم من يريد أن تكلّفه الدولة القيام بهذا الدور، وهذا شكلٌ من أشكال التلزيم.

مجانية التعليم عند هؤلاء ترتكز إلى عقيدة كلية توتاليتارية وهي ترتكز عند أولئك إلى الحرية المطلقة، حرية الجماعة في اختيار تربيتها وتعليمها بالانفصال عن الدولة وبدعم مالي منها في آن.

في الاتجاه الأول منتهى الرغبة في السيطرة.
في الاتجاه الثاني منتهى الرغبة في الابتزاز،

وهذا ما يطرح، في العمق، مصير الدولة القائمة ودورها بين جماعة راغبة في احتوائها وجماعة راغبة في امتصاص خيورها بالانفصال عنها وبرعاية هذا الانفصال في آن.

المسألة، إذن، هي مسألة مصير الدولة ومصير الصراع السياسي الدائر بين أصوليين، ولهذا ارتأيت أن يكون القسم الأول من هذا البحث بعنوان:
الواقع السياسي المحدّد لأي واقع تربوي لاحق.

٢ ـ ٢ ـ الواقع التعليمي في لبنان،

مجانية التعليم فيه شعارٌ ساقط،
البدائل المطروحة،
تحليلها وبيان عدم تلاؤمها مع الواقع اللبناني.

يعود التعليم في لبنان بأصوله إلى عهد الفينيقيين واكتشاف الكتابة وإلى عهد الحضارة اليونانية ـ اللاتينية ومدارس الحقوق والفلسفة في بيروت، ومن ثمّ إلى عصر الصليبيين حيث شهد لبنان دخول المدارس الفرنسية الأولى إليه ومنه إلى العهد العثماني إلى أوائل القرن السابع عشر مع خريجي المدرسة المارونية (١٥٨٤) وأواسط القرن الثامن عشر مع انعقاد مجمع اللويزه (١٧٣٦) وأواخر القرن نفسه مع مدرسة عين ورقه (١٧٨٩) وإلى منتصف النصف الأول من القرن التاسع عشر الذي شهد وصول الإرساليات الأجنبية.

أما في عهد الانتداب فإن السلطة المنتدبة رسمت سياسة تعليمية واضحة عبّرت عنها في المادتين الثامنة والعاشرة من صك الانتداب (١٩٢٢) وفي المادة العاشرة من الدستور اللبناني (١٩٢٦):

● جاء في المادة الثامنة من الصك:

ـ على السلطة المنتدبة أن تشجّع التعليم العام... إن حقوق كلّ جماعة بأن يكون لها مدارسها لتعليم أبنائها وتثقيفهم... لا يمكن منعه أو الانتقاص منه، شرط أن يكون هذا متلائماً مع الحاجات التربوية العامة التي قد ترغب الدولة بإقرارها...»

● نصّت المادة العاشرة من الصكّ نفسه محدّدة علاقة السلطة بالإرساليات الدينية:

«... وبإمكان الارساليات الدينية الاشتغال في التعليم.. شرط خضوعها للقرارات العامة للسلطة المنتدبة أو الحكومة المحلّية بالاشراف والتوجيه في ما يتعلّق بالتربية والتعليم..»

● المادة العاشرة من الدستور اللبناني:

« التعليم حرّ ما لم يُخل بالنظام العام أو ينافِ الآداب أو يتعرّض لكرامة أحد الأديان أو المذاهب، ولا يمكن ان تَمَسّ حقوق الطوائف من جهة إنشاء مدارسها الخاصة على أن تسير في ذلك وفاقاً للأنظمة العامة التي تصدرها الدولة في شأن المعارف العمومية ».

نفهم من هذا السرد التاريخي الموجز أن نشأة التعليم في لبنان كانت على يد القطاع الخاص المحصّن قانونياً ودستورياً والمشروط برقابة الدولة في حين أن التعليم الرسمي نشأ بمبادرات رسمية خجولة كانت أولى هذه المبادرات على يد الحكومة العثمانية التي أنشأت في مدينة بيروت ثلاث مدارس في النصف الثاني من القرن التاسع عشر (الرشدية الملكية ١٨٦٨، الرشدية العسكرية ١٨٧٦، المدرسة السلطانية..).

ما يهمنا في هذا المجال هو أن السلطات العثمانية وسلطات الانتداب الفرنسي لاحقاً أوكلت أمر التعليم للجمعيات والمؤسسات الدينية والمهم في ذلك هو أن السلطة الفرنسية أقرّت مبدأ حرية التعليم وراحت تدعم المؤسسات الخاصة مالياً معتبرة أن ذلك هو أقل كلفة من إنشاء مدارس رسمية، ففي القانون الصادر في ١٠ آذار ١٩٢٨ حدّدت المساعدات بنسبة عدد المدارس والتلامذة من كلّ طائفة. وكان على المدارس أن تعطي لقاء هذه المساعدة تعهّداً بأن تتقاضى من الطلاّب أجراً رمزياً زهيداً.. في هذا الإجراء وضعت السلطة الفرنسية أساس السياسة التي اتبعتها الدولة ولا تزال إزاء المدارس المعروفة بالمجانية.

منذ الاستقلال حتى الثمانينات أصبحت مدارس القطاع الرسمي تشكّل ٥٦٪ من مجموع المدارس وأصبحت تضمّ ٤٠٪ من مجموع تلامذة لبنان، ذلك أن تعميم التعليم الابتدائي المجاني كان عنواناً أساسياً من عناوين سياسات الحكومات المتعاقبة.

عدد تلامذة لبنان موزّعاً على التعليم الرسمي والخاص للعام الدراسي ١٩٧٣ - ١٩٧٤ هو الآتي:

	الرسمي	الخاص
ما قبل الابتدائي	٢٨٢٢١	١٠٨٠٢٣
ابتدائي	١٧٨٧٢٢	٢٦٩٨١٣
متوسط	٨٩٥٧٦	٧١٧٦٤
ثانوي	٢٠٦٣٧	٢٤٧٥٢
المجموع	٣١٧١٥٦	٤٨٤٣٥٢

تُسْهم الدولة في تعليم ١٥٧٤٢١ تلميذاً من أصل ٢٦٩٨١٣ تلميذاً في المرحلة الابتدائية وذلك في المدارس الخاصة المجانية.

لو قُيضّ للدولة تنفيذ مشروع تجميع المدارس (٩٨٧ مدرسة) الذي أُقِرّ في خلوة مجلس الوزراء في بيت‌الدين العام ١٩٧١ وأنشىء العام ١٩٧٤ مكتبٌ لتنفيذه في مجلس تنفيذ المشاريع الكبرى بعد توقيع اتفاق مع البنك الدولي للإنماء والتعمير، لو قيضّ للدولة تنفيذ هذا المشروع لحقّقت التعليم المجاني لجميع التلامذة في المرحلتين الابتدائية والمتوسطة.

لقد حاولت الدولة على امتداد عمرها الاستقلالي أن تنمّي التعليم الرسمي ولكن من غير الإساءة إلى التعليم الخاص لأسباب تربوية وسياسية فعمدت إلى التوفيق بين القطاعين من غير التنازل عن حقها في الاشراف على المؤسسة الخاصة وذلك بيّن في قراءتنا لسياسة الحكومات في بيانات الثقة منذ العام ١٩٥٢ حتى العام ١٩٧٣:

- « مراقبة المدارس والجامعات الخاصة والسعي لتخفيض أجور التعليم فيها » ١٩٥٢.
- التعاون بين المعاهد الرسمية والمعاهد الخاصة » ١٩٥٥.

• « وضع أسس سامية للتعاون الوثيق بين وزارة التربية الوطنية ومؤسسات التعليم الخاصة فيما يتعلّق بالإشراف عليها » ١٩٦٠.

• « وتحرص الحكومة على تعزيز المدرسة الرسمية ورعاية المدرسة الخاصة ليتلاقى القطاعان في خدمة الأهداف العامة » ١٩٧٣.

هذا، وكانت الدولة قبل العام ١٩٥٢ قد حاولت فرض الإشراف المباشر على المدارس الخاصة وذلك في المرسومين رقم ٧٠٠٠ تاريخ ١ تشرين الأول ١٩٤٦ و ١٤٣٦ تاريخ ٢٣ آذار ١٩٥٠. الأول قضى بتوحيد السلطة المشرفة على جميع المدارس الخاصة وحصرها في يد الدولة.

الثاني يشير إلى ميل الدولة لتيسير الإجراءات الرسمية المتعلّقة بالإشراف على شرعية عمل المدارس الخاصة.

نلاحظ في المرسومين ميلاً إلى التشديد في تطبيق المركزية لناحية المنهج والكتاب المدرسي.

وبهدف الحدّ من ارتفاع الأقساط والرسوم المدرسية ارتفاعاً عشوائياً صدر القانون ٨١/١١ تاريخ ١٩٨١/٥/١٣ القاضي بإنشاء لجان أهل وهيئات مالية في المدارس الخاصة بغية درس مشاريع الموازنات قبل تحديد الأقساط والرسوم.

وبهدف تخفيف كلفة أعباء التعليم عن كاهل الأهل والمحافظة على حقوق المواطنين بالإفادة العادلة من الموازنة العامة بتأمين العلم لكلّ المواطنين على السواء صدر المرسوم رقم ١٠٦٣٤ تاريخ ١٩٧٥/٩/٢١.

وبهدف تطبيق مبدأ الضمان التربوي لتأمين حق الأهل في تعليم أولادهم في المدرسة التي تتناسب وسلّم قيمهم صدر المرسوم رقم ٩٥ تاريخ ١٦ أيلول العام ١٩٨٣، لكنه ألغي لاحقاً مع جملة المراسيم التي ألغيت.

وبهدف تكريس حق التلميذ على الدولة في المرحلة الابتدائية في تعليمه على نفقتها في المدرسة الخاصة كما في المدرسة الرسمية جاءت المادة ٤٩ من المرسوم الاشتراعي رقم ١٣٤ تاريخ ١٢ حزيران ١٩٥٩ لتقول:

« التعليم مجاني في المرحلة الابتدائية الأولى، وهو حقّ لكلّ لبناني في سن الدراسة الابتدائية ».

غير أن عمل الدولة هنا اقتصر على مساعدة المدارس الخاصة المجانية التي لم تتمكّن من استيعاب أكثر من ١٦٠٠٠٠ ألف تلميذ للعام الدراسي ١٩٧٣ - ١٩٧٤ فبقي ٣٢٧٠٠٠ ألف تلميذ خارج هذه المساعدة.

هذا في المبدأ، أما في الواقع فإن غياب الاجراءات التنظيمية أبقى ذلك في حدود النواحي الشكلية.

إن محاولات الدولة هذه، لو قُيِّضَ لها أن تنجح لكان على الدولة لزاماً أن تُسْهِمَ مالياً في دعم المؤسسات التي تشرف عليها وترعاها وبذلك كانت مجانية التعليم لتتحقّق بنسب عاليه.

المشكلة هي أن عدداً من المؤسسات الخاصة يريد الدعم من غير الاشراف وإن هو قبل الإشراف قبله في حدوده الدنيا والشكلية؛ والمشكلة هي، كذلك، أن الدولة بدت عاجزة عن فرض الاشراف مخافة الوقوع في شرّ التأميم وفي تعقيدات سياسية ودينية لا تقوى عليها في ظلّ تركيب طائفي معقّد.

إذا كانت الدولة قد فشلت في محاولاتها لتحقيق مجانية التعليم وتخفيف اعبائه عن كاهل الأهلين:

- عدم تنفيذ المرسومين رقم ٧٠٠٠ تاريخ ١ تشرين الأول ١٩٤٦ و ١٤٣٦ تاريخ ٢٣ آذار ١٩٥٠.
- عدم تنفيذ مشروع تجميع المدارس.
- عدم تطوير صيغة دعم التعليم الخاص المجاني وتنمية قدرته على الاستيعاب.
- عدم تقديم المساعدات المالية للمؤسسات الخاصة مقابل الاشراف الفعلي عليها.
- عدم جدوى القانون ٨١/١١ تاريخ ١٩٨١/٥/١٣.

- عدم تطبيق المرسوم رقم ١٠٦٣٤ تاريخ ١٩٧٥/٨/٢١.
- إلغاء المرسوم رقم ٩٥ تاريخ ١٦ أيلول ١٩٨٣.
- عدم تطبيق المادة ٤٩ من المرسوم رقم ١٣٤ تاريخ ١٢ حزيران ١٩٥٩ تطبيقاً تاماً وشاملاً.

إذا كانت الدولة قد فشلت في محاولاتها هذه وكان شعارها في هذا المجال ساقطاً، ما هي البدائل التي طرحت من أطراف عديدة، ولم تأخذ سبيلها إلى التنفيذ؟

من هذه البدائل نورد الآتي:

• إلغاء ثنائية التعليم الرسمي والخاص والعمل على إنشاء المدرسة الحرّة التي تديرها الجماعات.

إن هذا المشروع يرتكز إلى:
- مبدأ حرية التعليم كمبدأ مؤسّس لكلّ عمل تربوي متطابق مع حريات الأفراد والجماعات الكيانية (الطائفة كيان سياسي).

- ضرورة تنظيم التعليم على أساس التعدّدية الطوائفية وذلك بالاستناد إلى مبدأ التمييز بين السلطة السياسية والمجتمع المدني رفعاً لتسلّط الدولة على الطوائف وحيث تصبح الدولة دولة اتحاد دويلات الطوائف وحيث عليها توزيع الموازنة العامة ومنها موازنة التعليم في وزارة التربية على أسس طوائفية متكافئة وهكذا تؤمن كلّ طائفة مجانية تعليم أبنائها.

• الضمان التربوي، البطاقة المدرسية، مساعدة الدولة لذوي التلامذة:
موجبات هذا المشروع:

- المدارس الخاصة تقوم بعبء كبير عن الدولة في تعليم المواطنين، فالدولة عاجزة وحدها عن القيام بهذا العبء، لذلك عليها مساعدة هذه المدارس عبر مساعدة الأهلين وإلاّ تكون حرمت أبناءها حق التعليم.

- المدارس الخاصة، خصوصاً المرتبطة بجمعيات دينية، لا تبتغي الربح إنما تؤدي رسالة تربوية ووطنية ولها من الدولة الرعاية التي تستحق.

- التعليم في لبنان يتولاه القطاع الخاص والقطاع العام تكريساً لمبدأ حرية التعليم المنصوص عليها في الدستور وذلك من مبدأ تكريس الحريات العامة.

- إن للمواطن الحق في أن تؤمن له الدولة تعليم أبنائه في المدرسة التي يشاء عملاً بمبدأ المساواة بين المواطنين في ظلّ دولة الحق والواجب فالضريبة تساوي بين المواطنين والإفادة من الموازنة يجب أن تكون متوازنة بينهم جميعاً. إن المواطن يدفع الضريبة للحصول على حقوقه كاملة من الدولة ومنها حق التعلّم. المواطن في القطاع الخاص يدفع الضريبة مزدوجة، إنه يُسْهم في تعليم غيره ممن هم في المدرسة الرسمية وهو يدفع قسط تعليمه في المدرسة الخاصة. بغية تأمين العدالة لا يصح أن ينهل مواطن العلم مجّاناً ويدفع آخر أكلافه باهظة.

أما المرتكزات القانونية والدستورية لهذا المشروع فهي ثلاث:
- المادة ٢٦ من شرعة حقوق الانسان.
- المبدأ السابع من شرعة حقوق الطفل.
- المادة العاشرة من الدستور اللبناني.

من الخطوات العملية لتحقيق الضمان التربوي:
- إنشاء صندوق في وزارة التربية يغذيه «رسم التربية والتعليم».
- إنشاء صندوق مستقل لتأمين الضمان التربوي بالتعاون مع الصندوق الوطني للضمان الإجتماعي.
- إنشاء صندوق خاص «صندوق مخصصات التعليم» بغية إسهام الدولة في تحمّل كلفة التعليم بنسب مئوية تصاعدية.

• نظام مساعدة الدولة للمؤسسات الخاصة:
إن هذا النظام مستوحى من شرعة التعليم الخاص الصادرة عام ١٩٦٨ في كيبك.

من أساسيات هذا النظام :

– تصنيف المدارس الخاصة بالاستناد إلى :

- الهيئة التعليمية .
- المباني والتجهيزات والمنشآت .
- معدّلات النجاح .
- الموازنة .
- المراحل التعليمية .
- الأساليب التربوية .
- خدمات إنمائية .

ذلك ان كلفة التعليم في هذه المدارس تتفاوت بين مدرسة وأخرى . بالاستناد إلى هذا التصنيف يعلن وزير التربية ذات منفعة عامة المدارس الخاصة المعنية فتتلقى كلّ مدرسة مساعدة من الدولة بنسبة ٨٠ ٪ من متوسط كلفة تعليم التلميذ الواحد .

مقابل هذه المساعدة لا يحق للمؤسسة مطالبة تلامذتها بنفقات دراسية تتجاوز الفارق الواجب دفعه للوصول إلى متوسط الكلفة مضافاً إليه ١٠ ٪.

كذلك إن للوزير الحق في إقرار مساعدة لمؤسسة خاصة غير مصرّح بها بأنها ذات منفعة عامة شرط تأمينها موجبات الأنظمة المقرّرة لهذه الغاية وذلك بنسبة ٦٠ ٪ من متوسط كلفة التلميذ الواحد وبالشرط عينه المشار إليه في الفقرة السابقة .

ما إمكان تطبيق هذا النظام في لبنان ؟

صيغة المدرسة الخاصة المجانية المعمول بها في لبنان هي قريبة من الصيغة المعتمدة في كيبك وهي غير حرية بالتعميم لأنّ الواقع لا يشجّع على اقتراح تعميمها .

- نظام العقود بين الدولة والمدارس الخاصة :

إن هذا النظام مستوحى من قانون رقم ٥٩ ـ ١٥٥٧ تاريخ ٣١ كانون الأول ١٩٥٩ الصادر في فرنسا والذي ينظّم العلاقات بين الدولة الفرنسية والمؤسسات التعليمية الخاصة .

من أساسيات هذا النظام :

– إمكان دمج المؤسسة الخاصة بالتعليم الرسمي بناءً على طلب من المؤسّسة نفسها ووفق شروط محددة .

– إجراء عقد مشاركة في التعليم الرسمي شرط أن تكون المؤسسة من الدرجة الأولى أو الدرجة الثانية .

– إجراء عقد بين المؤسسة من فئة الدرجة الأولى والدولة يتلقى بموجبه المعلمون المقبولون «Agrées» رواتبهم من الدولة .

– العقد يمكن أن يطاول صفّاً واحداً أو عدّة صفوف ، مرحلة كاملة أو كلّ المراحل .

من موجبات هذا النظام :

- العقود تستوجب الاشراف التربوي من جانب الدولة .
- على المؤسسة مع احتفاظها بطابعها الخاص القيام بدورها التعليمي في ظلّ الاحترام الكامل لحرية المعتقد .

ما إمكان تطبيق هذا النظام في لبنان ؟

إن ارتباط التعليم الخاص بالجذور الطائفية للتركيب اللبناني يُحِدّ من هذا الإمكان .

قد يقبل بهذا النظام عدد من المؤسسات التعليمية التابعة لأفراد ، ذلك أن التعليم في لبنان مرتبط برسالة الكنيسة التربوية من جهة وبالإسلام عقيدةً كلية أو منظومة شاملة لافكاك فيها من جهة ثانية .

لماذا فشلت كلّ هذه البدائل ؟

لقد فشلت هذه البدائل لأسباب كثيرة نوجزها بالآتي :

ـ المسألة، بأبعادها ومضامينها، كما هي مطروحة في لبنان ليست مسألة أقساط مدرسية لها أسباب موضوعية قد تجد لها معالجات موضوعية إنما هي تطرح بخلفيات وآفاق سياسية، وخصوصاً من اتجاهين أصوليين:

- اتجاه تفكيك الدولة وإلغاء دورها ومؤسساتها.
- اتجاه السيطرة على الدولة والاستئثار بخيورها.

مهمة التعليم عندنا لا تقوم بها مؤسسات الطوائف نيابةً عن الدولة لأن الدولة عاجزة ومنعدمة فحسب بل تقوم بها لأنَ التعليم درع الطوائف في الحفاظ على كياناتها الثقافية والسياسية، وهو لا يقتصر على تلقين مجموعة من المعلومات في الحقول الأدبية والفكرية والعلمية والتقنية، والمحصّن ضدّ محاولات الإلحاق والإخضاع والتذويب: فلو كان التعليم مقتصراً على تلقين مجموعة من المعلومات لما رأينا مؤسسات الطوائف على هذا الحماس للقيام بهذه المهمّة، فضلاً عن أن التعليم ليس مجهوداً خيرياً تقوم به جماعة معينة بالاستقلال عن الدولة.

الطوائف كيانات حضارية وثقافية ودينية ويجب أن تبقى كذلك داخل الكيان السياسي الواحد الذي هو الدولة ولكن أن تكون كيانات سياسية منفصلة عن الدولة أو مشاغبة أو مهيمنة أو طامعة بالهيمنة فأمرٌ مرفوض.

إن دولة العام ١٩٤٣، على مساوئها ومفاسد حكّامها وفّرت حالة شبه متوازنة سمحت للطوائف بتنمية ذاتيتها الثقافية في خطّ نموّها التاريخي المتفاعل والمتمايز في آن. غير أن الطروحات الأصولية التي لا تفصل بين السياسة والدين وبين الدين والتعليم وبينها جميعاً تُخِلّ بالتوازن وتتجه بنا إما في اتجاه دولة دينية واحدية وإما في اتجاه دويلات دينية متعدّدة وهي تأخذ من التربية والتعليم وسائل دفاعها الأولى.

ـ مؤسسات الطوائف، وخصوصاً التعليمية منها، مربوطة بأمداء روحية وثقافية ودينية وسياسية ومالية خارج لبنان، فكان من الطبيعي أن يُنْظَر في مدى صوابية دعم هذه الارتباطات مخافة تقوية التسريبات العقائدية غير التربوية وغير التعليمية إلى داخل لبنان.

ـ مجانية التعليم هي وجه من وجوه ديمقراطية التربية، وديمقراطية التربية هي وجه من وجوه الأنظمة الديمقراطية العامة.

هل نظامنا السياسي والاجتماعي والاقتصادي هو فعلاً ديمقراطي؟؟ مجانية التعليم خطوة في الإصلاح التربوي والإصلاح التربوي، بدوره، فرعٌ من الإصلاحات العامة السياسية والاجتماعية والاقتصادية.

أين نحن من هذه الإصلاحات؟!

إن مسألة مجانية التعليم هي مسألة الديمقراطيات العامة، وبالتالي، إنها مسألة سياسية قد لا يسمح بحدوثها النظام الاجتماعي ـ الاقتصادي السائد.

ـ عدم اقتران البدائل المطروحة آنفاً بخطط تطوير التعليم الرسمي وتعزيزه: كلّ مساعدة للتعليم الخاص يجب أن يلازمها جهدٌ متزايد في صالح التعليم الرسمي لتفادي تحويل الاعتمادات المالية من التعليم الرسمي إلى التعليم الخاص حيث يتمّ التلزيم وتتنازل الدولة عن مهمّتها الأساسية في إدارة الشأن التربوي والإشراف عليه إشرافاً عملياً لجهة العنوان والمنهج والغاية.

ـ عدم ارتكاز هذه البدائل على نظرة علمية في الواقع الإجتماعي الذي يشهد صراعاً طبقياً حتى داخل كلّ جماعة وكلّ طائفة، فالتفاوت ليس بين الطوائف بل بين المواطنين.

إن دعم الدولة المالي للمؤسسات التعليمية الخاصة كان ليطاول الفئات الميسورة مما كان ليزيد من حدّة الفوارق والصراعات الطبقية. أما الحديث عن الضريبة التي تساوي بين المواطنين في حين أن الإفادة من الموازنة لا تعدل فيما بينهم فكان ليكون صحيحاً لو كنّا في مجتمع أفراده في الثراء سواء أو في ظلّ نظام اقتصادي منضبط بضريبة تصاعدية مربوطة بسلّم المداخيل والأرباح المتحرّكة والمشروعة.

من كلّ هذه البدائل نفهم أن مجانية التعليم مرتبطة بهدف يتجاوز ببعيد

الهدف التعليمي وأنّها لم تأخذ طريقها إلى التنفيذ عبر الصيغ المطروحة لارتباطها بهذا الهدف الذي لم تتهيّأ لأصحابه حتى الساعة ظروف بلوغه.

بعد فشل الدولة في تحقيق مجانية التعليم شاملة وبالمستوى التعليمي الجيّد كما بيّنا في الجزء الأول من القسم الثاني وبعد عرض البدائل التي طرحت وتحليلها وتبيان عدم تلاؤمها مع الواقع اللبناني المعقّد طائفياً وطبقياً وسياسياً، وبعد تفاقم الأحداث وتوالي الإنهيارات وتعذّر إيجاد الحلول قبل انكشاف الاتجاه الذي سيدفع إليه الصراع السياسي الدائر، بعد كلّ هذا يرتسم السؤال:

ما هو البديل الممكن في ظلّ الظروف الراهنة؟

نجيب عن هذا السؤال في القسم الثالث والأخير من هذه المحاضرة.

٢ - ٣ - مجانية التعليم إمكانٌ مفتوح عمادة المؤسسة الرسمية.

المجتمع اللبناني هو اليوم في حاجة إلى إعادة تنظيم على أسس ديمقراطية ووطنية إذ انه يعاني من أمرين:

- حدّة الفوارق الاجتماعية حتى داخل الجماعة الواحدة.
- تعدّدية الأهداف السياسية المرتكزة إلى الدين والتي تقوده إلى التشرذم.

فالديمقراطية تلغي أو تُحِدّ من الصراعات الطبقية وتُسْقِط تعددية الأهداف الساعية إلى تفكيك الوطن وهي تنمّي، بالمقابل، تنوّع الثَقافات الساعية إلى تكامله وتواحده.

مجانية التعليم وجه من أوجه الديمقراطية الصحيحة وهي إمكانٌ مفتوح عماده المؤسسة الرسمية.

المؤسسة الرسمية في الأنظمة الديمقراطية تضمن مبدأ الوحدة في التنوّع ودورها في ظلّ هذه الأنظمة يختلف تماماً عنه في ظلّ الأنظمة التوتاليتارية حيث لها أن تؤمّم الناس والأفكار والعقائد.

بين من يقول بمجّانية التعليم عن طريق التأميم وإلغاء القطاع الخاص وبين من يقول بها عن طريق التلزيم وإلغاء القطاع الرسمي نحن نقول بالتنافس بين القطاعين شرط أن توفّر الدولة مؤسساتها شروط التطوّر بغية تحقيق تكافؤ الفرص بين اللبنانيين وشرط أن تشرف الدولة الاشراف الفعلي على مؤسسات التعليم الخاص، والإشراف هو غير التأميم إنه نوعٌ من الرقابة الملزمة بالتقيّد بالقوانين التي تصدرها لهذا نقول:

إذا كانت المؤسسة الرسمية سبيلاً إلى مجانية التعليم وتوجيهه توجيهاً اكتساحياً في ظلّ أنظمة سياسية غير ديمقراطية فهي مرفوضة. وإذا كانت سبيلاً إلى مجانيته وتوجيهه توجيهاً يحافظ على تنوّع الثقافات في ظلّ أنظمة سياسية ديمقراطية فهي مطلوبة. وإذا كانت سبيلاً إلى تكريس دورها مدرسة للفقراء بالمستوى الرديء في ظلّ أي نظام سياسي كان فهي غير مقبولة.

وإذا لم تكن مرتكز تلاقي اللبنانيين على أهداف وطنية عامة والمعبّر الأول عن دور الدولة في التخطيط العام وإدارة شؤونه وفي الإنماء العادل بين المواطنين فيجري عليها الحكم عينه.

المسألة، إذاً، هي أوّلاً مسألة انتظام اللبنانيين جماعات ثقافية متعدّدة داخل الدولة الديمقراطية الواحدة أو الكيان السياسي الواحد، فالدولة الديمقراطية هي ملتقى هذه الجماعات وهي، بالتالي، راعية شؤونها في اتجاه أهداف وطنية عامة يبلورها الشعب عبر مؤسساته الدستورية.

والمسألة، ثانياً، تلخّص بالآتي:

لا للتأميم خوفاً على التعليم الحرّ.

لا للتلزيم خوفاً على الوطن الواحد.

إنّ ما يجب ألاّ تصل إليه الأمور في لبنان هو الآتي:

- فرض التعليم الرسمي، لا من حيث إيديولوجيا التأميم ولا من حيث إفقار الشعب وإلزامه بهذا الخيار.

- فرض التعليم الخاص، لا من حيث إيديولوجيا التفكيك والانفصال ولا من حيث عدم تطوير المدرسة الرسمية.

لا نريد أن نربح التربية لنخسر لبنان باسم الحرية والتعدّدية ومشروعية التمايز ولا نريد أن نخسر التربية لنربح لبنان باسم الإلزام والواحدية.

إننا نريد أن نربح لبنان والتربية معاً وذلك إما بالعلمنة الشاملة وإما بتطوير صيغة العام ١٩٤٣ الاتحادية.

إن هذا الكلام يعبّر عن حقيقة ما هو قائم. إنه، في الواقع، يخاطب دولة غير هذه الدولة ونظاماً سياسياً غير هذا النظام ومدرسة رسمية غير هذه المدرسة.

في غياب دولة مسؤولة ونظام سياسي عادل ومدرسة رسمية ممتازة يبقى الحديث عن مجانية التعليم في حدود التمنّي.

ولكن،

على الرغم من تغييب الدولة وفساد النظام وانهيار المؤسسات الرسمية تبقى القدرة على إنقاذ التعليم الرسمي المجاني وعلى الحدّ من أكلاف التعليم في القطاع الخاص ممكنة وإن في حدودها الدنيا، وذلك بأتخاذ إجراءات عملية وفورية:

- من الإجراءات التي يمكن تنفيذها للحد من أكلاف التعليم في القطاع الخاص:

• تحسين أوضاع المدارس الخاصة المجانية وإعادة النظر في نظام المساعدات وشروطه.

• تخيير المدارس الخاصة غير المجانية بين أن تتلقى هيئتها التعليمية رواتبها من الدولة بالقياس على رواتب المعلمين الرسميين مقابل أن تخضع هذه المدارس لإشراف الدولة الفعلي والمباشر ومقابل تخفيض الأقساط والرسوم بنسب مئوية عالية، وبين عدم تلقيها أي مساعدة من الدولة فتتابع أعمالها حرّة ضمن الأنظمة المرعية.

• إصدار قانون يحدّد الأقساط والرسوم المدرسية بالتناسب مع تكاليف التعليم الفعلية يحفظ:

+ حق المواطن في الطلب إلى وزير التربية تحديد الأقساط المدرسية في المدرسة الخاصة التي ينتسب إليها أولاده.

+ حق المواطن في تقديم شكوى لقاضي الأمور المستعجلة للغاية ذاتها.

+ حق وزارة التربية بتحديد الأقساط بواسطة أجهزتها الخاصة وجعل الأقساط تحدّد في ضوء حساب الاستثمار العائد للمؤسسة للسنة المدرسية الجارية لا في ضوء ارتقاب مصاريف السنة الدراسية المقبلة مما يقضي تعديل القانون ١١/ ٨١، ويقضي بإنشاء جهاز لمراقبة موازنة المدرسة الخاصة سيما أنها تخضع لنظام الضرائب.

+ حق القضاء المستعجل في دراسة الأقساط والرسوم.

• تعديل نظام منح التعليم والتخصّص وذلك عن طريق:

+ زيادة نسبة منح التعليم التي يتقاضاها عن أولادهم موظفو القطاع العام والإدارات المستقلة.

+ إعادة العمل بنظام المنح الوطنية وتطوير هذا النظام ليشمل قطاعات التعليم ومراحله كافة.

+ تعميم منح المكافآت على المتفوّقين، وهذا يفرض تطبيق المرسوم ٩٣٩٥/٥٥.

+ دعم المؤسسات التي تَخِصّ المتفوّقين بمنح تخصّص.

- من الإجراءات التي يمكن تنفيذها لإنقاذ التعليم الرسمي المجاني:

+ الأبنية المدرسية:

لقد وضع مجلس الانماء والإعمار الدراسات اللازمة لإصلاح ما هدمته الحرب وترميمه وإعادة تأهيله، وباشر التنفيذ بدعم مالي من السوق الأوروبية المشتركة بنسبة ٨٠٪ من التكاليف؛ فالمطلوب الإسراع في إصلاح ما تبقى من المدارس

المهدّمة كليّاً أو جزئياً ومن تمّ الانتقال إلى مرحلة تشييد أبنية مدرسية جديدة في ضوء الدراسات المعدّة لمشروع تجميع المدارس سيّما أن هناك ٣٢١ قطعة أرض مسجّلة باسم وزارة التربية لهذه الغاية (تتراوح مساحاتها بين ٦ آلاف م^2 و ٦٠ ألف م^2).

ثمّة أبنية، في كلّ المناطق، يسكنها مهجرون، فالمطلوب إخلاؤها لينتظم التدريس فيها وتزداد القدرة على استيعاب المزيد من التلامذة.

أما بالنسبة إلى الأبنية المستخدمة حالياً فإن ٢٥ ٪ منها هي في حال جيدة لجهة الموقع والإضاءة والشروط الصحية وغرف التدريس والتكيّف مع الحاجة.

+ التجهيزات:

٥ ٪ من المدارس في المرحلة الابتدائبة والمتوسطة مجهّزة تجهيزاً تاماً.

٦٧ ٪ منها تفتقر إلى مختبرات.

٦٦ ٪ منها تفتقر إلى تجهيزات رياضية.

فالمطلوب تخصيص اعتمادات مالية ضخمة لشراء التجهيزات الضرورية.

+ الكتاب المدرسي:

نصف مليون تلميذ يعتمدون الكتاب المدرسي الوطني الصادر عن المركز التربوي للبحوث والإنماء.

المطلوب أوّلاً دعم هذا الكتاب دعماً كاملاً أو عينياً عبر الورق على أن يحتسب ذلك من كلفة الكتاب ويحسم، بالتالي، منها لصالح التلميذ. والمطلوب، ثانيا، تطوير تصنيع الكتاب المدرسي وهذا يفرض إعادة تأهيل مطبعة المركز التربوي فنيّاً وبشرياً لتتمكّن من طباعة كلّ الكتب المدرسية الوطنية وكل المنشورات التربوية الأخرى.

+ المعلمون:

بالاستناد إلى دراسة احصائية موجزة تبيّن مدى حاجة التعليم الرسمي إلى معلمين في مرحلتي التعليم الابتدائي والمتوسط نُبْرِزُ الآتي:

الحاجة في الروضة ٢٥٦ حادقة.

الحاجة في المرحلة الابتدائية ـ اللغة الفرنسية ٢٢٦٦ مدرّساً.

ـ اللغة الإنكليزية ١٤١ مدرّساً.

الحاجة في المرحلة المشتركة ـ تربية رياضية ٩٦٠ مدرساً.

ـ موسيقى ٢٤٨ مدرساً.

ـ رسم ٤٧٨ مدرساً.

الحاجة في المرحلة المتوسطة ـ علوم ٣٧٧ معلّماً.

ـ رياضيات ٥٣٢ معلّماً.

بغية تلبية هذه الحاجات يجب البدء فوراً بإعداد المعلمين وتدريبهم الأمر الذي يستدعي تطبيق المرسوم ٧٢/٣٢٥١ وإعادة العمل في دور المعلمين والمعلمات.

+ تجميع المدارس:

خطوة الانقاذ الشامل والجذري تتجسّد في تنفيذ مشروع تجميع المدارس فالحاجة إلى تنفيذه تبدو اليوم أشدّ إلحاحاً مما كانت عليه يوم إقراره بسبب بروز مشاكل تعليمية جديدة منذ مطلع السبعينات حتى الساعة. إن تنفيذ هذا المشروع كفيل بتصحيح الوضع التعليمي المتردّي في القطاع الرسمي ويجعله قادراً على الدخول في لعبة التنافس السلمي والمتكامل مع القطاع الخاص ذي المردود التعليمي الجيّد، ويجعله، بالتالي، يحقق ديمقراطية التربية ومجانية التعليم لشموله الفئات الإجتماعية كافة والمناطق اللبنانية كافة.

إن هذه الإجراءات تطاول التعليم الرسمي في مرحلتي الابتدائي والمتوسّط ذلك أنّهما يشكلان المنطلق لتعميم التعليم المجاني.

أما المدارس الثانوية التي قدمت للمواطنين أفضل مستويات التعليم في مرحلة ما قبل الحرب فهي، على ما أصابها من نكسات تدميرية، قادرة على استئناف عملها بالمستوى الجيّد لا بل الممتاز متى توافر لها دعم الدولة وثقة المواطن.

التعليم المجاني مسألة حيوية يلتقي عندها اللبنانيون على تعدّد مواقعهم الدينية والسياسية والاجتماعية، وهي مسألة يجري عليها قياس الحق والواجب.

هذا في المبدأ، أما في الواقع فهي تتجاوز هذا التبسيط إلى تحديد الجهة المسؤولة عن تدبير شؤون اللبناني كافة وبينها الشأن التعليمي.

نحن من القائلين بالدولة جهة وحيدة وسلطة سياسية وحيدة تعطي المواطن حقّه ولها يؤدّي المواطن واجبه.

قبل أن يكون لنا دولة كما لشعوب العالم كافة تبقى مجانية التعليم مادة نضال في يد الشعب المقاوم.

٣ ـ نحو تحقيق لبناني لمناهج لبنانية جديدة

٣ ـ ١ المناهج تغريبية والخلاص بالعودة إلى مؤسسة الدولة.
٣ ـ ٢ ـ مناهج الإنسان الحر المنتج والمجتمع المتميز المتكامل.
٣ ـ ٣ ـ مناهج إعداد لا توجيه.
٣ ـ ٤ ـ من مناهج التعليم للتعلم إلى مناهج التعليم للعمل.
٣ ـ ٥ ـ المناهج المفتوحة.

حدود لبنانَ الحضارة هي حدود المواجهات الثقافية.

هذا هو الإطار العام لطرح مشكلة التربية فيه.

يشهد تاريخ لبنان المعاصر أنه مشدود بين محاولات التغريب الثقافي من جهة ومحاولات التعريب الثقافي من جهة ثانية.

وفي ذلك خطر على خصوصية لبنان الثقافية.

إن مصير الثقافة في لبنان خاضع لمصير الصراع السياسي فيه، ذلك أن التماهي

الثقافي هو نتاج التماهي السياسي، فالكيان السياسي الذي هو وليد التعاطي اليومي لشعب معين مع الجغرافية والتاريخ والرغبة في العيش في وحدة مصير، هو ضابط الكيانات الناتجة عنه أو المتشكّلة فيه. فلنعرف في لبنان ولو لمرة واحدة وأخيرة جغرافيتنا وتاريخنا ورغبتنا لكي نتمكن من تحقيق كيان ثقافي لبناني خاص يحفظ للأمة «شخصيتها الجمالية».

إن الخوف على لبنان هو من إيديولوجيا ثقافية ذات طابع عقائدي مُكيّف مُخْضِع واحتوائي صاهر كالقول مثلاً بالثقافة العربية أو الغربية ثقافةً واحدةً للبنان.

إن لبنان في رأينا هو إنفتاح حر عل أنواع الثقافات والتربيات والفلسفات المتفاعلة في إطار التنامي والتكامل وبهذا يتمّ تحقيق الكيان اللبناني الخاص الذي إليه أشرت.

إننا اليوم نبحث عن إمكان انتظامنا كجماعات متعددة داخلَ الدولة الواحدة أو الحكم الواحد لرعاية شؤوننا ومنها الشؤون الثقافية بإتجاه أهداف عامة.

١ ـ المناهج اليوم هي تغريبية والخلاص بالعودة إلى مؤسسة الدولة:

إن المناهج غرّبت اللبنانيين عن تراثهم، عن ثقافتهم، عن ذاتهم الوطنية العليا، عن شخصيتهم الجمالية التي تبلورت عبر العصور وعمّقت الحواجز الفكرية والثقافية والسياسية بين أبناء الوطن الواحد: فشرّق البعض وغرّب الآخر، وكأن قَدَرَ هذا الوطن ألا يكون جوهر ذاته بل عرضَ سواه، لحيقاً. تلك هي المأساة بداية ونهاية.

متى قُدّر لهذا الشعب أن يعيَ ذاته كاملة تامة في ذاتها ولذاتها تمكّن من أن يجد أنماط سلوك خاص، منها المناهج التربوية.

قبلَ الاستقلال وبعدَه، برز اللبنانيون جماعات غيرَ منظّمة وغابت قياداتُهم الذاتية ومعها التحكم الذاتي برسم السياسة الوطنية العامة الداخلية والخارجية ومنها السياسة التربوية.

كل جماعة في لبنان هي راغبة في المحافظة على خصوصياتها ومنها التربوية.

نحن إلى جانب ذلك شرط أن يتمّ لها الأمر في اطار الدولة الواحدة والحكم الواحد.

فالدولة هي ملتقى الجماعات في معتقداتها وفي ذاتيتها المتميزة وهي بالتالي راعية شؤونها باتجاه أهداف عامة.

لذلك نؤمن أن المؤسسة الرسمية والمناهج الرسمية هي الخلاص من فلك الانجذاب شرقاً وغرباً، هي درب الاستقلال السياسي، وبالتالي التربوي.

مناهج الدولة هي هويتها السياسية وهي ضمان تحقيق هذه الهوية وتثبيتِها.

على الدولة أن تعيَ أن الشعب هو صنيعة مناهج، فإن أرادت شعباً متجذراً في قاعه التاريخي، قادراً على الصمود في وجه محاولات الاقتلاع والتغريب والاحتواء، فلتبادر إلى إعلان سياسة تربوية حرة تكون المؤسسة الرسمية أداتَها التنفيذية.

ليست المناهج عملاً خيرياً لجماعة مستقلة عن الدولة، كانت مَنْ كانت هذه الجماعة، لذلك فمن غير الجائز ألا يكون للدولة منها موقف رسمي.

رب قائل إن للدولة مناهجها المفروضة في جميع المدارس العاملة فوق الأراضي اللبنانية. فالمسألة ليست في أن تكون للدولة مناهجٌ تفرض على هذه المؤسسة أو تلك (مع الشك التام في قدرتها على الفرض والمراقبة واتخاذ التدابير المسلكية بحق المؤسسات المخالفة)، إن المسألة تتعلق بطبيعة المناهج: رأينا فيها حتى الساعة توفيق وإرضاء ونقل وإرتهان.

على الدولة أن تقاوم اتجاهاتِ التبعية Suivisme في التربية الوطنية وأن تدفع بالمناهج التربوية وفق المتغيرات الاجتماعية والسياسية التي تشهدها هذه المرحلة من تاريخ هذا الشعب المتطلع إلى عهد المؤسسة الرسمية، عهد الدولة الدولة.

والدولة عند بنائها لفلسفة مناهِجها التربوية، عليها أن تلجأ إلى تاريخ الوطن وتراثه لتستمدّ منه المبادىء والمعتقداتِ والأسسَ والأهدافَ والغاياتِ التي تربط حاضر اللبنانيين بماضيهم تأصيلاً وتأكيداً لشخصيتِهم الثقافية وتحصيناً لهم ضد تغريب الفكر والقيم والعادات. فالمناهج، بكل عناصرها، جزء متكامل من حضارة وتاريخ. فالأمة التي تريد المحافظة على كيانها الثقافي وعلى شخصيتها الحضارية، لا بد أن تربط مناهجها بثقافتها وحضارتها، أي بكيانها الجمالي الذي إليه أشرت في بداية الحديث.

إن دعاة الغزو الفكري ابتغوا تذويب هذا الكيان بكل ما يتجلى فيه من اعتقاد ومنهج للتعامل الفريد مع الله والكون والحقيقة والحياة.

٢ ـ مناهج الإنسان الحر المنتج والمجتمع المتميز المتكامل:

نحن في لبنان محكومون بمحدّدات الواقع اللبناني واحتياجاته، على مستوى الفرد والجماعة:

١ ـ الإنسان في لبنان نريده حراً على مستوى الفكر والقول والعمل، نريده طاقة إنتاجية تعي أهمية انتاجيتها في إطار القيم الأساسية.

٢ ـ إن المجتمع اللبناني متميز، فمن المنطقي أن تكون له مناهجٌ تربوية متميّزة، وبالتالي نحن نرفض شكلين من أشكال الأنظمة التربوية:

أ ـ نحن نرفض الأنظمة التربوية التوتاليتارية

إن المجتمع اللبناني هو متعدد الأديان والتراثات والأصول وأنظمة الحياة والمعتقدات. لبنان لا يستند إلى عقيدة كلية.

ب ـ نحن نرفض الأنظمة التربوية الفوضوية

إن مجتمعنا اليوم بحاجة إلى إعادة تنظيم وتأهيل وإلى إلغاء واقع التراتبية الطبقية فيه وإلى إلغاء تعددية الأهداف الساعية إلى تمزيقه.

نحن إلى جانب نظام تربوي كفيلٍ بالحدّ من حدة الفوارق الاجتماعية، وبتوحيد الغايات الأساسية التي من أجلها يتربّى المجتمع، وبالمحافظة على تنوّع الأصول والاتجاهات الثقافية في إطار التنامي والتكامل.

٣ ـ مناهج إعداد لا توجيه:

نحن في لبنان نعدّ الإنسان ولا نوجّه الإنسان، فالإعداد غير التوجيه.

- الإعداد هو أن تفتح أمامه الخياراتِ المتعددةَ فينتقي الخيار الذي يلائم أوضاعه.
- التوجيه هو أن تفتح أمامه خياراً واحداً فإما أن ينجح فيه وإما أن يفشل.

نحن نقول بالإعداد لأنه المتوافق مع طبيعة حياتنا اللبنانية في مستوياتها العامة.

المناهج والإعداد الصالح

نقف عند كلمة «الصالح» وما ترمز إليه من وجوه الخير والحق والجمال. لأن المناهج قد تعد إعداداً علمياً وتقْنياً ومِهْنياً جيداً من دون أن يكون صالحاً بالضرورة. فالإعداد التربوي الجيد هو الإعداد الذي يؤمن للإنسان الجودة والمهارة في مادة تعلّمه إلى جانب الخير والصلاح في وجه استخدامها.

٤ ـ من مناهج التعليم للتعليم إلى مناهج التعليم للعمل:

نحن في لبنان محكومون بشرط «التعليم للعمل» لأننا في مرحلة البناء من تاريخ تدرجنا الوطني العام.

إن المجتمعات التي انتهت إلى درجة كافية في البناء قد يجوز لها أن تأخذ بمبدأ العلم للعلم لأن العلم هنا يصير مسعفاً لا أساساً، أي أنه لا يكون المطلبَ بهدف المشاركة في ورشة البناء القومي بل إن طالبه يكون في موقع المشاركة أصلا.

نحن في لبنان لا نزال في طور إنشاء المؤسسات الوطنية العامة وإعادة تركيزها من اقتصادية واجتماعية وخدماتية، لذلك نحن بحاجة إلى مناهج تعدّ العنصر البشري لهذه المهمة.

العلم للترفيه، أو للترف الفكري، أو لمجرد التثقف المجاني لا يجري إلاّ على القليل من اللبنانيين الميسورين الذين لا يستخدمون الشهادة جواز عبور باتجاه العمل.

٥ ـ «المناهج المفتوحة»:

إن وزير التربية الفرنسي عام ١٩٧٢ قال بمبدأ «المدرسة المفتوحة».

في رأيي لا تجوز المقارنة أو المماثلة بين واقعنا التربوي وواقع أي بلد آخر مع الإشارة إلى ضرورة الاستفادة من خبرة الآخرين في هذا المجال.

نحن على المستوى النظري يمكننا الأخذ بمبدأ «المدرسة المفتوحة» وذلك لسببين:

١ ـ لأن فرنسا أخذت بهذا المبدأ ووجدت فيه إمكان حلّ لأزمة الديمقراطية في نظامها التربوي المفتقر إلى تكافؤ الفرص التعليمية، وللحد من المفارقة بين أكاديمية المعرفة والعلم وبين اجتماعيتها. فمشروع المدرسة المفتوحة هو ربط المنهج بالحياة اليومية.

٢ ـ لأننا في لبنان أيضاً نشكو في نظامنا التعليمي من عدم ديمقراطيته ومن الطلاق الحاصل بين المناهج والحياة اليومية.

ولكن في المرحلة الراهنة، أشك في مدى الانتفاع من الأخذ بمبدأ «المدرسة المفتوحة» ذلك أن مجتمعنا اليوم بمختلف تشققاته وانهياراته قد لا يؤمّن للمدرسة مادة تعلّم تخدم القضية الوطنية، اللهم إذا تمكنت الدولة من تعزيز مؤسستها التعليمية الرسمية.

فالخوف اليوم هو من ثقافة المجتمع المشوّه على المدرسة، بعد أن كانت المدرسة قبل الحرب مبعث خوف على المجتمع.

نحن مع تثبيت ضوابط المجتمع اللبناني أولاً ومن ثم فتح المدرسة عليه، فتعدّ إذاك مادة التعلّم الجيّد في إطار العلاقة الجدلية بين المؤسسة التعليمية والمحيط في المكان والزمان والرغبة.

٤ ـ الجامعة التي نريد

إن المرحلة التي تجتازها الجامعة اللبنانية اليوم هي من أدقّ مراحل تاريخها منذ نشوئها حتى الساعة ومن أشدّها خطراً على مصير الثقافة الوطنية ووجه لبنان الحضاري.

نقول ذلك، ونحن اليوم بحاجة ماسة إلى تحديد هوية الجامعة الوطنية التي نريد أن نبني، الجامعة القادرة على الحياة المتعافية العلمية والمسؤولة في الحاضر وفي المستقبل:

٤ ـ ١ ـ: جامعة الإنسان الحرّ:

نريد أن نبني جامعة الإنسان الحرّ في لبنان، جامعة القيم الخالدة على مستوى الفكر والعقل، على مستوى النفس والروح، وعلى مستوى الطاقة المادية المنتجة، جامعة العقل الحر فكراً وقولاً وخلقاً، جامعة الروح الحرّة شعوراً وإيماناً، جامعة العمل الحر المنتج.

باختصار، نرفض الجامعة المتآمرة على الله والمعطّلة في الإنسان قيمه الخالدة!

نرفض جامعة الغرائز والبطالة المستهلكة.

٤ ـ ٢: جامعة القضية الوطنية:

لا قيمة لجامعة ما لم تكن في خدمة المشروع الوطني الكبير.

لا قيمة لجامعة ما لم تكن في خدمة قضية.

وهل أجدر من الجامعة الوطنية في حمل الهمّ الوطني؟

الجامعة التي نريد أن نبني هي الجامعة التي تكون رافداً أساسياً لمختلف المؤسسات الوطنية العامة التربوية منها والاقتصادية والاجتماعية والإعلامية والإدارية.

في الجامعة المرتجاة تعبئة وطنية اخلاقية عامة تعزّز الشرف والمناقبية في نفوس الأجيال البانية.

في الجامعة المرتجاة تعبئة انتاجية، تقنية، اقتصادية تشدّد من عصب الصمود الوطني العام في رؤوس الأجيال البانية وسواعدها.

في الجامعة المرتجاة تعبئة فكرية ثقافية عامة تقويّ عزيمة البناء الثقافي القومي الأصيل في عقول الأجيال البانية وأذهانها.

في الجامعة المرتجاة تعبئة حياة ديمقراطية صحيحة تدعّم دستور الأمة درعاً واقياً للديمقراطيات والحرّيات العامة في أقلام الأجيال البانية ودفاترها.

٤ ـ ٣: جامعة لبنان:

الجامعة التي نريد أن نبني، نريدها على قياس لبنان كل لبنان، مساحة جغرافية لها حدودها المعترف بها دولياً والمنصوص عليها في الدستور اللبناني، ومساحة حضارية لها حضورها الفاعل في التاريخ ماضياً وحاضراً ومستقبلاً.

نريد جامعة وطنية على قياس التواجد اللبناني الكثيف في العالم شرقاً وغرباً، جامعة الفكر الخلاّق والمناقب والقوى المنتجة والدساتير الحرّة والكلمة الرسولية.

نحن نرفض جامعة الزيف والاقتلاع وايباس الجذور اللبنانية الأصيلة الضارية في غور التاريخ الإنساني العام.

نحن نرفض جامعة القضاء على خصوصيات الشخصية اللبنانية المميّزة وعلى دور هذه الشخصية في الأمم جمعاء.

نحن نرفض جامعة التذويب والابتلاع، تذويب الكيان اللبناني «الجيو ـ سياسي» والحضاري العام.

الجامعة التي نريد أن نبني هي واحدة، كما الوطن الواحد، أسساً، وسائل، إرادات وغايات، واحدة نريدها في خدمة الهوية التاريخية الواحدة للبنان.

نريد أن نبنيها على شاكلة لبنان في جوهر ذاته:

ليست ملك مجموعة من المجموعات أو طبقة من الطبقات، أو طائفة من الطوائف، التي يتكوّن منها المجتمع اللبناني. إنّها ملك الجميع، وان للجميع الحقّ في أن يساهم في تركيز دعائمها وتحديد رؤياها شرط الإلتزام بلبنانية الدعائم والرؤى أي، أن الجامعة التي نريد أن نبني ـ لكي تكون وطنية ـ من الضروري أن تكون لبنانية الإنتماء والإلتزام والولاء.

٤ ـ ٤ : جامعة الهوية الثقافية المستقلة:

نحن نرفض جامعة الإرتهان والتنازل عن الحق في الوجود بهوية لبنانية ثقافية مستقلة.

نحن نريد جامعة فيها نمارس حقنا الطبيعي والمشروع في الاتصال بينابيع المعرفة والعلم والتقنية وبالشكل الذي نقرّه نحن بعيداً عن أجواء المسايرة والمراعاة في الداخل وفي الخارج على حساب تقدّم لبنان وضرورة تقدّمه.

نحن نريد جامعة واثقة من نفسها ومن شعبها ومن صلابة التراث الوطني والتراب الوطني اللذين منها تطلع وتمتد منيعة لا تقهر.

نريد جامعة ثابتة ومستمرّة في إصالتها اللبنانية منفتحة على العالم بشرقه وغربه، فاعلة، متفاعلة، رائدة في الأخذ والعطاء، على صورة لبنان ومثاله.

الجامعة اللبنانية القوية بإرادة جيلنا الوطني المتحرّرة من أي إرتهان، إلاّ الإرتهان للعلم وللإنسان وللوطن، وحدها القادرة على بناء المستقبل، وحدها القادرة على النهوض بلبنان سرمدياً في وجه الشمس والحقيقة والعالم.

٤ ـ ٥ : جامعة النهضة الثقافية:

لا نهضة تامة بدون نهضة ثقافية شاملة على مستوى المؤسسات التربوية والتثقيفية الرسمية والخاصة الجامعية والثانوية مراكز الأبحاث والمعلوماتية ومدارس اللغات والترجمة ودور المعلمين والمعاهد الزراعية والتقنية والمهنية والرياضية، الصحافة، ودور النشر، النشرات والدوريات الإخبارية والإعلامية، المسارح ودور الفنون الجميلة، الأحزاب والجمعيات والنوادي...

وتبقى الجامعة التي نريد أن نبني المسؤولة عن إحداث الرعشة في كيان هذه المؤسسات. والجامعة تبقى عاجزة عن القيام بمثل هذه المهمة ما لم تواكب التطوّر الحضاري العام على مستوى النوعية والكيفية والكمية والهدفية.

إن الوضع الثقافي في لبنان نتيجة الحرب أصيب بضربة قاصمة فغاب وجه لبنان الثقافي وغابت معه مصداقية لبنان الحضارة والقيم والتراث. ترانا اليوم أحوج الناس إلى جامعة وطنية تعيد إلى لبنان حضوره الفاعل المتنامي والمتكامل مع حاجات مجتمعنا إلى الكفاءات والمهارات وقوى الإنتاج على مختلف الأصعدة، فالجامعة هي المؤسسة الوطنية الأولى التي عليها تتوقف رسمياً صناعة الجيل والنهوض بالورشة الثقافية العامة.. المطلوب هو جامعة وطنية قادرة على الانتقال إلى خط المواجهة الثقافية: جامعة تجبه المؤسسات، وبخاصة مؤسسات التعليم العالي، التي صارت عامل تخريب وفوضى في الحياة الوطنية العامة.

الجامعة التي نريد أن نبني نريدها تؤمن بالمشاركة الثقافية أي نريدها أن تقبل أي توجه ثقافي ـ اجتماعي. طالما لا يشكل تهديداً لنظام المجتمع اللبناني العام. فالاختلاف في التوجه ظاهرة صحيحة ومرغوبة شرط أن يكون موضوعياً ومبنياً على قاعدة الإغناء والتسامح الفكري.

٤ ـ ٦ : جامعة الثورة والتثوير :

نريد جامعة تلتزم الواقع اللبناني بالثورة عليه، وبدفع ديناميته الداخلية باتجاه المرتجى المرتكز على حركة الحياة والتاريخ. لا نريد جامعة بحركة دائرية عقيمة سكونية المفاهيم وباهتة الأساليب وجامدة التقاليد، نريد جامعة بحركة تصاعدية تحررية المفاهيم متولّدة الأبعاد متجدّدة الخطى مستجيبة لنداء الجيل في مواقعه المتحركة الناشطة إلى الجديد في المعرفة والعلم. نريدها تمثل وعياً تاريخياً اجتماعياً يستند إلى نظرة ثورية مستقبلية متكاملة الأبعاد والمرمى.

لتحقيق ذلك:

١) من الضرورة الانتقال من مرحلة الخطابة إلى مرحلة الكتابة، من مرحلة الكتابات الفردية إلى مرحلة البحث الجماعي والعلمي والجدي من خلال رؤيا جديدة لمستقبل لبنان الثقافي، نريد جامعة الحوار والندوة والعمل الموزّع.

٢) من الضرورة أن تجتمع في الجامعة الطاقات المفكّرة اجتماعياً واقتصادياً تربوياً وعلمياً فهي قوى الإنتاج الثقافي التي يجب أن تسعى إلى تثوير المجتمع اللبناني خططاً ودراسات ووسائل عمل وغايات.

٣) من الضرورة أن تكون الجامعة حاضرة ليس في الثقافة الأكاديمية فقط بل في الثقافة الشعبية أيضاً. والثقافة الشعبية هي من أهم المعابر التي يمكن أن تطلّ منها الجامعة على الشعب بفولكلوره وتقاليده وعاداته ومواسمه وأعياده.

٤) من الضرورة أن تركّز الجامعة على خط الإتصال المتبادل بينها كمؤسسة تربوية ـ تثقيفية وبين المؤسسات السياسية ـ الاجتماعية، إذ أنه لا تخطيط سياسياً ولا قرار سياسياً إلاّ في ضوء معطيات ثقافية علمية محدّدة تاريخياً واجتماعياً ومعرفياً، ولا تخطيط ثقافياً وتربوياً إلاّ على قاعدة خيارات سياسية محدّدة.

الجامعة هي إتصال بالحقائق الإنسانية العامة بابعادها الوطنية والعالمية نريدها جوّ إعداد باحثين ودارسين متمكنين من عملية الإتصال هذه، في هذا الجو يرتفع بناء الثقافة الوطنية. في الجامعة يتبلور الفكر الوطني الأصيل الذي يعي ذاته تراثاً وتطلعات ويعي الآخرين على المستوى نفسه، وفيها يتأكد وجه لبنان الحضاري الذي يدرك أهمية رسالته الكونية.

٤ ـ ٧ : الجامعة والحرية:

١ ـ بالنظر إلى الجامعات في العالم نجد أنفسنا أمام نوعين منها:

- الجامعة التوجيهية الواحدية.
- الجامعة الليبرالية الكثارية.

النوع الأول: جامعة الإيديولوجيا الفكرية والسياسية السائدة.
جامعة استهلاكية.
جامعة استيعاب السلطة والدعوة لها.
جامعة غير متحرّكة.

النوع الثاني: جامعة الاتجاهات الفكرية المتعدّدة.
جامعة تثوير وتصدير الإيديولوجيا.
جامعة صياغة السلطة.
جامعة ديناميكية.

٢ ـ الجامعة اللبنانية، لكونها جامعة الدولة ولكون الدولة اللبنانية ديمقراطية، فمن الطبيعي والبديهي أن تكون ديمقراطية. والديمقراطية فيها تقوم على حرية التفكير والكتابة، حرية النقد والبحث، وهي الحرية الأكاديمية، وهي الحرية المشروطة بسيادة العقل والأخلاق.

إن صفة الأكاديمية تميّز الجامعة عن سائر مؤسسات الدولة.

لا نريد جامعة تعاني من أزمة الحرية المسؤولة التي تلتزم أمن المواطن والعلم والأخلاق.

٤ ـ ٨ : الجامعة اللبنانية والجامعات العاملة في لبنان:

إن مبدأ التكامل في التعليم الرسمي والخاص هو القاعدة الأساسية في لبنان.

وعليه، إننا نؤكّد ضرورة إيجاد نظام يتميّز بالتفاعل والتكامل بين الجامعات والمعاهد العليا يُعْنى بضبط ما بينها من علاقات متبادلة ممّا يؤدي بالضرورة إلى إيجاد نظام أشمل ينتظم جميعها يمكن أن يوصف بالنظام الأم:

نظام التعليم العالي في لبنان.

وهكذا يصبح بالإمكان المحافظة على أساس التعدّدية الثقافية في لبنان، والنظام الأم ضمانٌ أكيد لحقوق كلّ الجماعات في تنمية ثقافتها الذاتية بعيداً عن أجواء الحرية الفوضوية أو التطوّر الفوضوي لمؤسسات التعليم العالي.

إن نظام التعليم العالي في لبنان قد يكون من وضع وزارة للتعليم العالي أو من وضع مجلس تعليم عالٍ، في إطار عمله تتمكّن الجامعة اللبنانية من أن تتعامل والجامعات العاملة في لبنان انطلاقاً من مبدأ الحرص على لبنانية الإعداد والتأهيل.

٤ ـ ٩ : الجامعة اللبنانية وطبقية التعليم العالي:

١ ـ الجامعة اللبنانية أمام السؤال التاريخي:

هل نريد جامعة ريادية أو ملحقة؟
تلك هي المسألة.

إن إيديولوجيا الحكم اللبناني منذ إنشاء الجامعة اللبنانية حتى اليوم قالت بجعل الجامعة اللبنانية ملحقة بالجامعات العاملة في لبنان. لا غرابة في ذلك

ما دامت إيديولوجيا الحكم اللبناني ثمرة الجامعات الخاصة (الأميركية والفرنسية).

٢ ـ إن الجامعة اللبنانية هي خَطَرٌ على التركيبة «الطائفية، الطبقية» في التعليم العالي.

لذلك إن القوى السياسية ـ أهل الحكم ـ المصنوعة في أحضان الجامعات الخاصة، وهي في السلطة، كان لا بدّ لها من أن تأخذ مواقف عدائية من نقيضها الذي هو الجامعة اللبنانية.

الجامعة اللبنانية هي خَطَرٌ على الإيديولوجيا السائدة. إنّها خطر على الحكم. في حين أن الجامعة الخاصة هي أداة تنفيذية لإرادة الفكر السياسي السائد حفاظاً من الطرفين على مصالحها المشتركة وبحكم ارتباطها به «طائفياً، طبقياً».

بالمقابل، نجد الجامعة اللبنانية صنيعة فكر سياسي معارض بحكم ارتباطها بواقع طبقات شعبية فقيرة وفي أحسن الحالات متوسطة. من هنا إن كلّ ما يصدر عنها ومنها يشكل خطورة على الجهاز السياسي القائم، وبالتالي تنجم المواقف العدائية منها، فتتأكّد هويتها الثورية:

الجامعة اللبنانية جامعة ثورية، جامعة ثورة وتثوير، لذلك نراها ناشطة ومتقدّمة وفعالة في ظلّ حكم ثوري على مستوى الفكر الوطني العام.

٣ ـ بقدر ما تنمو الجامعة اللبنانية بقدر ما تخفّ حدّة الصراعات الطبقية في المجتمع اللبناني.

هذا هو دورها الأساسي، لأن الفكر الذي يجب أن يسود من الضروري أن يسعى إلى إلغاء الفوارق الاجتماعية لا إلى تثبيتها ولا إلى تفجيرها.

٤ ـ ١٠ : الجامعة اللبنانية وهوية الوطن السياسية
الجامعة اللبنانية درب الاستقلال السياسي

١ ـ منذ إنشائها حتى اليوم والثقة مفقودة بين الجامعة اللبنانية والدولة اللبنانية.

العلاقة بينهما غير طبيعية تحكّمت بها الإضرابات والمواقف العدائية وانتزاع بعض المكاسب على حساب العلم وأمن المجتمع والمواطن.

الحلّ يكون في تبنّي السلطة للجامعة اللبنانية، فهي جامعتها، وهي هويتها السياسية، وهي ضامن تحقيق الاستقرار السياسي.

ولكي تتمكّن من أن تتبنّاها عليها أن تتخلّى عن الفكرة القائلة ـ وهي في أساسها طبقية ، إن النخبة، أي الذين يشكّلون كادرات إدارية وفنية وسياسية في المجتمع اللبناني، هي صنيعة الجامعات الخاصة ويجب أن تستمرّ صنيعتها، وهنا مكمن الخطورة.

٢ ـ إن القيادات السياسية التي توالت على الحكم منذ الإستقلال حتى اليوم كانت من خريجي الجامعات الخاصة أي صنيعة هويات سياسية مختلفة وإن كان جامعها الوحيد الإنتماء الطبقي. من هنا كانت صعوبة السير بحكم فيه تتصارع سياسيّات تتناقض مصالحها. ومن هنا كان الغائب الأكبر الحكم اللبناني المبني على قاعدة سياسية وطنية واحدة. إن الجامعة اللبنانية، الجامعة الرسمية، الوطنية هي الكفيل بتوفير هذه القاعدة.

٣ ـ إن الجامعات العاملة في لبنان، حتى اليوم، استأثرت بهوية الوطن السياسية من موقع القيادة والسلطة.

نحن لا نقول بإلغاء دورها على هذا الصعيد بل نقول بعدم استئثارها به.

لذلك إننا نؤكّد أموراً ثلاثة:

أ ـ إن الجامعة اللبنانية مدعوة إلى كسر احتكار تحديد الهوية السياسية للدولة اللبنانية وذلك من موقع السلطة ـ الحكم لا من موقع المعارضة ـ الإضراب وهذا ما يؤدي بالضرورة إلى كسر بنية النظام السياسي الطائفي ـ الطبقي.

ب ـ إن القيادة السياسية مدعوة إلى فهم طبيعة الصراع الثقافي في لبنان وهي طائفية ـ طبقية لكي تتمكّن من تفادي حتمية المردود السيء للصراع الدائر بين جامعة الدولة والجامعات الخاصة.

ج ـ نحن نقول بحرية التعليم الجامعي شرط أن توفّر الدولة لجامعتها شروط التطوّر ـ هنا الدولة تصبح مؤسسة خاصة ـ وإلاّ وجدت الجامعة اللبنانية نفسها عاجزة عن المشاركة في صياغة هوية الدولة والوطن السياسية.

نحن لا نقول بإلغاء الجامعات الخاصة بل بتأكيد حضور الجامعة اللبنانية حضوراً قوياً في تحديد هوية المجتمع اللبناني من موقع الريادة لا الإلحاق أو الإبعاد.

٤ ـ ١١ : وظيفة الجامعة:

منذ نشوء الجامعة في أوائل القرن الثالث عشر برز اتجاهان حول تحديد وظيفة الجامعة:

- للجامعة دور وظيفي. بمعنى أنها تعنى باحتياجات المجتمع.
- للجامعة دور أكاديمي منفصل.

نحن في لبنان مدعوون إلى تجاوز مبدأ «الجامعة للتعليم» إلى «مبدأ الجامعة للعمل»، بمعنى أنه يتعيّن علينا أن نسعى لتحقيق التوافق بين الجامعة وبين النموّ الاقتصادي في المجتمع اللبناني من حيث مطالب العمل والبحث وإعداد القوى البشرية للمساهمة به بالإستناد إلى المنهجية العلمية.

نريد الجامعة مؤسسة اجتماعية، نريدها جزءاً من النظام الاجتماعي

والاقتصادي. لا نريدها مؤسسة علمية أكاديمية شعارها «العلم للعلم» أو «العلم للبطالة» القائم على تدريس الماضي. نريدها مؤسسة بحث وصنع المستقبل.

هذه الجامعة التي نريد أن نبني تفرضها محدّدات المجتمع البشري الحديث:

١ ـ المجتمع الحديث مجتمع صناعي مؤسّس على المعرفة المتخصّصة، المهارة، التدريب المهني والتقني.

إن الجامعة هي في خدمة التطوّر الصناعي، والصناعة بدورها توفّر لها مادّة البحث وشروط التطوّر النظري والعملي.

وهكذا بحكم ارتباطها الجدلي بالصناعة ترتبط وظيفياً بالاقتصاد الوطني.

٢ ـ المجتمع الحديث مجتمع سياسي ـ عقائدي.

في الجامعة يتحدّد نظام القيم والأخلاق بالنقل والتحليل والنقد والإصلاح.

للجامعة دور المحافظة على القيم الثقافية الوطنية التاريخية والحضارية العامة.

إنها مصنع شخصية الأمّة الجمالية.

٣ ـ المجتمع الحديث مجتمع فنّي.

الجامعة تعدّ تخصصات فنية كالطب والهندسة والقانون والإدارة تكون في خدمة المجتمع.

وانطلاقاً من مبدأ: المعرفة في خدمة المجتمع اللبناني، الجامعة بأفرادها قيادة علمية مثقفة، قيادة تطوّر سياسي واقتصادي وفني وتقني، تعمل على بلورة مفاهيم الأمة اللبنانية على مستوى الإرادة والفكر والهوية التاريخية.

لم يعد جائزاً أن تبقى الجامعة وحدة اجتماعية معزولة ومستقلّة بذاتها. يجب أن تصبح جهازاً ينسّق وأجهزة المجتمع اللبناني كافة. وهذا ما يستدعي، بالضرورة، تعدّدية في وظائفها. وتعدّدية الوظائف تستوجب الإنتقال من

«مناهج وبرامج تعليم» إلى «مناهج وبرامج البحث العلمي»؛ وهكذا تصبح الجامعة مؤسسة خدمات وتوظيف واتصال محلّي، إقليمي، دولي فرضته محدّدات الحضارة المعاصرة في المجتمع الحديث والدولة الحديثة.

فالمجتمع الحديث يتزايد. وفي المجتمع اللبناني كثر عدد الطلاّب الجامعيين ممّا أوجب توظيف واردات مالية وقدرات بشرية واسعة في حقول التخطيط والبحث والتدريس والتجهيز والإنماء الجامعي العام.

في المجتمع اللبناني حدثت تغيّرات أساسية في أنماط المعيشة:

- الحياة تعقّدت على المستوى الحضاري العام.
- نموّ سكاني هائل في العاصمة يقابله فراغ الريف والأطراف.
- القطاع الصناعي بحاجة إلى إعادة بناء وإعمار.
- القطاع السياحي شبه معدوم.
- القطاع الزراعي غير مخطّط وغير مرتبط بشبكة العلاقات الاقتصادية العامة.
- نقصٌ في المهارات والتقنيات لبناء المجتمع التقني المتطوّر.
- المؤسسات التجارية ـ وحدها الباقية ـ وهي الآن في طور إعادة التركيز وتحتاج إلى تخصّص وخبرات ووسائل اتصال.
- القطاع التربوي في إنهيار تام بشقيه الرسمي والخاص وفي مراحله المختلفة، وبخاصة الجامعية.

كل ذلك يلقي على عاتق الجامعة اللبنانية، والجامعات العاملة في لبنان مهمّات جديدة منها:

١ ـ تبسيط البرامج.
٢ ـ السير في الاتجاه المهني.
٣ ـ إنشاء معاهد تأهيل متخصّصة.
٤ ـ إعداد الأساتذة أو إعادة تأهيلهم بهدف تصحيح وضع المدرسة اللبنانية ومستواها ـ توفير الخدمات التربوية.

٥ - إنشاء « مراكز البحث العلمي » على الطبيعة وتطويرها، وفي خدمة الملح من القضايا، لا البحث في الحقائق المطلقة ومن أجل العلم كونه كذلك.

وهذا ما يستوجب الإنتقال من الجامعة إلى المجتمع. فالمجتمع اللبناني بحالته الحاضرة يبقى مادة بحث غنية. والأبحاث هذه من الممكن أن تشتريها الدولة، بمعنى أن هذه الخدمات لا تكون مجانية إذا رغبت الجامعة في ذلك.

٦ - إنشاء مراكز تخطيط عام مرتبطة بشبكة التمويل العائدة للدولة اللبنانية.

هكذا تبطل أن تكون الجامعة مؤسسة مستقلّة بذاتها هامشية من حيث القدرة على الفعل والحضور التام في إعادة بناء لبنان، وهكذا تتّسع أمامها مصادر التمويل والدعم، ولكن، شرط أن تقبل المحاسبة الدقيقة من قبل الدولة والقطاع المصرفي والصناعي والرأي العام.

إننا في مرحلة من حياتنا الوطنية تمتاز بالآتي: .

- تثبيت الهوية التاريخية.
- البناء القومي وإنماؤه على مختلف الأصعدة.

ومنها البناء الثقافي - السياسي - العقائدي.

والجامعة مؤسسة اجتماعية متطوّرة مع احتياجات المجتمع اللبناني مما يدفعها إلى التساؤل الدائم:

- عن هويتها من هوية الوطن.
- عن وظيفتها في ورشة التثبيت والبناء والإنماء.

وإن جامعة لا تطرح على نفسها أسئلة كهذه هي جامعة معطّلة ضائعة الهوية والغاية.

٥ - تربية الحرب وتربية لبناء لبنان

٥ - ١ : الجانب الوصفي:

من الأبنية المدرسية ما دمّر تدميـراً كاملاً وهو في حاجة إلى إعادة بناء ومنها

ما دمّر تدميراً جزئياً وهو في حاجة إلى إصلاح وصيانة وتجهيز، ومنها ما لجأ إليه مهجّرون لم تؤمّن لهم مساكن تليق بعزة الإنسان وحقه في العيش الكريم، ومنها ما شغلته ونهبته ميليشيات لم تقتنع بأنّ حق المواطن في العلم هو فوق كل الموجبات التي سوّغتها الحال القتالية.

من الأبنية المدرسية إلى المعلّمين الذين تندرج مشاكلهم في عناوين أربعة:

- الانتقال - الفيض والمناقلات - الأوضاع المعيشية الصعبة - إعادة التأهيل والتدريب والإعداد.

بدل الإنتقال حق للمعلم في المدارس النائية عن مركز سكنه.

الفيض في عدد من المدارس حيث يفوق عدد المعلمين عدد الطلاب أحياناً هو من واقع التهجير مما كان له انعكاسات خطيرة على سياسة توزيع المعلمين ومناقلاتهم بحسب الحاجة.

الأوضاع المعيشية الصعبة ضيّقت على المعلّم حتى الاختناق مما انعكس سلباً على منعته العقلية وصفائه الذهني وصموده المعنوي، وبالتالي، على عملية التعليم والتعلّم برمّتها من حيث هي شغف خاص بين المعلّم والمتعلّم والكتاب والرسالة وهو شغف لا يكون إلاّ حيث لا ضوائق تشدّ على المعلم فيصير كتلة من همّ وقلق وجوع.

أما الإعداد والتدريب والتأهيل فمهمّة أوقفتها الحرب بتعطيل المؤسسات التي كانت تقوم بها.

★ ومن المعلمين إلى الكتاب المدرسي تأليفاً ومضموناً وهدفاً وكلفة.

★ ومن الكتاب المدرسي إلى الإدارة المدرسية، مديرين ومفتشين ومجالس أهل وأنظمة داخلية وخلايا طلابية صارت في العديد من المؤسسات هي المدير والمفتش والمعلّم والنظام.

الكفاءة لم تكن دائماً المعيار لتسلّم المهام الإدارية.

التفتيش لم يكتسب دائماً مضموناً علمياً وتوجيهياً وتقويمياً.
مجالس الأهل عاجزة أو غائبة حيناً وهي أحياناً للطامعين في وجاهة اجتماعية فارغة.

أما النشاطات غير التربوية فأسقطت كل الأنظمة الداخلية حيث غابت معها النشاطات المدرسية والحرفية والرياضية واللقاءات الفكرية والمعارض الفنية والتنشيط المسرحي والسينمائي المربّي والمثقّف.

* ومن الإدارة المدرسية إلى الامتحانات ـ المهازل وأساليب التقويم المدرسي والترفيع الآلي المضحك المبكي وهنا قاع السقوط وقمّة المأساة.
* ومن «الامتحانات ـ الافادة» إلى المناهج.

أربع وأربعون سنة من الإرتجال تكفي لإفساد أجيال ورميها في الضياع المقلق.

لقد مضى على مناهج التعليم الثانوي تسع عشرة سنة وعلى مناهج التعليم المتوسط سبع عشرة سنة فحدث طلاق مريع بينها وبين المعرفة والعلم وحاجات المجتمع اللبناني.

هذا ووجه الخطورة فيها هو أنها مناهج تغريبية واقتلاعية عمّقت الحواجز الفكرية والثقافية والسياسية بين اللبنانيين وقامت على التوفيق والتلفيق والإرضاء والمسايرة والنقل والتبعية.

والأشد خطورة من كل هذا هو أن الدويلات أقرّت في مناطقها مناهج خاصة وأساليب تربوية خاصة وفلسفات تربوية خاصة تقوم على تسويغ الشرذمة وتعميقها.

ثانياً ـ الجانب التحليلي:

إن تحليل التربية التي أنتجتها الحرب يبدأ بالتعرّف إلى مرتكزاتها الفكرية وأشكالها التعبيرية وأنماط سلوكها مع الذات والآخرين في الداخل والخارج.

★ الأصوليون وتربية الحرب:

ثـمّة حركات سياسية أصولية في لبنان تستخدم الدين بغية إعادة خلق الجماعة وذلك بإدعاء تقديم الوجدان الديني على الوجدان الوطني.

عدد من هذه الحركات منجذب إلى فلك الحضارة الغربية وتتحكّم به عقدة الاستعلاء والتشاوف الثقافي المزعوم التي خلّفتها عنده عهود الأرساليات والإنتداب وإفرازاتها.

عدد منها منجذب إلى فلك الحضارة الإسلامية وتتحكّم به عقدة المطاردة والاستهداف التي خلّفتها عنده عهود الحملات الصليبية مروراً بالصهيونية وإسرائيل وانتهاءً بمشاريع الإخضاع التي تقودها الامبريالية ودول الاستكبار العالمي.

إن عقدة الإستعلاء والتشاوف من جهة وعقدة المطاردة والاستهداف من جهة في طل الحرب الدائرة أدّتا إلى نشوء تيارين:

- الانكفائي وهو يرتضي التبعية، عبر مؤسسات تعليمية، إعلامية، وسياسية، لمنطق الحماية الأجنبية ومنها الحماية الثقافية.
- الإحتوائي وهو يختار العدوانية أو المنطق الاكتساحي الأصهاري عبر مؤسسات تعليمية إعلامية وسياسية تعمل على احتواء كل ما هو متمايز عنها.

في خضم هذا الواقع التصادمي، يطرح الأصوليون من الجانبين ما يأتي:

الدين عبر مؤسساته الثقافية والتربوية والإعلامية هو عصب المواجهة الفكرية والسياسية.

وهكذا، أخضع هؤلاء الشعب والأرض والدولة لأقيسة دينية فسوّغوا بذلك فرز الشعب وتقسيم الأرض واقتسام الدولة. بدأنا نسمع منهم: جماعتنا، مناطقنا، مؤسساتنا، ثقافتنا، تربيتنا، كتابنا...

المطلوب من تربية الحرب، في رأيهم، الإطباق على الإنسان وتقليص امتداداته خارج الجماعة الدينية ومناطقها ومؤسساتها وثقافتها وتربيتها وكتابها . . .

لهذا نقول:

إن تربية الحرب هي تربية شوفينية تسلّطية تغذّي الحرب وتغتذي منها. إنهما معاً في علاقة تموينية.

الأصولي يعتبر الدين منظومة شاملة يستحيل فيها فصل العقيدة الإيمانية عن الجانب التنظيمي في حياة الإنسان لجهة السياسة والاجتماع والتربية.

المطلوب، إذاً، من تربية الحرب، أن ترعى جوانب السلوك البشري كافة عبر مؤسسات اجتماعية وتعليمية وسياسية دينية وإلاّ بقيت رعايتها له من غير جدوى. فالإنتماء إلى دين هو إنتماء إلى مجموعة أحكام وعقائد وقيم لا يمكن لها أن تحيا إلاّ في مؤسسات الاجتماع والسياسة والتربية.

★ تربية الحرب تربية إلحاقية:

تربية الحرب حرمت اللبنانيين من فكر وطني رائد ومستقل ومن مؤسسات وطنية متقدمة وفعّالة.

تربية الإلحاق سهّلت على اللبنانيين قابليات الخضوع والإرتهان والتبعية وأنجبت جماعات وقيادات ميدانية تحمل في بنيتها الفكرية والشعورية عاهة القصور والنقص والدونية وعدم الاقتدار على الاكتمال الذاتي فشلّت قدرات البعض وضيّعت عليه فرص الترقّي وأفقدته إمكانات التحرّر وفرضت عليه، بالمقابل، الولاءات المتعددة والارتهانات المعيبة فتعوّد هذا البعض وضعية السقوط والإنهزام والانسحاق والتسليم.

★ تربية الحرب تربية عنفية:

تربية الحرب تقوم على جهل الآخرين وتجهيلهم.

الجهل يؤسّس المواقف العدائية والعنفية.

فلسفة هذه التربية هي أن القضية بين اللبنانيين ليست قضية حوار وتفاعل بل قضية قطيعة وصراع مرتكز إلى التنشئة على التمرس بالعصبيات كافة وخصوصاً الدينية منها والقبلية وهي تنشئة لازمت البعض في العديد من المؤسسات التربوية تركيباً نفسياً وعقلياً من الصعب تهديمه وهي الأصل في ارتداده الجاهلي وهي المحرّضة عليه في سلوكه العام المتصف بالحدّة والتشنّج واللاعقلانية والجنوح إلى تبرئة الذات وتجريم الآخر.

ثالثاً - ترسمات الخط البديل

نموذج تربوي جديد من أجل لبنان

★ نموذج تربوي جديد أساسه الهوية اللبنانية.

المشكلة الأساسية في لبنان اليوم هي مشكلة هوية، مشكلة إنتماء تاريخي وجغرافي وحضاري.

النموذج التربوي الجديد مرتبط، حكماً، بالهوية اللبنانية.

إنه إنعكاس واستجابة وتفعيل لإرتباط اللبناني بتاريخه وأرضه وحضارته فيجعله واثقاً من هويته اللبنانية وثابتاً فيها ومتحرراً من أي توصيف آخر لا موجب له ومن أية تبعية لا يقبلها حسّ وطني تام وذلك من غير أن يفقده، بالطبع، طابعه الانفتاحي والتبادلي.

★ نموذج تربوي جديد بنيانه تعدّد لغات وأساسه اللغة العربية.

اللغة هي في رأس مرتكزات الإنتماء الثقافي.

إرتباط اللبناني بتعدّدية اللغات هو لتأدية دور إقليمي وللقيام برسالة كونية.

قد يكون إرتباط جماعة من اللبنانيين بالعربية إرتباطاً وجدانياً وفكرياً لاقتضاء ديني أو قومي، ومن الضرورة احترام هذا النوع من الإرتباط، في حين أن إرتباط جميع اللبنانيين باللغات الأخرى هو إرتباط وظيفي، ومن الضرورة، كذلك، احترام هذا النوع من الإرتباط.

إن هذه التعدّدية هي وسيلة تعليم وتعلّم وإتصال وإيصال وهي دليل ثراء اللبنانيين المعرفي والعلمي.

إننا مع الحرص التام على هذه التعدّدية شرط أن تبقى اللغة العربية لغة التربية الوطنية كي لا تصبح المؤسسة التعليمية مركزاً للتغريب ولتعميق التبعية وأشكالها المتعددة بدون أن يعني ذلك اننا من دعاة تعريب المناهج وذلك حفاظاً منا على التنوّع في الأفكار والمشاعر وكي لا نسقط في شرّ العقائد والفلسفات الكلية.

إن تربية الشعب اللبناني لا تستقيم خارج ثقافة المحيط والعربية لغتها وهي لا تستقيم خارج الثقافات العالمية والأجنبية لغتها، فلبنان الحضاري هو وطن تلاقي الثقافات وتحاورها وتناميها وهذا أمر مؤكّد، والمؤكّد كذلك هو أن لبنان ينتمي إلى محيطه ولا يمكن أن يكون في العالم ما لم يكن فيه. ولهذا ندعو إلى نموذج تربوي جديد بنيانه تعدّد لغات وأساسه اللغة العربية.

★ نموذج تربوي جديد أساسه الديمقراطية

بالإرتكاز إلى مبدأ التنوع في الثقافة اللبنانية، نحقق الديمقراطية التربوية.

يجب أن نرفض في لبنان شكلين من أشكال الأنظمة التربوية:
- الأنظمة التربوية التوتاليتارية المستندة إلى عقيدة كلّية سياسية أو دينية.
- الأنظمة التربوية الفوضوية المستندة إلى نظرية الحرية المطلقة من جهة وإلى حرية الجماعة في اختيار نظامها التربوي بالانفصال عن الدولة.

المجتمع اللبناني هو اليوم في حاجة إلى إعادة تنظيم على أسس وطنية ديمقراطية تلغي أو تحدّ من واقع التراتبية الطبقية وتلغي تعدّدية الأهداف الطائفية والمذهبية الساعية إلى تمزيقه وتنمّي، أخيراً، تنوّع الثقافات الساعية إلى تكامله وتوحيده.

المجتمع اللبناني يعاني اليوم من أمرين:
- حدّة الفوارق الاجتماعية التي تقوده، إلى الثورة حتى في العدد الواحد، أي داخل الجماعة الواحدة.

- تعدّدية الأهداف السياسية المرتكزة إلى المعطى الديني والتي تقوده إلى التشتّت والتقسيم.

تعدّدية المدارس مقبولة لا بل واجبة في مجتمع الثقافات المتنوعة بشرط أن تكون الدولة دولة وأن يكون الشعب شعباً موحّد الغايات الوطنية الكبرى، واحداً في الإنتماء والهوية.

وهي تعدّدية مرفوضة في مرحلة تاريخية لم تعد فيها الدولة دولة والشعب فيها لا تجمعه غاية، معطوب في انتمائه وضائع في هويته ومهدّد في مصيره.

قبل قيام نموذج تربوي جديد بنيانه تعدّدية مؤسسات وأساسه المؤسسة الرسمية، على اللبنانيين أن يحسموا في إتجاه أن يكونوا دولة واحدة وانتماء واحداً وهوية واحدة.

★ نموذج تربوي جديد أساسه مناهج إعداد لا توجيه

فلسفة التربية في لبنان المتعدّد بالمعنى الذي إليه أشرت يجب أن تكون فلسفة إعداد لا توجيه.

المجتمع الذي يستند إلى عقيدة كلّية ويقوم على المؤسسة الواحدة خياره التوجيه بغية ربط المتربّي وضبطه.

المجتمع الذي يستند إلى تعدّدية العقائد ويقوم على المؤسسات المتعددة خياره الإعداد بغية إشعار المتربّي بأنه يتحرّك بحرّية لينتقي ما يلائم أوضاعه العامة.

★ نموذج تربوي جديد أساسه العلم للعمل

نحن في لبنان ما بعد الحرب محكومون بشرط التعليم للعمل كي نتمكّن من بناء ما تهدم وخصوصاً المؤسسات الإنمائية العامة من اقتصادية واجتماعية وخدماتية. لذلك سنكون في حاجة إلى الإنسان المعدّ الإعداد الجيّد لهذه المهمة.

العلم للترفيه أو لمجرّد التثقف المجاني لا يجري إلاّ على القليل القليل من اللبنانيين الميسورين.

لا فائدة من التعليم إذا كان حاملو الشهادات الجامعية والاختصاصات الفنية لا يجدون سبيلاً للحياة الكريمة من عملهم واختصاصهم وإذا كانوا لا يقومون بتلبية الحاجات الوطنية.

إن عناوين الخط البديل بأساسياته: الهوية واللغة العربية والديمقراطية والمدرسة الرسمية والإعداد تستدعي من المؤمنين بها سبيلا للسلام الآتي ما يلي:

- الصمود في الموقف العقلاني ضد الممارسات اللاعقلانية التي يقوم بها المتشنّجون في هذا الجانب وذاك.
- عدم التسليم بمنطق الحرب المفتوحة والخروج من تربية الحقد على الآخر في إتجاه محبته واحتضانه وإسقاط ثقافة القطيعة والإنسلاخ والدخول في ثقافة التواصل والالتئام.
- تهديم تربية القوميات الطائفية والمذهبية والعنصرية وهي تربية مدمّرة للأقليات مهما بدت وهّاجة في عالم يطرح الدين فيه مرتكزاً لوحدة القوم.
- إزالة الخوف المتبادل الذي هو من مسببات الحرب الأساسية. دينامية الخوف في اللاوعي الجماعي تقود إلى الحرب فالانتحار.

إن تربية الإنقاذ هي تربية العقل والحوار الديمقراطي الخلاّق والحرية المبنية على مبدأ التلاقي وهي تربية تتجاوز ما هو قائم على الخوف بإبداعات الجرأة على السلم والوفاق.

* * *

سادساً: لبنان الأحزاب الديمقراطية

الأحزاب هي صيغة تنظيم الجماعات وإطلاق إرادتها في البناء الوطني، في السياسة والاقتصاد والاجتماع، وهي أجهزة ديمقراطية تتمّ من خلالهامشاركة الشعوب في تدبير شؤونها العامة:

الشعوب تمارس حياتها السياسية الديمقراطية عبر انتظامها الحزبي.

إن وجود الأحزاب هو معيار الممارسة الديمقراطية في المجتمعات وهو محدّد أساسي من محدّدات المجتمع الديمقراطي وهو الذي يحدّد، بالتالي، درجة ترقّي الشعوب في أنساق وعيها الحضاري العام.

المجتمعات المتخلّفة اجتماعياً واقتصادياً وفكرياً هي مجتمعات غير منتظمة سياسياً؛ فالإنتظام السياسي هو قياس التحضّر.

هذا على صعيد الجماعة.
أما على صعيد الفرد فالإنتظام الحزبي هو حاجة أولية وأساسية:

١ـ الحزب هو شكل من أشكال التعبير النيابي عن إرادة الأفراد وفق تشكيل هرمي متماسك. إنه تعبير الفرد عن نفسه بالنيابة والإشتراك في آن واحد. رئيس الحزب هو المعبّر، بالنيابة وبالإشتراك، عن كلّ الأفراد المنضوين؛ وهو نخبة فكرية ـ سياسية تدرّبت داخل الحزب وصارت عقله الجماعي وشغلت رأس الهرم فيه.

٢ ـ الحزب هو من الأنساق الأساسية العامة التي يعتمدها الفرد وسيلة للتماهي في الجماعة أي لتجسيد الرغبة في أن يكون هو الأغلبية الفاعلة.

قياساً على ذلك تبدو تجربة الإنتظام الحزبي في لبنان تجربة حديثة، بدليل أن الأحزاب التي نشأت منذ الثلاثينات وما قبل ظلّت دون الحضور الكافي في الحياة السياسية، ولم تتمكّن من استيعاب الناس وكسر إنتماءاتهم العائلية والاقطاعية والدينية والمناطقية، ما عدا بعض الأحزاب العقائدية، العقلانية، الديناميكية التي كان لها تأثير نسبي في كسر حدّة الانتماءات والولاءات التقليدية.

اليوم، في حدود المعطيات الراهنة، نلاحظ حركات سياسية ناشطة، ومع ذلك، قد لا نتمكّن من اعتبار الشعب اللبناني شعب الإنتظام الحزبي.

ما هو مصير تجربة الإنضواء الحزبي عندنا؟
ما هي احتمالات تطوّرها؟ وفي أي اتجاه؟

الأجوبة تتعدّد، ولكنها في رأيي تعود إلى أصل واحد:

اللبنانيون لم يبلغوا بعد مرحلة النضج السياسي الواعي الذي يسمح لهم بالتحرّر من قوانين التخلّف والانقياد الحكْمي لمؤسسات العصبية والقرابة والجوار الجغرافي والديني.

الإنتظام الحزبي حقّ من حقوق المواطنين في الاجتماع المدني والسياسي. والاجتماع المدني هو سبيل مشاركة في الحياة العامة وهو قياس ابتعاد الأفراد والجماعات عن مؤسّسات التخلّف التي تعمل ضدّ إنتشار الوعي القومي والاجتماعي وتضعف قوّة الرغبة في المشاركة.

إن مؤسسات التخلّف تعمّق الإنقسامات القبلية والعشائرية والدينية والإقليمية المناطقية، وتحرم المواطنين من «عقلانية التصرّف» والمسلك السياسي ومن ممارسة حرّياتهم الأساسية. أي:

إنها تحدّ من إنتشار المناخ الديمقراطي في المجتمع وهو المناخ الذي من دونه لا مبادرة ولا تقدّم ولا مساواة ولا مشاركة ولا تحرَّر من كوابح الكبت والحرمان والخوف والقهر والتبعية.

المناخ الديمقراطي يحفظ حقّ الجماعات المنظمة حزبياً في إدارة التنافس الاجتماعي والسياسي عبر احترام العقل، وعلى قاعدة الصراع الحيوي والإيجابي لتعبئة طاقات المواطنين في البناء القومي كي لا يبقى المواطنون قوى خاملة ومعطّلة لا رأي لها ولا موقف في الإنتاج السياسي والفعل والقرار.

قياساً على هذه القاعدة نجد في لبنان أن مشاركة الناس في الإنتاج السياسي ما زالت ضئيلة، وتلك وضعية غير مقبولة تزيد من تخلّفنا ومن بلادة مؤسّساتنا الواقفة على هامش القرار السياسي ممّا يضاعف من حدّة «الصراعات الهمجية» الموجّهة قَبَلياً وطائفياً ومذهبياً ومناطقياً.

إن الإنتظام الحزبي هو مؤشّر انخراط المواطنين المتزايد في العمل السياسي وهو دليل عافية ديمقراطية وتحوّلات فكرية واجتماعية وثقافية واقتصادية لها أثرها البالغ في تحقيق مستوى راق على طريق التقدّم والتدرّج الحضاري العام.

في المقابل، إن إعراض المواطنين عن الإنتظام الحزبي والإنخراط في العمل السياسي يعبّر بدوره عن مدى إلتصاق الشعوب بأنماط الإنتماء البدائي. إن هذه المسألة تطرح، بلا ريب، مأزق الفكر السياسي في لبنان لجهة مقدار البدائية فيه والتقدمية.

إن سيادة الإنتماء البدائي في ظلّ مؤسسات التخلّف القائمة في المجتمع اللبناني، ومنها المؤسسة السياسية، هي من المظاهر البارزة لغياب الديمقراطية الصحيحة. لذلك،

نجد أن الحلول السلمية للأزمة في لبنان لم تأخذ طريقها في ظلّ إصرار الفئات المتقاتلة على الحلول الدموية بالرغم من ادّعائها اليومي أنها تؤمن بحرية الرأي والفكر والمعتقد وبسيادة المنطق.

لا بارقة أمل لنا في الخلاص الحقيقي ما لم نسارع إلى هدم مؤسسات التخلّف، من ثـمّ إلى طرح الديمقراطية عنواناً عملياً لكلّ المؤسسات السياسية والاقتصادية والاجتماعية ضدّ وراثية الإنتماء البدائي وحكْميّته، حتى نصير مجتمعاً قادراً على التنافس السلمي وعلى إسقاط ما هو مناهض لوظيفة العقل السياسي في اختيار العقيدة والمبدأ والمسار.

لقد انتهينا اليوم بعد سنوات الحرب المفتوحة إلى نقطة الـحَرَج التاريخي» التي تتحدّد عندها هويتنا الاجتماعية والوطنية: فإمّا أن نكون جماعة سياسية منتظمة بكلّ ما لهذه الكلمة من أبعاد ومضامين إنسانية وعقلانية، وإمّا أن نكون جماعة غوغائية تتخبّط في مسارات بدائية غامضة متخلّفة ومزرية بدرجة من الإنحطاط الإنساني والأخلاقي والعقلي بات مثيراً للأسى والسخرية.

إننا اليوم في حاجة إلى تحويل ديمقراطي شامل وعميق تستقرّ معه المؤسّسات الحزبية على قاعدة النضال من أجل الحرية.

في ضوء «التجارب والتحوّلات المؤذية»،
في أجواء الطموح والأحلام والخوف،

لا بدّ من إجراء مراجعات نقدية لمؤسسات التخلّف التي تحكم تصرّفات بسيكولوجيا اجتماعية أصّلت فينا روحاً عدوانية تدفعنا باستمرار إلى التهادم اليومي في مستوياته القاعدية والقيادية.

إننا اليوم في حاجة إلى تعرية كلّ المساوىء وإلى إسقاط إيديولوجيا العنف السائدة في مجتمعنا وهي من حتميات إيديولوجيا الإنتماء الحكمي لمؤسّسات التخلّف بكل تعقيداتها.

إن نظرة خـاطفـة إلى الواقـع اللبنـاني الراهـن تشير إلى تعـدّد الأحـزاب والحركات السياسية القائمة فيه. ولكن نظرة متمهّلة ضاربة في العمق تكشف لنا مدى ضآلة الفكر السياسي الذي تحمله غالبية الأحزاب والحركات، وتُظْهِر لنا مدى فوضاه وغموض فرضيّاته وتقلّبات أحواله.

إن تلك الغالبية كانت تنظيمات صورية ـ مرحلية بصفة عـامـة، والتنـافس السياسي دار بين قياداتها ولم يكن الشعب اللبناني مشاركاً إلاّ في الانتخابات العامة؛ وذلك يعود، بالطبع، إلى اللامبالاة التي سادت أذهان السياسيين الذين اعتبروا العمل السياسي من اختصاص «الصفوة»، في حين أن علم السياسة يقرّر أن الأحزاب هي قنوات لمشاركة الشعب في صنع سياساته.

عملياً، الشعب اللبناني لم يشارك.

الأحزاب سيطرت عليها الروح البيروقراطية والشخصانية والتجارب اليتيمة.

الديمقراطية، إذاً، لم تكن ديمقراطية مشاركة بل ديمقراطية تأييد أو معارضة في المواسم الانتخابية.

لا شك في أن هذا الحكم العام لا ينسحب على جميع الأحزاب العاملة في لبنان بدءاً بالأحزاب اللبنانية ذات الطابع اللبناني الخاص التي تمثّل بداية التفكير العقائدي الوطني على الصعيد المحلّي والتي نشأت في لبنان وربطت مبادئها بواقعه، مروراً بالأحزاب الإقليمية ذات الطابع السوري والعربي الخاص والتي تمثل بداية التفكير العقائدي القومي على الصعيد الإقليمي، وانتهاءً بالأحزاب العالمية ذات الطابع الأممي والتي تمثل بداية التفكير العقائدي التوتاليتاري على الصعيد الدولي.

هذا من حيث المبدأ.
أما من حيث الممارسة الديمقراطية فيمكن حصرها في اتجاهين:

١ ـ الممارسة البيروقراطية والشخصانية.
٢ ـ الممارسة «الجماهيرية» أو الشعبية مع الإشارة إلى أن كلمة «الشعبية» هنا لا نستخدمها بمدلولها الطبقي.

في الحال الأولى يدير الزعيم، أو «الشخصية السياسية الذكيّة» مع مجموعة أو شلّة من «الأذكياء والندماء والظرفاء»، مجمل النشاط السياسي. المؤيدون يدعمون

هذه « الإدارة الذكية » ويوفرون لها الأرضية الصالحة لممارسة ديمقراطيتها الخاصة.

إن عمل هذه الأحزاب هو عمل سياسي فقط وغالباً ما يكون عملاً فردياً يقوم به رئيس الحزب أو من ينوب عنه بالتكليف. إنه عمل سياسي من دون مضمون إجتماعي؛ وهو عمل موجّه من القمّة إلى القاعدة.

في الحال الثانية، الممارسة هي اسلوب نشاط عام وكامل وليست مجرّد اسلوب إدارة بعض الشؤون السياسية، تشترك فيها كلّ الكادرات والأجهزة الحزبية، وهي ممارسة تطاول ميادين الحياة العامة: الاقتصادية، الاجتماعية، الثقافية... وهي عمل موجّه من القاعدة إلى القمّة؛ فالجماعة المنضوية والمنظّمة تنظيماً هرمياً هي التي تحدّد شكل العمل السياسي ومضمونه ومنهجه. الجماعة تكشف طريقها السياسي والنضالي بحركتها اليومية المدروسة والعفوية وهي التي تدرّب نفسها على الأسلوب الناجح في التعبير عن حاجاتها ومشكلاتها الحقيقية ومصالحها وتطلعاتها الذاتية.

لماذا غلبت الأحزاب البيروقراطية على الأحزاب الجماهيرية في لبنان؟

ولماذا تعاني في التطبيق بعض الأحزاب الجماهيرية بعض الانحرافات؟

إن السبب، في رأينا، يعود إلى الخاصية التي تتميّز بها القيادات السياسية في لبنان وهي بنية فوقية بكلّ عناصرها الثقافية والتكوينية والوجدانية وهي تميل إلى المحافظة والجمود النسبي، أو، كما تشتهي أن تقول: الرويّة والتعقّل والحكمة.

إن قيادة الأحزاب الجماهيرية تخشى من ضغط القاعدة غير المنضبط الذي قد يضعها أمام أبعاد غير محددة. لذلك،

إن أفضل ما تمارسه قيادة هذه الأحزاب هو الجمع بين بيروقراطية القرار وشعبية التنظيم، أي ما يمكن تسميته « الديكتاتورية الديمقراطية أو المنظّمة » وهي عديلة ما يعرف بـ « ديكتاتورية البروليتاريا » في مناهج الأحزاب الشيوعية التي

هي أحزاب شعبية على مستوى التنظيم ولكنها أحزاب بيروقراطية على مستوى ميكانيكية القرار وهي، بالتالي، عديلة ما طرحه بعض مفكّري النهضة العربية الحديثة مثل عبد الرحمن الكواكبي وغيره وهو نموذج « الزعيم العادل » الذي يعتبره هؤلاء المفكرون النموذج الديمقراطي الأمثل في قيادة الأحزاب والمجتمعات والذي ما زال مسيطراً على الوعي السياسي للكثير من المثقفين والسياسيين.

لذلك،

تعمد قيادة الأحزاب « الجماهيرية »، بغية رفع الضغط القاعدي عنها، وبغية المحافظة على اشتراك القاعدة في صنع القرار معاً وذلك كي لا تتحوّل إلى أحزاب بيروقراطية وشخصانية، تعمد تلك القيادة إلى التنظيم الداخلي الصارم الذي يوزّع المسؤوليات والصلاحيات التي قد تتعارض أحياناً والمصالح والمكاتب والمجالس والدوائر فتخف حدّة الضغط القاعدي المباشر على مركزية القرار. وهكذا تشعر القاعدة الحزبية بأنها تشارك وتتحرّك يومياً وتتحمّل المسؤوليات وتتمتّع بالصلاحيات وتمارس قدراً نسبياً من السلطة، تاركةً للقيادة المركزية الحرية في الإختيار والتقدير، كي تبقى لرئيس الحزب ديناميته الخاصة والفاعلة في صياغة القرار النهائي وهي دينامية لا غنى عنها في الممارسة الحزبية المنضبطة.

إن العلاقة بين القيادة والقاعدة في الأحزاب الجماهيرية هي علاقة معقدة بحيث أنها تطرح السؤال الآتي:

- هل القيادة هي آلة في يد قواعدها أو القواعد هي آلة في يد قيادتها؟

إن هذه الإشكالية غير مطروحة في الأحزاب البيروقراطية أو الشخصانية.

أو بسؤال آخر:

ما هو دور القيادة؟

ما هو دور القاعدة؟

ما هي طبيعة العلاقة بينهما؟

إنها، في الواقع، علاقة عضوية بنيوية، تجمع بين الثقافة السياسية التي تتمتّع بها القيادة، والحسّ أو الحاجة السياسية التي تتمتّع بها القاعدة.

وهذه العلاقة تطرح إشكالية ثانية هي إشكالية العلاقة بين ثقافة القيادة التي هي ثقافة نخبوية، ولو لم تكن كذلك لما انتهت إلى هذا المركز، وبين حسّ القاعدة الذي هو ثقافة مندفعة ومن نوع خاص، ولو لم تكن كذلك لما وفّرت للحزب ديناميكية خاصة تميّزه عن الأحزاب البيروقراطية.

في اختصار،

إنها إشكالية العلاقة بين النخبة والجمهور.

وقدر كلّ من القيادة والقاعدة هو لزوم الآخر في حين أن أمر اللزوم هذا هو غير حتمي وغير عضوي لدى الأحزاب البيروقراطية أو الشخصانية.

تلك كانت مسألة بنيوية خاصة ومنهجية خاصة بكلّ حزب أما ما يعنينا اليوم في حدود ما هو قائم فيجسّده السؤال الآتي:

هل تمكّنت هذه الأحزاب التاريخية العقائدية منها والشخصانية، البيروقراطية منها والجماهيرية، من إنهاء حال الإنقسام الطائفي والمذهبي والقبلي في لبنان؟

أو، بالأحرى، هل تتمكّن من ذلك؟

نعني بالأحزاب التاريخية الأحزاب التي عرفها اللبنانيون قبل العام ١٩٧٥.

الجواب يكشف أنّ في تاريخ هذا الشعب من «العصبية» ما لا تقدر على إزالته بسهولة كلّ العقائد والشخصانيات والبيروقراطيات والجماهيريات.

والمؤسف هو أن هذه الأحزاب تراجعت أثناء الحرب وهي تتراجع اليوم أمام «الحركات السياسية ـ الدينية المتعصّبة» وذلك بعد أن كانت قد تقدّمت بطروحات سياسية إرتفعت فيها إلى مستوى التفكير العقلاني الذي يعمل على إذابة الفروق الدينية والإتنية على صعيد العمل السياسي.

قبل الحرب كان الفكر السياسي في لبنان قد بدأ يقترب من الأسلوب العلمي في الممارسة والتثقيف.

أمّا اليوم فلا جدل ولا علم ولا ثقافة بل «عصبيّة مسلّحة» ضاربة في كلّ اتجاه.

هل المسؤولية في ذلك تقع على الأحزاب أو على النظام السياسي؟

إننا نميل إلى تحميل المسؤولية للنظام السياسي الذي حاول أن يوفّق بين المجتمع اللبناني المتعدّد طائفياً وبين أنظمة الحكم البرلماني، مدعوماً بالتقاليد الليبرالية والديمقراطية؛ كانت النتيجة قيام حكم غير مدني وغير ديني، إنه حكم المزاوجة بينهما؛ والأحزاب العلمانية العقلانية لا تنمو بيسر في مجتمعات محكومة بأنظمة غير مدنية بطريقة حاسمة.

إن هوية الفرد اللبناني والجماعة ليست هوية وطنية عملاً بالنظام السياسي القائم بقدر ما هي هوية دينية.

وهوية الأحزاب لا تختلف عن هوية الفرد والجماعة، وهي لا تهتمّ بالهوية الوطنية إلاّ في مواسم المزايدات والتكاذب المتبادل.

وهكذا،

يكون النظام الطائفي في لبنان قد ساهم في التفكك السياسي؛ والمسؤولية في ذلك هي مسؤوليته لا مسؤولية الأحزاب التي عملت في ظلّه في إطار الشرعية والقانون.

لقد حاولت بعض الأحزاب العقائدية، على اختلاف المواقع والأهداف، قبل الحرب أن تسجّل بعض الإختراقات في جدار هذا النظام وبات الولاء التقليدي الحكْمي يتراجع ولو ببطء أمام الإلتزام العقلاني والإيديولوجي. جاءت الحرب فأوقفت هذه التراجعات النسبية وغلّبت العصبية على العقلانية في تحديد المواقف والإتجاهات.

إن « الهيجان الديني » أو « الهيجان باسم الدين » هو من أشدّ ما آلت إليه أحوال البلاد والعباد خطورة لأنه يحمل في ذاته زخم الإستشهاد الشهي ونرجسيّة التماهي ومازوشية الرغبة في القضاء الجماعي.. إنه فوق العقائد والحوار والعلم والمدنيات والنضال المنظّم بوعي ودراية.

إن هذه التحوّلات والمشاهدات الحادّة التي نعيشها اليوم على مستوى الفكر السياسي - الديني ومستوى التكتّلات الديمغرافية المفروزة تضع مسألة التحديث السياسي الديمقراطي العلماني في لبنان في المأزق الصعب!!

لا علمانية من دون قلب التوازنات الطائفية الدقيقة في لبنان؛ لا علمانية من دون إنهيار مفاهيم الإنتماء الموروث والولاء الحكْمي للطائفة والمذهب والعائلة والإقليم.

هل لا يزال ذلك متيسّراً في الوقت الحاضر ؟!

إن المؤسسات العسكرية - السياسية التي أفرزتها الحرب وشجّعت قيامها وأمّنت لها وسائل التصلّب والإستمرار على قواعد الفرز الطائفي والمذهبي والجغرافي قد لا تنسحب بسهولة أمام المؤسسات السياسية التاريخية، والحقيقة هي أنها تنشط لإخضاعها وتكييفها واستيعابها باسم الجماعة والمجتمع والحماية والأمن وبناء القوّة الذاتية ممّا يطرح، بكلّ واقعية، مصير الأحزاب التي رغبت في أن تحمل الهمّ الوطني العام.

الخلاص اليوم هو في قدرة الأحزاب التاريخية على تنمية بعدها الوطني والتخلّي عن المكتسبات الطارئة التي وفّرتها لها السنوات العشر الأخيرة.

إن الأحزاب التاريخية، على اختلاف مواقعها وأهدافها وعقائدها، وبمعزل عن درجات التفاوت في مناهجها ومضامينها الإيديولوجية وخطابها السياسي العام، وبصرف النظر عن تقويم أعمالها وتعيين درجات الصواب والخطأ فيها،

بالإبتعاد عن كلّ ذلك،

إن هذه الأحزاب التاريخية كان لها أثرها النوعي والشكلي في الفكر السياسي والممارسة السياسية:

لقد أثبتت قدرتها على الفعل في ظروف وفي جماعات غير عقلانية في طبيعتها؛ ولقد أحدثت، وهذا هو الأهم، تحوّلات أساسية في طبيعة التغيير الاجتماعي والسياسي في لبنان.

كانت مهمّتها صعبة ودقيقة وتاريخ لبنان السياسي الحديث والمعاصر يقدّم أدلّة وافرة على ما كان يعترضها من روابط السياسة التقليدية؛ فالسياسة الناجحة في لبنان لم تكن يوماً السياسة الحزبية العقلانية بقدر ما كانت سياسة التصاريح والبيانات والشعارات والخطب شبه العقائدية.

إن روابط الدم والدين والجوار الجغرافي تقدّمت روابط العقيدة والمنهج لا بل ألغتها في العديد من الظروف والمواقع وقدّمت نفسها إمكان تنظيم إجتماعي صلب تفرضه الإعتبارات السياسية والمعيشية والأمنية.

المجتمع اللبناني هو مجتمع قرابة ودين وتحصينات جغرافية واقتصادية وأخلاقية قيمية خاصة، وهي تحصينات صميمية وملزمة يصعب على فرد أو جماعة اختراقها والإفلات منها بسهولة.

لقد أمست هذه التحصينات من « المقدّسات الطوطمية والتابوية » التي لا يجوز قهرها والإنتصار عليها في أي حال، وأي محاولة في هذا الاتجاه تحمّل صاحبها من الأوصاف والمواقف ما يجعله في عين القبيلة والمذهب والإقليم ذاك المخلوع والخارج والمتشيّع والمخرّب والمهدورة دماؤه، وإن كان من أصحاب الخطوط السعيدة فهو « بعيرٌ معبّد ».

هناك نماذج قيمية شاملة وضابطة تأصّلت في بنية الجماعة، في بنيتها الذهنية والنفسية. شرط التحرّر من حاكميتها هو أساس الإنتماء السياسي العقلاني العقائدي المنظّم. كثيرة هي الأحزاب السياسية التي تعثّرت مسيرتها لأن هذا الشرط لم يتوفّر في المنضوين إليها؛ ولعلّ ذلك هو من أشدّ الأعطاب البنيوية التي

أصيبت بها بعض الأحزاب خطورةً على تفكّكها وانهيارها من الداخل :

إن عصبية الدم والدين والإقليم المنتقلة إلى داخل الأحزاب هي قنبلة موقوتة تتفجّر عند أول احتكاك لها بعصبيّة النوع الآخر . نفهم من ذلك أن السياسة اللبنانية هي سياسة الإقطاعات المتوازنة على قواعد القرابة والدين والجغرافية ،

لذا ،

كان من الصعب على الأحزاب إختراق هذه التوازنات وقلبها لمصلحة التنافس السياسي المنظّم ؛ وإن هي تمكّنت من ذلك ففي العديد من الحالات لم تقدر على تصفية ذاتها من لواحق تلك التوازنات ؛ أي إن إقطاعة النسب والمذهب والإقليم انتقلت إلى داخل بعض الأحزاب وأنهكتها وجعلتها مفتوحة على إمكانات التفكّك في البنية والعقيدة . وإذا أضفنا إلى هذا السبب المطامح الشخصية وحبّ المغامرة نجد أن معظم الأحزاب العقائدية في لبنان وفي بعض البلدان العربية قد انقسمت على ذاتها وتشرذمت وتوزّعت حركات سياسية تصحيحية الواحدة منها تقضم الأخرى وتحمل في ذاتها بذار الشقاق .

كل ذلك ، يعود في رأينا ، إلى إرتجاج في العقائد والتوجّهات أصلاً ، وإلى تلك اللواحق الموروثة من السياسة التقليدية ، سياسة الإقطاعات المتوازنة على قواعد العصبية التي إليها أشرت .

قياساً على ما هو قائم يبدو أن العصبية ، بأشكالها الثلاثة ، لم تستهلك طاقتها السياسية بعد ، بل وعلى العكس من ذلك ، لقد شحنتها الحرب وحلّت الحركات الدينية الأصولية ، بأفكارها وطروحاتها وممارساتها المتطرّفة ، محل سياسة الاقطاعات المتوازنة وسياسة الأحزاب العقلانية معاً .

لا نريد أن يفهم من كلامنا أن المزاحمة قد حُسِمَت لمصلحة الحركات الدينية ، فالصراع قائم بين العقل والدين على المستوى السياسي وهو صراع غير متكافىء في ظروف الحرب القائمة لأن القتال باسم الدين أو باسم الجماعة الدينية ، أي الطائفة ، لا يحتاج إلى الكثير من البرامج العقائدية ؛ فالأصوليون في هذا

الجانب وذاك لم يتوسّلوا المناظرات السياسية والفكرية المنظمة لاكتساب رأي الجماعة وتأييدها بل توسّلوا الحالة القتالية للتحدّث والتصرّف بالنيابة عنها .

إن مشاريع الإقطاع السياسي المتوازن داخل النظام اللبناني باتت معروفة بعد أن كانت إلى إنحسار .

إن مشاريع الأحزاب العقلانية باتت معروفة وقد كانت إلى تقدّم .

إن مشاريع الحركات الدينية الأصولية بعضها معروف وبعضها مجهول وبعضها متردّد وهي اليوم ، بكلّ أسف ، تتحكّم بساحة الصراع وتقذف بالجميع في اتجاه المجهول وإن بانت ملامحه على حدود الدويلات الطائفية والمذهبية والعنصرية .

وعليه ،

• إن مأزقية الفكر السياسي في لبنان اليوم على مستوى هذه المشاريع الثلاثة هي أنه فكر إرتدادي يحمل من « ماضويات الأوهام والمخاوف التاريخية » ما يجعله عاجزاً عن اقتحام المستقبل بصلابة الواثق من تقدّمية الحياة والإنسان والعلم .

• إن استمرار الصراع بين الفكر السياسي الديني الشوفيني المتعصّب والفكر السياسي العقلاني الديمقراطي العلمي قد يعطي « الدينيين » جانب الغلبة لأن واقع الحرب اللبنانية كما هو اليوم يقدّم لهؤلاء فرصاً سعيدة » لإبراز المنازع الشخصية وإشباع الروح الإنتهازية ، فالإعتبارات الشخصية لا العقائدية والدينية لا السياسية أو الاجتماعية أو الاقتصادية هي التي تؤجّج نار الصراع وتدفع به إلى أقصى امتداداته .

أين هو وجه الديمقراطية في هذا الصراع ؟

إنه الوجه المشطوب .

الصراع الديمقراطي هو صراع الأفكار بروح الوعي والإنفتاح والعلم لا صراع الغرائز الطافرة بلا قيد.

ولنقلها بكلّ صراحة وجرأة:

لسنا مجتمعاً سياسياً منظّماً على قواعد التنافس الحرّ الديمقراطي بين الأحزاب.

إننا مجتمع عصبيات دينية فالتة لا تقيم حتى للأديان حرمة.

ندّعي البراءة والأيدي ملطّخة بدم الأبرياء.

ندّعي التقوى وعقولنا يجتاحها الغرباء بلذة سادية.

ندّعي التقوى ونكسر الصلبان ونطوي المآذن، نهدم الكنائس ونحرق المساجد، ونحيي فوقها أعراس الفجور.

ندّعي العيش المشترك ونحن لا نطيقه مع أخينا إن هو خالفنا الرأي.

ندّعي الإنفتاح والحرية ونحن قمعيّون في أبسط قواعد عيشنا وتصرّفاتنا وإبلاغ رسائلنا.

ندّعي الشجاعة ونحن جبناء في قول الحقيقة.

ما أسرعنا في إلصاق التهم وتبرئة الذات: لم يقم منّا من أجرى لنفسه مراجعة نقدية صارمة لتقويم اعوجاج وتصويب مسار وتعديل موقف.

إننا فوق الخطأ وجميعنا يخطىء كلّ يوم!!

هذه «المكابرة النرجسية» انتقلت من الأفراد إلى الجماعات ومنها إلى الأفكار والعقائد بفعل ما تحتويه من دينامية تنزيهية تصادمية خاصة فصار حديثنا اليومي، أحزاباً وحركات وتجمّعات، عن الثوابت والمسلّمات والموقف المُنزَّل، وما هذا وتلك سوى «تدشيم سياسي تعانفي» يضاف إلى التحصينات الرملية القائمة على الأرض.

لماذا التثبيت والتسليم والتنزيل؟!

هل في السياسة الواقعية شيءٌ من ذلك؟!

لماذا لا تطرح الأفكار للحوار الديمقراطي المفتوح ليشترك فيه الشعب اللبناني عبر مؤسساته الديمقراطية والأحزاب واحدة منها؟ لماذا هذا الإغلاق العنفي على الفكر السياسي حتى الإختناق؟! لماذا على العقل فينا أن ينطلق دائماً ممّا هو ثابت لتأصيله على عقمه لا ممّا هو متحوّل وصائر بغية الإفادة من بذار الخصب فيه؟!

لماذا نُعْدَم ديناميّة الأشياء والحالات؟!.

هذه الأسئلة تطرح إشكالية عامة وأساسية من إشكاليات الفكر العربي وهي جديرة بأن يفرد لها بحث خاص.

ما يعنينا منه اليوم هو أن هذا الفكر، في جانبه السياسي، هو غير ديمقراطي، إنه سلطوي متعنّت لا يسمح بالتعبير المغاير ولا يقبل بحرّية الصراع الذي، في رأينا، يجب أن يلتزم حدّ العلم والموضوعية؛ فالصراع الفكري والعقائدي هو ظاهرة صحية ومطلوبة في المجتمع الحرّ وهو منشرط بديمقراطيته ممّا يعني أن الديمقراطية هي مسألة اجتماعية - تاريخية تخضع لقانون النسبية والتحوّل ودينامية الأفعال والرجال.

حكم عام

١ - إن طبيعة المجتمع اللبناني تفرض تنوّع الأحزاب والحركات السياسية العقلانية فيه لأنه مجتمع «أزمات وجدانية» نفسية لا يحلّها غير العقل والإرادة الواعية.

إن عدم وجود الأحزاب العقلانية يزيد الوضع تعقيداً وتكون له إنعكاسات خطيرة على مصير الوطن والشعب.

٢ - تعدّدية الأحزاب تقطع الطريق على القيادة الأوليغارشية أو التحكّم

الفئوي؛ والمجتمع اللبناني بحكم تركيبه السوسيولوجي والإتني والديني يرفض مثل هذه القيادة ومثل هذا التحكّم.

الأفراد والجماعات في لبنان هي في حاجة ماسّة للتعبير عن إرادتها وخصوصاً في هذه المرحلة التاريخية التي توضع فيها صيغ مستقبل كلّ فرد وجماعة.

وحدها الأحزاب المنظّمة تنظيماً عقلانياً هي وسيلة التعبير هذه عن الرأي العام الذي، في حال انعدامه، يؤدّي إلى قيام التحكّم الفئوي.

٣ ـ تعدّدية الأحزاب العقلانية تُسْهم في إخصاب الفكر السياسي وفي إعادته إلى قيادة المجتمع بعدما انقلب عليه الفكر الديني بشقيه الطائفي والمذهبي واستأثر بها قيادةً متزمّتة لا تُبشّر الناس إلاّ بالمصائر السود في دوائر الإنغلاق والقهر والتصفية.

٤ ـ تعدّدية الأحزاب العقلانية تعيد إلى الشعب حقّه في امتلاك قراره من الإقطاع السياسي بمظهريه القبلي والديني الذي استأثر بمواقع السلطة والقرار منذ الإستقلال حتى اليوم.

لقد آن لنا أن نخرج من سيطرة قوى العصبيات التقليدية في انتمائنا الحكْمي إلى حرية الإنتماء السياسي العقائدي المسؤول.

٥ ـ تعدّدية الأحزاب العقلانية تضيّق دائرة الأحزاب الشصانية والبيروقراطية. السياسة، اليوم، هي علم بكلّ ما للكلمة من معنى، وهو علم لا يقوم به فرد مهما عظم ذكاؤه وحسن اطلاعه وارتجاله وحضوره. السياسة اليوم هي علم مؤسّسي وتخطيط ودربة ونضال يومي مفتوح وهو يعبّر عن حاجات المجتمع بأكمله وتنهض به قوى بشرية متحركة جمعتها العقيدة الواحدة والهدف الواحد.

خارج هذه الخلاصات الخمس تبدو عملية التطوير والإنماء السياسي في لبنان صعبة ومعقّدة للغاية. إن هذه الخلاصات تقضي على الولاءات التقليدية التي

كانت قاعدتها الحكْميّة تقوم على الدم والدين والدوائر الإقليمية والتي بدأت تترسّخ واقعاً إرتدادياً قد يتعذّر إلغاؤه بعد بلوغه حدّه الأقصى وبعد أن يصبح تشريعه الدستوري والقانوني أمراً طبيعياً ومطلوباً.

اللبنانيون مدعوون اليوم إلى المشاركة العقلانية في إقرار نظام سياسي جديد، بعيداً عن وهج الشعارات الجذّابة والإرتباطات البدائية والإرتهانات الإقليمية، يكون قادراً على رفع الحواجز الدينية والجغرافية القائمة بينهم، وذلك على أساس من التحضّر السياسي الديمقراطي العلمي.

إنها دعوة مثالية. هذا صحيح. والصحيح أيضاً هو أن الأزمات الكبرى لا تُحَلّ إلاّ بثورة مادية مثالية المنطلق والغاية.

سابعاً : لبنان السلطة الديمقراطية

الديمقراطية هي من المبادىء الأساسية التي تقوم عليها المجتمعات المعاصرة في البلدان المتقدّمة وهي أساس تدبير شؤون الأفراد والجماعات وهي الإطار الذي يوجه قواها في التغيير والتبديل والترقي في اتجاه المستقبل.

المجتمع الديمقراطي هو مجتمع واحد بفضل العدالة، وهو مجتمع المواطنية الحرّة، وهو مجتمع الاتصال والمشاركة.

المجتمع اللبناني غير ديمقراطي. لماذا؟

١ ـ لأنه يعاني الانقسامات القديمة في أشكال جديدة لغياب العدالة.

إنه مجتمع الإمتيازات بين الطوائف وبين الطبقات، حتى داخل كلّ طائفة، وبين المناطق، حتى التي تتوزّع فيها الطائفة الواحدة.

٢ ـ المجتمع اللبناني غير ديمقراطي لأنه مجتمع أفراد لا مواطنين. إنه مجتمع أفراد يلتقون على العصبية أو على الدين أو على المنفعة الخاصة؛ فهو لا يراعي الحاجات الأساسية التي تتطلبها المواطنية، وهي حاجات مادية تحرّر اللبناني من سجن العصبيات القبلية والدينية ومن المنافع الخاصة إلى واحة المواطنية الحرّة التي هي وحدها يجب أن تكون قاعدة تنظيم الجماعات المنتمية إلى وطن واحد:

لا مواطنية من دون حرية شخصية.

ولا حرّية شخصية من دون اكتفاء ذاتي.

والاكتفاء الذاتي هو من الحقوق الطبيعية التي نصّت عليها شرعة حقوق الانسان وهو موضوع يتعلّق بالحرّيات الأساسية.

إن الاكتفاء الذاتي هو شرط حرية التعبير والإبداع، وهو إتمام بناء الإنسان المكتمل الذي لا يعرف الانسحاق، الانسان الحرّ بإعلامه ومكالماته، بإيمانه وإلحاده، بضمانات الشيخوخة والتعليم، بتخفيض الحدّ الأقصى لساعات العمل وسنّ التقاعد، بإصلاح المؤسسات، بالمساواة بين المرأة والرجل في الحياة السياسية والاجتماعية، بالاهتمام بالمعاقين، بتحسين وضع السجون، بالاهتمام بالأبنية والحدائق في المدائن والقرى.... بالطبابة والاستشفاء....

بالقياس على كلّ ما ورد، نسأل:

هل اللبناني حرّ؟!

إنّ كان الجواب بالنفي، وهو في رأينا كذلك، فدليل يُثْبِت لا ديمقراطية المجتمع اللبناني.

٣ ـ المجتمع اللبناني مجتمع غير ديمقراطي لأنه مجتمع الأنانية والانكفاء، وإن بدا ظاهراً وكأنه مجتمع خدمة واتصال، هو كذلك في حدود تأمين المصلحة الشخصية، ومتى تهيّأ له الأمر تَمّ الانقطاع، إن العلاقة السائدة لم تعد «وجدانية» بين أفراد انسانيين اجتماعيين، بل أُخْضِعت لقياس الربح والخسارة حتى في التزاوج والتصادق اليومي بين أفراد لا يتعارفون إلاّ بالأرقام والأشكال الهندسية وخرائط الأرض المفروزة.

من غير الجائز أن نتحدّث في لبنان عن مجتمع ديمقراطي ما لم تمارس فيه الديمقراطية على مستويات خمسة: السياسة، الاقتصاد، الاجتماع، الدين، الإعلام؛ وهذه حاجة لا تضمنها سوى دولة ديمقراطية تستمدّ سلطتها من إرادة الشعب في انتخابات حرّة، وهي حاجةٌ لا تطلب من دولة التوتاليتاريات العقائدية والدينية.

لبنان ـ الدولة هو نقيض هذه التوتاليتاريات. المجتمع اللبناني هو مجتمع أقلّيات «طوائفية» تعاقدت على العيش المشترك في ظلّ دولة مركّبة لا توكل قيادتها لشخص أو حزب أو طائفة أو طبقة أو دين.

ما هي، إذاً، مسؤولية الحكم الديمقراطي في المجتمع التعدّدي؟

إنها، بالطبع، مسؤولية معقّدة ومقيّدة في آن.

الحكم في لبنان ليس عقيدة كلّية توجه الشؤون وتعالج الشجون من منظار فلسفي اجتماعي ـ اقتصادي متكامل.

الحكم في لبنان ليس شخصاً يوجّه الشؤون ويعالِج الشجون من منظار شخصي «كاريسمي» متفوّق.

الحكم في لبنان ليس ديناً يوجه الشؤون ويعالج الشجون من منظار الشرع والأحكام وضرورات الاجتهاد والمقتضي نصاً وتأويلاً. الحكم في لبنان ليس حزباً تولّى السلطة يوجّه الشؤون ويعالج الشجون من منظار أوراق العمل والمقرّرات والبرنامج الرئاسي والآلة الجاهزة. و«السلطة الفعلية» في المجتمع التعدّدي هي سلطة الموالي والمعارض معاً من دون أن يؤدّي ذلك إلى إقامة حكم الرؤوس المتعدّدة، أي أنها سلطة الاعتراف بأهلية كل الفرقاء في الحفاظ على الشأن المصيري، وهي عادةٌ محكومة بقانون التناوب على السلطة الذي هو قياس الأنظمة الديمقراطية الراقية.

التشاور والشرح والاتفاق عناوين أساسية في سياسة الحكم اللبناني، وهي عناوين لا غنى عنها في وطن متعدّد الاتجاهات والميول، وموزّع الغايات والانتماءات.

أما ما يؤسَف له هو أن الحال الطائفية والمذهبية التي تسود المجتمع اللبناني تجعل لبنان عديم القدرة على بلوغ مرحلة التوافق في الوقت الحاضر؛ والفكر السياسي يبدو موزّعاً بين اتجاهات متنوّعة ومتناقضة لا تشترك في معالجة شؤونها

بتعقّل ورويّة، بتفهّم ومحبة واعتراف متبادل بحق الآخر في الوجود الحرّ المتمايز، بل تخوض «حرباً طائفية مذهبية» لا تحدّ من ضراوتها الرغبة في العيش المشترك.

الحقيقة تقال، إن هذه الحال هي بعيدة الجذور في تاريخ لبنان، وفي طبيعة العلاقة بين مجموعاته الطائفية وتكتلاته السياسية:

لقد بات التعصّب قياس «الرجولة الجماعية» و «الإنوجاد» والتصدّي وحماية الذات وتحصينها.

وهذا التعصّب هو في أساس انقساماتنا السياسية فيبدو لنا أن هذه الانقسامات هي حتميات تاريخية ـ طبيعية طبائعية لا حتميات اجتماعية خاضعة لقانون التحوّل والتبدّل. لا خلاص لنا من مقابض هذه الحالة على مستوى الحكم والسلطة والشارع، إلاّ بقيام المؤسّسة الرسمية، المؤسّسة الشرعية وهي مؤسّسة الاجتماع المدني الوحيدة، وما عداها امتداد لتلك الحال.

المؤسّسة المجتمعية نقيض التعصّب التاريخي.

الناس يجتمعون على المؤسسات في المجتمعات الديمقراطية، المؤسسات الشرعية، بالطبع، لا على العصبيات لا على المؤسّسات غير الشرعية. إنهم يجتمعون على دينامية الأحوال المجتمعية المتبدّلة، لا على استنقاعية الحال التاريخية المرضية. لذلك.

إن المؤسّسات الشرعية هي مكتسبات ديمقراطية ينبغي لنا أن نحافظ عليها بعيداً عن اغراءات التعصّب العنصري أو الديني أو المنفعي الخاصّ، وخصوصاً مؤسسات القضاء والجيش والتعليم والإدارة.

إن المواقف السياسية المتشنّجة وليدة هذا التعصّب تتحكّم بالعديد من «القيادات السياسية» وهي، في الواقع، تخدم المنازع اللاديمقراطية والممارسات اللاديمقراطية التي تبني لا ديمقراطية تعاملها مع الآخرين على فكرة مفادها ان

اختلافات اللبنانيين هي أقوى من امكانات توافقاتهم.

إن أصحاب تلك المنازع والممارسات لا يتقبّلون، في الواقع، فكرة التعدّدية الديمقراطية التوافقية.

التوافق الديمقراطي هو قدر اللبنانيين وخيارهم النهائي الذي لا بديل منه مهما طالت حربهم وحرب الآخرين عليهم وعندهم. التوافقية الديمقراطية هي نمط سلوك خاص بالمجتمعات المتعدّدة، يُعْمَل بها، وتبني مؤسساتها الشرعية على قاعدة المعطيات والوقائع المجتمعية.

في مجتمع متعدّد الطوائف والمذاهب والإتنيات لا يجوز الحديث عن الديمقراطية كما هي مطبّقة في المجتمعات الواحدية إلاّ في إطار سياسة علمانية شاملة،

وإلاّ،

من المفضّل الابقاء على صيغة «التعادل الطائفي» المعمول بها على مستوى الحكم والحكومة والمجلس النيابي والإدارة والقضاء والجيش.

إن معالجة الوضع السياسي في لبنان لا تتمّ إلاّ بالاصلاح الديمقراطي العام في بنية النظام اللبناني وايديولوجية هذا النظام وجهازيته. وهذا في المطلق أقرب إلى الشعار منه إلى الواقع. لماذا؟

هل من السهل افراغ كلّ طائفة، إن لم نقل كلّ مذهب، من ايديولوجيتها الدينية ـ السياسية؟!

هل من السهل تحرير كلّ طائفة من «بنيتها التاريخية»؟!

هل من السهل إنهاء عمل أجهزة الطوائف؟!

إن كلّ ذلك ممكن ولكن في إطار اصلاحي عام يتجاوز مسألة إجراء بعض التعديلات في النظام السياسي والإداري إلى اصلاح الدستور إصلاحاً علمانياً جذرياً لا يقف عند حدود إلغاء بعض مواده وهي المواد ٢٤ و٤٩ و٥٣ و٩٥.

الأولى تحدّد عدد النواب وطريقة انتخابهم.

والثانية تحدّد طريقة انتخاب رئيس الجمهورية.

والثالثة تحدّد حق رئيس الجمهورية في تعيين الوزراء وإقالتهم وتسمية رئيس منهم.

والرابعة تحدّد اعتبار سلطات الدولة مكاناً لتمثيل الطوائف. ذلك،

والدولة اللبنانية هي أقرب إلى «دولة اتحاد الطوائف» منها إلى «الدولة الوحدوية»، ولا أقول الدولة الواحدية وثمّة فرق بين الاثنتين.

نحن نتوق إلى إقامة هذه «الدولة الوحدوية» ولكن شرط أن تكون ايديولوجيتها علمانية؛ فكيف تريد من المواطن أن يدين بإيديولوجيا الدولة الوحدوية ويمنع عليه الزواج من أبناء غير طائفته؟

أو كيف تريد من المواطن أن يدين بإيديولوجيا دولة وحدوية والطائفية تنشأ معه في المدارس الدينية؟

إمّا إيديولوجيا الطائفة وإما إيديولوجيا الدولة؛ تلك هي المسألة.

إمّا أن نقبل بإعلان «دولة لا دينية» وهذا لا يعني، بالطبع، عدم احترام الأديان والحفاظ على حرية ممارسة الشعائر والطقوس، في دساتيرها وأنظمتها وقوانينها العامة.

إمّا أن نقبل بالإبقاء على «دولة اتحاد الطوائف» في انتظار امكان الخروج من مرحلة الانتماء القبلي والدخول في مرحلة الانتماء الحضري القومي، أو من مرحلة الانتماء الطائفي إلى مرحلة الانتماء الوطني، أي من كوننا أبناء طوائف، والطائفة مجتمع ديني، إلى كوننا أبناء وطن، والوطن مجتمع مدني. أي، بمعنى آخر، من الطائفية إلى العلمانية، ولا حدّ وسطاً بينهما.

المادة ٢٤ من الدستور اللبناني، مثلاً، تحدّد عدد النواب وطريقة انتخابهم كما

ذكرنا، نحن لا نقول إن ما نصّت عليه هذه المادة هو الأمثل، ولكن نقول للذين يريدون جعل لبنان دائرة انتخابية واحدة، وجعل الشعب اللبناني جسماً انتخابياً واحداً على أساس اللوائح الحزبية والنقابية حيث لا إقليمية ولا طائفية، نقول لهم:

هل بجعل لبنان دائرة انتخابية واحدة نوحّد لبنان؟
هل بجعل الشعب اللبناني جسماً انتخابياً واحداً نوحّد الشعب؟
هل اللوائح الحزبية والنقابية هي التي تخلق الأحزاب والنقابات؟

إنها أشكال توحيدية، نعم، ولكنها أشكال من «التوحيد القسري».

إنها مظاهر ديمقراطية لجوهر ديكتاتورية جديدة وهي ديكتاتورية الطائفة الأكثر عدداً وهي أبشع الديكتاتوريات لأنها تقوم على العصبية الدينية.

أوليست الأحزاب في لبنان، واقعياً لا نظرياً، أحزاباً طائفية؟
أوليس لكلّ طائفة أحزابها وحركاتها وحتى نقاباتها؟

لو كانت «الحزبية العلمانية» لا «الحزبية الدينية» هي قاعدة الانتظام السياسي في لبنان لكانت تلك الطروحات هي الفضلى لا بل هي المثلى.

هذا لا يعني أننا نؤيد القانون الانتخابي المعمول به الآن أو أننا ندعو إلى تثبيت طائفية الأحزاب، ولكن؛ بالنظرة الواقعية إلى حقيقة الوضع السياسي الراهن وقوى الطوائف كما أفرزتها الحرب، نؤيّد:

إما الابقاء على ما نحن فيه. وإما الأخذ بالعلمنة الشاملة.

من المفضّل أن نبقي على «توافقنا الطائفي» من أن نقبل بتغليب طائفة على أخرى باسم العدد فيصير الوطن وطن طائفة واحدة بديل أن يبقى وطن الطوائف المتعدّدة.

إما «التوافق الطائفي» وإما «التوافق العلماني». أن يصير لبنان وطن الطائفة

الأكثر عدداً فأمرٌ له محاذيره ومخاطره حتى على الوجود المادي لا السياسي فقط. وتلك رغبة غير ديمقراطية لأن الديمقراطية في المجتمعات الحديثة لا تعني تغليب الأكثرية على الأقلية بل تعني المحافظة على الأقلّ في الأكثر.

على الجميع أن يفهموا أن لبنان لا يستند إلى عقيدة كلية دينية كانت أو فلسفية أو اجتماعية؛ إنه ملتقى العقائد المتعدّدة التي فرضتها طبيعة تكوينه المجتمعي وهي طبيعة تعدّدية تعاقدية تسعى إلى التكامل في نظام سياسي يضمن لكلّ عدد حقّه في سيادة ذاته وتنمية ذاته وابراز خصوصياته برعاية الدولة الواحدة وضمانتها؛ فالديمقراطية التي تقوم على مبدأ تغليب الأكثرية على الأقلية هي مظهرٌ قبيح من مظاهر الفكر الاحتوائي. لذلك، إن الديمقراطية في لبنان هي في المحافظة على تعددية الآراء والتوجهات في كنف الشرعية وحمايتها وفي سياق سياسة متكاملة متوازنة. سياسة توافقية، يشارك الجميع في وضع مضامينها ومناهجها وغاياتها، وفي السهر على تنفيذها، شرط ألاّ يؤدي ذلك لا إلى هيمنة ولا إلى انفصال.

الهيمنة والانفصال مظهران يتناقضان وأبسط المبادىء الديمقراطية، وهما ثمرة الخلل في التوازن الوطني العام، وهما، بالتالي، من صنع ذهنية فاشية همّها الاستئثار بالكلّ لتبسط هيمنتها أو الاستقلال «بالجزء الذي لها» لتنفصل. وخير من يمثل هذه الذهنية هؤلاء الذين يرغبون في أن يكون لبنان، كلّ لبنان، على هيئتهم ومثالهم وخاضعاً لرغباتهم وإلاّ استقلوا بدويلاتهم وأعلنوا الانفصال. إما الهيمنة وإما الانفصال، فمأزق من مآزق الفكر السياسي اللاديمقراطي.

التوافق هو الصيغة المثلى للتعبير عن الديمقراطية وهو مبنيّ بالضرورة على احترام خصوصيات الجماعات قلّ عددها أم كثر، وهو دليل تحضّر في التعامل السياسي الراقي وعنوانه الانفتاح في اتجاه فهم الآخر لتفهّمه ومن ثمّ للتفاهم معه، على قاعدة «العدل والاعتدال» فالدينامية التوافقية لا تعرف مفردات التطرّف والإنزلاق.

إننا ضدّ أي منهج سياسي احتوائي باسم ديمقراطية الأرقام لأن منهجاً كهذا

يثبّت خصوصية «طائفة العدد الأكثر» ويلغي خصوصيات «طوائف العدد الأقل»،

وإلاّ،

أصبحت السياسة مرتبطة «بالانجاب غير المنضبط» وخاضعة له حكماً؛ وفي ذلك عودة إلى حكم القبائل في الجاهلية، حيث كانت القبيلة الأوفر عدداً تستقطب القبائل الصغيرة وتحتويها إمّا بالإخضاع والإكراه وإما بالترغيب ومنطق الحماية.

يوم نخرج من القبيلة إلى الجماعة بالمفهوم السياسي للكلمة، يوم نخرج من الطائفة إلى الوطن بالمفهوم المدني للكلمة، يومها، تسقط، حكماً، كلّ التحفّظات على «حكم الأرقام الضخمة».

كما أننا، في المقابل، ضدّ أي منهج سياسي انكفائي باسم ديمقراطية النوع - ديمقراطية النوع أساس المبدأ الشوفيني - وسيكولوجيا الخوف، لأنّ منهجاً كهذا يثبّت خصوصية كلّ طائفة على حساب الوطن الواحد؛ فهذا شكل من أشكال الانفصال الشوفيني الذي ما ارتضاه اللبنانيون يوماً نظام سلوك في حياتهم الوطنية العامة.

وعليه،

نحن إلى جانب أي منهج سياسي يحقّق ويصون وحدة لبنان في إطار مبدأ التنوّع.

الديمقراطية إما أن تكون «توافقية طائفية» وهذا هو في رأينا الحلّ المرحلي للأزمة اللبنانية؛ وإما أن تكون «توافقية علمانية» وهذا هو الحلّ النهائي لها.

أما الحديث عن إلغاء الطائفية السياسية وفي الشكل المطروح من دون المساس بالجوهر، فهو مرفوض لأنه ظالمٌ في جوهره وعادلٌ في شكله.

يبقى على اللبنانيين أن يحدّدوا طبيعة مجتمعهم قبل الاتفاق على شكل الدولة والنظام والحكم والقوانين والدستور:

إمّا أن يكون المجتمع اللبناني مجتمعاً دينياً بكلّ ما تتضمّنه هذه الكلمة من أبعاد روحية وفكرية وسياسية واجتماعية يعطي كلّ جماعة دينية الحرية في ممارسة نظام عيشها الخاص وحياتها الخاصة، وهذا يعني العزوف عن فكرة انشاء الدولة الواحدة ويعني، بالتالي، قيام الدويلات الطائفية والمذهبية، وهذا ما هو حاصل اليوم.

إمّا أن يكون المجتمع اللبناني مجتمعاً مدنياً تقوم فيه دولة علمانية لتنظّم شؤون أبنائها كافة بمعزل عن هوية الانتماء الديني.

إمّا لا هذا ولا ذاك، فتلك هي مأزقية الفكر السياسي المتسلّط جوهراً والعادل شكلاً.

نحن لسنا من القائلين بالدولة الدينية،
نحن من الداعين إلى قيام الدولة العلمانية.

إلغاء الطائفية السياسية كما هو مطروح على أساس تعديل أربع مواد من الدستور سيؤدّي حتماً إلى استبدال «دولة اتحاد الطوائف» «بدولة الطائفة الواحدة» وهذا هو منتهى المروق السياسي.

إن «دولة اتحاد الطوائف»، مع رفضنا القاطع لها من حيث المبدأ، هي «أشدّ ديمقراطية» من «دولة الطائفة الواحدة».

هذا هو مأزق الفكر السياسي العلمي الذي يرفض «دولة اتحاد الطوائف» من جهة و «دولة الطائفة الواحدة» من جهة ثانية.
ما هو الحل؟ الحل الديمقراطي، بالطبع.
الحلّ في نظرنا يجب أن ينطلق من الحقائق المجتمعية الراهنة.

إن أبرز هذه الحقائق تعدّدية المجتمع اللبناني الدينية والطائفية والمذهبية.

الحلّ لا يكون إلاّ عن طريقين:
- إما طريق الديمقراطية التوافقية.

- إما طريق الديمقراطية العلمانية.
والأولى هي تمهيد للثانية.
لماذا الحل هو عن هذين الطريقين؟
الجواب هو الآتي:

عدا كونهما الحلّ الديمقراطي السليم، أي بمعزل عن طبيعتهما الديمقراطية إنهما يحفظان وحدة لبنان وهي اليوم المهمّة الرئيسية والغاية الأساسية التي تنهض بها وتتجه إليها أفعال المخلصين.

أيّ ديمقراطية تكون في لبنان مقسّم؟! نحاول الإجابة عن هذا السؤال بالاستناد إلى مفاهيم الديمقراطية الحديثة في المجتمعات المتعدّدة على مستوى الحكم، وبالتحديد على مستوى الحكم في لبنان.

الحكم في لبنان، شأنه شأن الحكم في المجتمعات المتعدّدة، يقوم على مبدأ المشاركة السياسية في صناعة القرار الوطني وفي اتخاذه وفي تنفيذه وفي تحمل نتائجه؛ والشرط في ذلك يتبدّى في وجوه أربعة:

• توافر روح المبادرة والانفتاح لدى الحاكمين.
توافر روح الائتلاف والتصادق السياسي لدى كل الفرقاء في الحكم والحكومة والإدارة.
• لا شخصانية الحكم ولا فئويته ولا حزبيته.
• القبول بسيادة المعرفة والاحتكام إلى العقل والضمير وتغليب المحبّة والتسامح الفكري المتبادل.

إن هذه الوجوه الأربعة هي قياس نجاح الحكم وفاعليته في الممارسة الديمقراطية الصحيحة.

كي نفهم معنى ذلك ننظر إلى طبيعة الحكم والحكومات في لبنان فنجد، من دون مكابرة، أنها تعاني أزمة الديمقراطية، وأن التجارب التي تمت على هذا

الصعيد في تاريخ لبنان السياسي الحديث والمعاصر كانت ناقصة، ويرجع ذلك أساساً إلى غياب هذه الوجوه التي إليها أشرت.

أ ـ الخلاف بين رئيس الجمهورية ورئيس الحكومة والوزراء صار قاعدة من قواعد الحكم. فعرف قاموسنا السياسي مصطلحات المقاطعة والاعتكاف والتعطيل وحكم الرؤوس المتعدّدة.

ب ـ العداء السياسي تحكّم بالنفوس والعقول وبلغ فيها مبلغ التشهير والتجريح والتصفية المعنوية والجسدية. التكتّلات والتجمّعات والأحلاف والجبهات تقوم ثمّ تنفرط بعد أداء «المهمّة».

لا قاعدة معقولة للموالاة.
لا قاعدة معقولة للمعارضة.
القاعدة الوحيدة لهذه الجهة وتلك هي الانتفاع وتأمين المصالح الخاصة وإشباع الأزلام والمحاسيب.

ج ـ العهود حملت من الشخصانية والمزاجية ما يكفي، فكان لكلّ عهد آكلو جبنة وحرّاس مؤتمنون على توزيع المغانم والأسلاب والمناصب.

د ـ المعرفة نُحّيت وتغلّبت سياسة النزوة والارتجال على سياسة التخطيط والتعقل والتروّي؛ تراجعت المحبّة أمام القهر وأخذ العنف مكان التسامح وانهزم الحوار الهادىء لصالح الغريزة الفاجرة.

لا ننكر بالطبع بعض الممارسات الديمقراطية التي عرفها تاريخ الحكم في لبنان وهي، على ضآلة فعاليتها، تبقى رائدة بالنظر إلى ما يحيط بنا من ظروف وحالات خارجية قاسية لها تأثيرها وعدواها في مسيرة لبنان العامة، وخصوصاً في مناهج الحكم وأساليبه وأجهزته، ولها من الطغيان والتعسّف والعنف والبطش بالرعايا ما يكفي لتصير ظواهر مألوفة في تاريخ هذه المنطقة العربية التي أصبح القهر الاجتماعي والسياسي واحداً من أبرز محدّدات واقعها والتي أصبحت الديمقراطية فيها واحدة من أبرز شعارات حاكميها.

بالعودة إلى مبدأ المشاركة في تدبير شؤون الحكم اللبناني ورسم سياساته نقول:

إن المشاركة هي التزام وحق وواجب، قلّما شاركه بعض الناس بوعي من هذه القاعدة. لقد اعتبرها حقاً من حقوقه، وهي كذلك. ولكنه أهمل فيها جانب اللزوم والوجوب.

لقد خرج هؤلاء على قواعد الحكم الديمقراطي وأصوله وأدخلوا عليه بدعاً جديدة كالاعتكاف والمقاطعة والحضور المشروط والاستقالة الموقوتة. إنهم في موقع السلطة وضدّها في آن.

إننا نتساءل ما طبيعة هذه المشاركة؟
ماذا يفعل هؤلاء في السلطة؟
إنهم، في الواقع، يمارسون أبشع أشكال اللامركزيات السياسية على مستوى الحكم بعيداً عن أي مضمون أو شكل دِيمقراطي ويحاولون اقناع الناس أنّهم ضدّها.

لقد عملوا بموجب أحكام الدولة الاتحادية وهم يعلنون تشبّثهم كلّ يوم بالدولة الوحدوية.

لقد تصرّفوا في الحكم وفي إدارة شؤون الوزارات من منطلق أنّهم في ظلّ حكم اتحادي لا وحدوي، فاقتطعوا لانفسهم أرضاً وأقاموا فوقها «سلطتهم الشرعية ولواءهم الشرعي» ونفّذوا فيها مشاريع سياسية وإنمائية وإدارية خاصة، وخاطبوا الكلّ من موقع الاستقلال الذاتي بجزء من أرض الوطن وشعبه.

إن هذه الفوضى الحكومية التي حار بها الشعب جعلتنا نطرح السؤال:

في أي نظام وحدوي ديمقراطي نعيش؟

لقد أقام كلّ وزير من نفسه حكومة.

لقد كان ذلك نتيجة ما هو قائم على الأرض. هذا صحيح. والصحيح أيضاً

أنه وليد الظروف الموضوعية التي ساعدت على نمو الاستعداد للمشاركة في الحكم الاتحادي، وهي نقيض المشاركة في الحكم الوحدوي.

ولو سادت روح الائتلاف أعضاء هذه الحكومة لكانت الحكومة المثلى لتطبيق نموذج الدولة الاتحادية.

لماذا الاختباء العريض وراء الأصابع النحيلة؟

إن الديمقراطية في المجتمع المتعدّد على مستوى المشاركة في الحكم تتمّ عن طريقين لا ثالث لهما:

ـ الحكم الاتحادي.

الحكم التوافقي الوحدوي وهو غير الحكم التوفيقي الواحدي.

الحكم الاتحادي هو صيغة ديمقراطية متقدّمة من المحتوم، في رأي القائلين به، أن ننتهي في لبنان إلى تبنّيها ولكن في ظروف تاريخية ونفسية وثقافية واجتماعية مؤاتية. وهي اليوم غير ذلك.

الاتحادية في المجتمع المتعدّد، في رأي هؤلاء، هي عملية انقاذية. هذا صحيح. والصحيح أيضاً هو أنها قيصرية كما هي مطروحة اليوم في لبنان ولذلك أن نسبة الموت فيه تعادل نسبة الحياة.

الحكم التوافقي الوحدوي هو صيغة ديمقراطية أقلّ تطوّراً من الاتحادية ولكنها، في رأينا، الحلّ الواقعي المطلوب الآن لمشكلة الحكم في لبنان، وهو الحلّ المستند إلى ثلاث قواعد:

١ ـ حكومة ائتلافية موسّعة تتمثل فيها كل الفئات مع المحافظة التامة على ضوابط النظام البرلماني.

٢ ـ النسبية في التمثيل السياسي وتعيين الموظفين وتخصيص أموال الدولة.

٣ ـ الإدارة الذاتية في ميادين الانماء والاعمار.

إن التوافقية، بالأساس، هي دعوة طوباوية. إننا ندرك ذلك؟ ولهذا

اشترطنا في بداية الحديث توافر روح المبادرة والتعاون والتصادق لدى قادة سائر الفئات في المجتمع المتعدّد.

إنها رهان تاريخي، ورهان على أخلاقية الانسان وايجابيته. في حين تبدو الاتحادية صيغة قانونية صلبة أشدّ واقعية وعلمية ولكنها مُفْجعة إن هي طُبِّقَت في ظروف الوطن الراهنة. هذا، فضلاً عن حقيقة واقعنا المجتمعي المختلفة عن حقيقة واقع المجتمعات المتعدّدة المعروفة في أوروبا وغيرها:

المجتمع اللبناني مجتمع مركّب.

المجموعات البشرية فيه لا تتفارق إلى حدّ الانفصال كي تكون الصيغة الاتحادية هي الوحيدة في تحقيق أمنه وسلامه. وهي لا تتناغم إلى حدّ الامّحاء كي تكون الصيغة الواحدية هي الوحيدة في تحقيق أمنه وسلامه. كثيرة هي حدود التداخل بين هذه المجموعات لدرجة تسمح لنا باعتبار الصيغة التوافقية هي الفضلى في تحقيق أمنه وسلامه.

إن الحكم باسم الاقلية النوعية هو شوفينية مستهجنة.

إن الحكم باسم الأكثرية العددية هو تحكّم ضاغط واحتوائي غير مقبول.

لذلك.

إن التوافقية في المجتمع المتعدّد هي الأصلح لأنها تقوم على قاعدة تغليب الرأي الذي يقارب الاجماع.

فالتوافقية هي نقيض العزل. إنها تتسم بايجابية تفهّم الآخر وقبوله والاعتراف بحق اشتراكه في اتخاذ القرار على مستوى الحكم.

التوافقية هي الحلّ في لبنان لأنّ النظام اللبناني ليس نظاماً رئاسياً مفتوحاً. فالقائد الفرد أو زعيم الحزب والجماعة والطائفة لا يصلح للحكم التوافقي.

السلطة في لبنان لا يمكن أن تكون في يد شخص.

ولكن،

هذا لا يعني أننا إلى جانب « رئاسة جماعية ».

« فالرئاسة الجماعية » هي اتحاد قوى ومراكز نفوذ وهي امكان تفكّك بنيوي دائم.

إننا ندعو إلى تطوير النظام اللبناني بتأكيد فصل السلطات عملياً لا نظرياً وبتحديد صلاحيات رئيس الجمهورية ورئيس الحكومة والوزراء التحديد النهائي والصارم، لئلا تبقى الممارسة في الحكم رهن الأمزجة والتقاليد والاعراف.

نحن نرفض أن تتحوّل رئاسة الجمهورية في لبنان إلى « رمز وجداني » هاجع في أذهان الشعب من « ماضويات الوحدة الوطنية »، أو « أداة توازن » يبرز دورها في إدارة الأزمات الكبرى.

لا نرضى لرئيس الجمهورية هذا « الدور الحيادي ».

كما أننا، بالمقابل، نرفض أن تتحوّل رئاسة الحكومة في لبنان إلى رئاسة ديوان، والوزارة أمانة سرّ بمهمّات إدارية.

والدعوة إلى أن يكون رئيس الجمهورية أو رئيس الحكومة أو الوزير بلا لون ولا مذاق ولا رائحة هي دعوة غير واقعية وغير عملية وبخاصة في مجتمع متعدّد وهو مجتمع سياسي أصلاً.

إن التمثيل الفعلي هو شرط التوافقية من دون أن يؤدي ذلك إلى إحلال « المجلس الاتحادي » محل مجلس الوزراء. والضمانة هي في فصل السلطات وفي تحديد الصلاحيات كما ذكرنا.

المجتمع اللبناني هو مجتمع أقلّيات والديمقراطية التوافقية على مستوى الحكم والسلطة والإدارة والجيش والقضاء تؤمن لها الحماية السياسية اللازمة في المرحلة الراهنة.

الاستقرار الذاتي، الاطمئنان إلى المصير، هو المطلوب في هذه المرحلة. وبعد

أن يتم لكلّ الجماعات صار بالإمكان تطوير الصيغة التوافقية في اتجاه ديمقراطي اتحادي وهو الاتجاه الأرقى في المجتمعات المتعدّدة دينياً وطائفياً ومذهبياً وثقافياً وإتنياً، ومن ثمّ باتجاه ديمقراطي علماني، وهو الاتجاه السياسي الأمثل للقضاء على الروح التصادمية التي هي من طبيعة تكوّن المجتمعات المتعدّدة.

نفهم من هذا الكلام أن ثمّة ثلاث مراحل يجب أن تمرّ فيها صيغة الحكم في لبنان الديمقراطي:

١ ـ صيغة الحكم التوافقي وقاعدته النسبية.
٢ ـ صيغة الحكم الاتحادي وقاعدته التوازن أو التعادل.
٣ ـ صيغة الحكم الديمقراطي العلماني وقاعدته التنافس والأهلية.

وهي، في نظرنا، ثلاث صيغ متكاملة في إطار التدرّج التاريخي للشعب اللبناني وحسّه بضرورات العيش المشترك في خطّ المصير الواحد.

إن صيغة العام ١٩٤٣ جمعت فيها جوانب عدّة من هذه الصيغ الثلاث فهي توافقية واتحادية وعلمانية من حيث المبدأ، ولكنها لم تكن كذلك من حيث التطبيق فبدت غير عملية وغير ديمقراطية، حتى ليصحّ القول فيها: إنّها صيغة السلبيات المتبادلة». وذلك لا يعود إلى عطب بنيوي فيها بمقدار ما يعود إلى خطأ منهجي في تطبيقها، وإلى عدم اقتناع عدد كبير من اللبنانيين بجدواها التاريخية وإن اقتنعوا بجدواها المرحلية. وهي، بالواقع، صيغة فذّة من حيث تنسيق العلاقة المتوازنة بين الطوائف التي يتشكّل منها المجتمع اللبناني، وهي، ككلّ صيغة سياسية، منشرطة بحكم التطوّر التاريخي والتبدّل الاجتماعي والعلمي.

أما اليوم فإن الحلّ الديمقراطي يكون بتطوير هذه الصيغة لا بنسفها وذلك لجعلها أكثر ملاءمة واستجابة لضرورات المرحلة بحيث تصبح أشدّ تأميناً لمصالح الفئات المتعاقدة عليها وبذلك نكون قد أقمنا صيغة الحكم الديمقراطي التوافقي.

إن تحطيم الصيغة هو تحطيم الدولة وتقسيمها إلى دويلات منفصلة التكوين على قاعدة إعادة توزيع التجمّعات الطائفية والمذهبية والإتنية؛ والفرز الديمغرافي الذي تمّ على امتداد سنوات الحرب ولا يزال هو عملية تهجير الجماعات إلى

المناطق الأكثر ملاءمة وتجانساً ؛ وهي عملية تبادل سكاني تحلّ مشكلة الأقليات في المناطق. إن دعاة هذا التبادل يجدون في ذلك تجنّباً مستقبلياً للصراعات الداخلية والحروب الأهلية ؛ فالاستقرار السياسي يتمّ في رأيهم عن طريق خلق مثل هذه الدوائر الجغرافية ـ البشرية المنعزلة المحصّنة ذاتياً ضدّ أيّ اختراق خارجي محتمل.

لست أدري إلى أي حدّ يمكن أن تكون هذه الطائفة أو تلك متجانسة ضمن الدائرة الجغرافية الواحدة!

إلاّ إذا كان التجانس سيفرض بالقوة!
ساعتئذ تكون متجانسة، بالطبع، ولكن بظلم وإكراه وعنت.
المجتمع المتجانس قسراً هو مجتمع غير ديمقراطي.
الحرية الشخصية فيه شعار ساقط.
باسم التجانس والانضباط العام وجبه الاختراقات الخارجية تُمَارس، حكماً، لعبة الاحتواء و «إزالة النتوءات» وتنقية الصفوف «وقهر العناصر غير المنضبطة».

وهكذا تصبح ديمقراطية المجتمع المتجانس المصفّى والمعزول عديلة لا ديمقراطية المجتمع المتعدّد الكثيف والمتداخل. والنقلة تكون قد تمت فقط من حكم اللاديمقراطية الفوضوية إلى حكم اللاديمقراطية المنظّمة وهو ما يعرف في القاموس السياسي الحديث بالارهاب المنظّم: والتنظيم على هذا المستوى هو أشدّ شراسة من الفوضى؛ فالفوضى حال مفتوحة على تسريبات وهروبات معيّنة. أمّا التنظيم فحال مغلقة، حال امتلاك وامساك وضبط ومراقبة شديدة.

إن سيطرة الحال المنظّمة على الناس داخل الدائرة المتجانسة تخلق أوضاعاً نفسية متأزّمة نتيجة الخوف من أي اقتحام خارجي طارىء ونتيجة تعذّر الامتداد خارج الدائرة متى ضاقت بساكنيها ونتيجة تهيّؤ امتثالي دائم للدفاع عنها.

إن صيغة الدولة اللبنانية التي اتفق اللبنانيون على إقامتها عام ١٩٤٣ هي صيغة مفتوحة تتلاءم مع أوضاع الناس حسب انتشارهم فوق جغرافية لبنان بكامله، ولو قُدّر لها أن تُطَبّق فعلاً في معزل عن الضغوطات الخارجية والإستجابة لحركة التجاذب الاقليمي لانتهت إلى خلق مجتمع سليم ومعافى وغير خائف وغير متردّد، مجتمع ديمقراطي بكلّ ما للكلمة من معنى.

أما الصيغ البديلة، وبخاصة صيغ «الدويلات» القائمة فوق أنهار الدم وجبال اللحم وجسور الجماجم وبوابات الأنين، فهي صيغ مغلقة قدر الناس فيها هو التأكل الداخلي والموت البطيء.

الاكتفاء الذاتي هو شرط الاقتطاع.

فأين هي الاقطاعة التي تصلح لقيام الدويلة؟!
وهي إن صَلُحت سياسياً بعد «تطهيرها» تبقى غير صالحة لجهة الاقتصاد والاجتماع والثقافة والأمن.
وعليه،
تبقى صيغة «لبنان الدولة الواحدة»، على هناتها، أفضل من صيغة «لبنان الدويلات المتعدّدة» القائمة على حدود القهر والحديد والنار وبوّابات العبور المذلّة.

حكم عام

الديمقراطية التوافقية التي إليها ندعو على مستوى الحكم في الدولة الواحدة، تستدعي تعاون القادة وتعاليهم فوق الانقسامات والنزاعات التزاماً منهم بصيانة وحدة الوطن والأرض وذلك بروح العدل والاعتدال والتسامح الفكري.

فالاستقرار الأمني يستوجب استقراراً سياسياً.
والاستقرار السياسي لا يتمّ إلاّ بتوافق القيادات في حكومة ولا يعتمد أعضاؤها الاسلوب التناوئي في تدبير الشؤون العامة حفاظاً منهم على المصالح

الفئوية والإقليمية ورغبة منهم في ترسيخ واقع الاقطاعات المنفردة.

إن أشدّ ما نحتاج إليه اليوم هو حكومة ائتلاف لا نستثني أحداً من حقّ اتخاذ القرارات المصيرية.

وحكومة الائتلاف هي غير حكومة التمثيل الأكثري.

إن حكومة التمثيل الأكثري في المجتمع اللبناني تناقض المعنى التوافقي للديمقراطية.

إن حكم التوافق يتكوّن من كلّ الفئات على قاعدة التمثيل النسبي الذي يوفّر للجميع دوراً في صنع القرارات المصيرية.

الائتلاف اليوم هو مبدأ توافقي يفرضه واقع الجغرافية الطبيعية والبشرية والسياسية كما أفرزتها الحرب.

إن صيغة ١٩٤٣ التوافقية منحت اللبنانيين نظاماً سياسياً امتاز باستقرار ديمقراطي نسبي بالرغم من النواقص في مؤسسات هذا النظام وبالقياس على سائر «الديمقراطيات» في المنطقة العربية كلّها.

إن الفكر السياسي في لبنان مدعو اليوم إلى إعادة نظر في نقده الصيغة اللبنانية التي تعتبر بحقّ صيغة توافقية ديمقراطية إن عرفنا كيف نطوّرها وكيف نطبّقها في مؤسساتنا بروح تعاونية صادقة لا باطنية فيها ولا استئثار. وهي على أي حال أفضل بكثير مما هو مطروح وقائم لأنّها ضمانة حقوق وحرّيات.

١ - اللبنانيون ومسألة الولاء للوطن

إن الفكرة السائدة في أوساط المسيحيين في لبنان هي أن ولاء المسلمين للوطن اللبناني هو غير تام أو غير موجود، أصلاً، عند البعض منهم. قد يكون في الأمر وجه من المغالاة الواسعة والحكم الجائر، والجزم في أمور كهذه يجب أن يكون

ناتج الترصّن والتعقّل كي لا يضيّع على المسيحيين موجبات التفهم الواقعي وأصوله لشركائهم في الوطن.

لذلك،

لا بد من العودة إلى تاريخ لبنان الحديث والمعاصر، وبالتحديد إلى فترة ١٩١٨ - ١٩٢٠ للوقوف الصحيح على حقيقة الموقف الاسلامي إزاء قيام الدولة اللبنانية ضمن حدود لبنان الكبير، وفي هذا الصدد، نشير بضرورة العودة إلى الدكتور عصام خليفة أحد أساتذة التاريخ في الجامعة اللبنانية في كتابه الذي هو بعنوان: «الحدود الجنوبية للبنان بين مواقف نخب الطوائف والصراع الدولي ١٩٠٨ - ١٩٣٦» من الصفحة ٤٩ إلى الصفحة ٥٤. من هذه الصفحات، نتبيّن أن «أكثرية النخب الاسلامية وقفت إلى جانب دمج لبنان مع الداخل السوري وتحت ظلّ الحكم الفيصلي». ولكن هذه الأكثرية لم تمنع بعض المسلمين من المطالبة بالحدود الطبيعية والتاريخية للبنان وخصوصاً مسلمي الجنوب اللبناني:

«إننا نطلب الانضمام إلى لبنان فراراً من خطر الصهيونية، فلا نريد أبداً أن نلتحق بفلسطين وإن خفنا أبناء اسرائيل فلا لوم، فإن أميركا الغنيّة القويّة الحرّة خافت الياباني وأغلقت في وجهه أبواب بلادها. وفلسطين كصور أرض زراعية فلا يمكن أن تكون سوقاً لنا ولانذكر أننا أخذنا منها أو أعطيناها في زمن من الأزمان ثم ان أخلاقها وعوائدها تختلف كثيراً عن أخلاقنا وعوائدنا فلا يكون بيننا امتزاج وسلام». (ص ٥٠).

نثبت هذا المقطع من العريضة التي قدمها سكان قضاء صور من شيعيين ونصارى إلى «مجلس الأربعة ومؤتمر السلام» لما فيه من دلالات واضحة على أن وعي الجنوبيين لمدى خطر الصهيونية عليهم ليس ابن البارحة. لقد وجدوا في انضمامهم إلى لبنان الكبير، بحدوده التاريخية والطبيعية، درءاً لهذا الخطر وتلازماً اقتصادياً وائتلافاً اخلاقياً وعوائدياًيمكنّهم من العيش بامتزاج وسلام مع بني قومهم اللبنانيين.

وثمّة تقرير عن مواقف بعض وجهاء منطقة بعلبك يشير إلى وقوف ٦٠ مختاراً من المنطقة من متاولة ومسيحيين مع الانضمام إلى لبنان الكبير.

لقد قابل هذا الاتجاه الشيعي المطالب بالانضمام إلى لبنان الكبير اتجاه معارض يطرح مطلب وحدة سوريا بحدودها الطبيعية التي تضمّ قسميها الجنوبي ـ فلسطين ـ والغربي ـ لبنان ـ. مع قادة هذا الاتجاه عبد الحسين شرف الدين والشيخ حسين مغنية.

« كما أن مؤتمر الحجير الذي حضره عينة كبيرة من وجهاء الشيعة في الجنوب من أهل دين وسياسة وأدب وقادة مقاتلين، فقد قرّر الانضمام للوحدة السورية والمناداة بفيصل ملكا ».

وهذا ما يؤكده الدكتور خليفة بالاستناد إلى وثائق وزارة الخارجية الفرنسية.

أما لجهة الدروز، فقد عرفنا عندهم قادة أيدّوا لبنان الكبير أمثال نسيب جنبلاط ومحمود جنبلاط وتوفيق ارسلان وفؤاد عبد الملك وشيخا العقل يقابلهم قادة آخرون مؤيّدون لفيصل أمثال عادل ارسلان ورشيد طليع والأمير أمين ارسلان ومصطفى العماد:

« كما أن مندوب الدروز في مجلس الإدارة امتنع عن المشاركة في الاجتماع الذي اتخذ فيه توصية باستقلال لبنان التام ».

أما لجهة السنّة، فقد كانت قياداتهم بأكثريتها الساحقة مؤيدة لوحدة سوريا الطبيعية ان كان ذلك تحت الوصاية الفرنسية ـ والأقلية كانت إلى جانب هذا الاتجاه ـ وان كان ذلك تحت لواء فيصل ـ والأغلبية كانت إلى جانب هذا الاتجاه.

نفهم من كل ما تقدّم، ان إرادة المسلمين شيعة وسنّة ودروزاً لم تكن واحدة لا لجهة قيام لبنان الكبير ولا لجهة دمجه مع الداخل السوري تحت ظلّ الحكم الفيصلي.

فالخلاف حول مسألة الاستقلال والدمج قائم بين الطوائف المحمديّة الثلاث وداخل كل طائفة باستثناء الطائفة السنية، فالأمر لديها محسوم لجهة الحاق لبنان بسوريا الفيصلية ـ وهذا هو رأي الأكثرية ـ أو الحاقه بسوريا المحمية الفرنسية ـ وهذا هو رأي الاقلية ـ.

لعلّ هذا الاندفاع السنّي باتجاه الداخل السوريّ هو الذي كان وراء الاعتقاد « بلا ولائية » المسلمين للوطن اللبناني المستقل. وفي ذلك ظلم تاريخي « لبعض الشيعة والدروز وجبت إزالته ».

أما لجهة المسيحيين، فالموقف هو كذلك لم يكن محسوماً لصالح لبنان الكبير كما يظّن البعض جهلاً أو كما يريد أن يؤكد البعض الآخر رغبة منه في التجاهل:

من المطالبين بالحدود التاريخية والطبيعية للبنان البطريرك الياس الحويك، داوود عمّون، المطران عبد الله خوري، اميل اده، يوسف الجميّل، يوسف السودا، خير الله خير الله، نعوم مكرزل، ألفرد سرسق، ميشال تويني، بيار طراد، ميشال شيحا، المطران مبارك، جورج ثابت... وهو بالواقع التيّار الغالب.

غير أن بعض النخب المسيحية كان ذات توجّه اندماجي سوري أمثال شكري غانم وعبد الله صفير باشا والدكتور أيوب ثابت، أمين الريحاني، جبران، نعيمة وهم من « اللجنة المركزية السورية ». ميشال بك لطف الله، يعقوب صروف، فارس نمر، سليم سركيس، نقولا حداد، شبلي الشميّل، وهم من « حزب الاتحاد السوري »... جورج خير الله، فيليب حتيّ وهما من « جمعية سوريا الجديدة ».

ومن مؤيدي مشروع فيصل في تحقيق الوحدة السورية بما فيها فلسطين، نذكر: سعيد عمّون، اميل يزبك، ابراهيم ثابت، الشيخ فريد الخازن واميل خوري واسكندر عمون ويوسف اسطفان وابراهيم نجّار.

« زد إلى ذلك، فقد حمل فيصل مذكرة ممهورة من بطريرك الروم الارثوذكس ورئيس طائفة البروتستانت لتمثيلها أمام مؤتمر الصلح ».

وهذا ما يؤكده كذلك الدكتور خليفة بالاستناد إلى وثائق وزارة الخارجية الفرنسية.

زد على هؤلاء أسماء بعض المثقفين المسيحيين أمثال: أسعد داغر ويوسف نمور وتوفيق مفرّج وجورج حرفوش ورشيد نفّاع ومراد غلمية ووديع أبو رزق.

نذكر هذه الأسماء وفي جعبة التاريخ العدد الوافر منها كي نؤكّد أن مسألة الولاء من الوجهة التاريخية وخصوصاً في هذه الفترة من تاريخ لبنان ١٩١٨ - ١٩٢٠ ليست حكراً على طائفة بل أنها مسألة وطنية وقومية مطروحة على ذاكرة جميع الطوائف في لبنان، ونذكرها، بالتالي، كي لا يبقى الفكر السياسي في لبنان أسير التعميمات القاطعة والجازمة التي لا تخلو من الشطط، لجهة الولاء للوطن، على قاعدة:

المسيحي ولاؤه للوطن اللبناني،
المسلم ولاؤه للوطن العربي، أو للعروبة.

هذه هي المعادلة الخاطئة، وهذه هي بالواقع مأزقية الفكر السياسي في لبنان التي أظهرت أن المسيحي هو نقيض المسلم ولبنان نقيض العرب والعروبة.

وعليه، إذا، لا توافق بين اللبنانيين ولا تآلف بين لبنان والعرب، ما هو الحل ؟!

هذه هي أطروحة الفكر السياسي التبسيطي ولو أن أصحابه أعادوا النظر في مسألة الولاء بأكثر واقعية ودقّة وجديّة لعدّلوا الكثير من مواقفهم الأساسية الداعية إلى تقسيم الوطن، أو إلى إعادة النظر بحدوده.

إن الموقف من لبنان الكبير لم يكن موقفاً طائفياً بل وطني شارك في صياغته العديد من قطاعات الشعب اللبناني الواسعة وزعماء وقياديّون ومثقفّون من كل

الطوائف، وهؤلاء يشكلون الإرادة اللبنانية التاريخية والمراهنة لا زالت عليها في قيام الوطن من محنته.

أن يقرأ التاريخ قراءة طائفية شيء وأن يقرأ قراءة وطنية شيء آخر. القراءة الطائفية هي قراءة تصنيفية قطعية وحاسمة وهي تصنّف الناس والأحداث على قياس الطوائف المنعزلة بحيث يتعذر عليها التقاط خيوط التداخل بينها على مستوى السياسة والاقتصاد والاجتماع.

لذلك،
هي تقول بموت الوطن وتعمل على إقامة « وطينات » الطوائف فوق أشلائه.
في حين،
إن القراءة الوطنية هي قراءة انتقائية بحيث أنها تنتقي الناس والأحداث على قياس الطوائف المتواصلة المتوافقة بحيث يسهل عليها التقاط خيوط التداخل بينها على مستوى السياسة والاقتصاد والاجتماع.

لذلك،
هي تقول بامكان إعادة بناء الوطن كاملاً وتاماً في ذاته واحداً لجميع أبنائه وتنوّع شعبه وتراثاته.

هذا، وان قراءة وطنية لتاريخية الولاء تبرز لنا أن الولاء هو نقطة إلتقاء أو تقاطع مركزي بين جميع الطوائف في لبنان. قد تكون هذه الطائفة أو تلك أشد قرباً إلى هذه النقطة أو أشد بعداً عنها في مرحلة تاريخية معيّنة أو في أخرى، في موقف سياسي محدّد أو في آخر، وذلك بفعل مؤثرات خارجية وداخلية.

أين هي الطائفة الوحيدة في لبنان التي احتلّت هذه النقطة ولم تبتعد عنها ولو مرة واحدة في تاريخ تعاملها اليومي مع الشؤون الوطنية العامة ؟!
لقد أظهرت الحرب أن غالبية اللبنانيين من جميع الطوائف جنحوا في اتجاه الابتعاد عنها ولو بدرجات متفاوتة ولأسباب موضوعية. لذلك، إن الشك يكاد يراود الكثير من اللبنانيين في امكان بقاء الوطن.

الجميع مدعو اليوم إلى الانشداد في اتجاه الاقتراب من نقطة الالتقاء المركزي وفي التجاوب معيار الوطنية الصادقة والولاء الصحيح.

الولاء للوطن هو حدّ استراتيجي، هو أفق أعلى، لا يجوز لأية طائفة أن تخترقه لأي سبب مهما عظم شأنه. أما وقد خرقناه جميعاً، ولو بنسب متفاوتة، فجميعنا مدعو إلى التزام هذا الحدّ لكي يبقى الوطن واحداً لجميع بنيه.

ربّ معترض يقول أن ما تدعون إليه هو أقرب إلى الحلم منه إلى الواقع وهو، بالتالي، يصلح لأن يكون نمطاً رائعاً لقصيدة سريالية بدليل ان القناعة الراسخة في أذهان الناس، نتيجة ما حلّ بهم من ويلات وكوارث بسبب «هذا الوطن الواحد»، هي على اتساع وثبات وكل يوم تستدعي ضرورة الفرز وتركيز الكيانات الطائفية، بدليل أن «الحالمين» بالوطن الواحد باتوا قلّة غير فاعلة.

ردّنا عليه هو أن تاريخ الشعوب والاوطان هو من صناعة ديناّمية القلّة النوعية وارتباطها الجدلي بحركيّة الواقع المتبدّل اقتصادياً واجتماعياً وسياسياً. وثمّة تبدّلات أساسية في لبنان تمت على هذه المستويات الثلاثة ومتى تهيأت لها قنوات الاتصال بدينامية النوع، وهي قنوات لن تتهيأ إلا في ظل الحرية والديمقراطية، أحدثت تحوّلاً كبيراً في مسار الفكر السياسي وأسقطت مشاريع إقامة «الوطينات» ـ أفضل من كانتونات ـ على حساب وحدة الأرض والدولة.

إن قياس الولاء التام هو درجة الايمان المطلق بقدرة الوطن الواحد على النهوض من الكبوة.

هذه هي الحقيقة الأولى.

والحقيقة الثانية هي أن هموم اللبنانيين كثيرة وجميعها يتعادل في درجة الأهمية ولكن يبقى همّ التخلص من الاحتلال الأجنبي في رأس هذه الهموم. أن يعي اللبنانيون ضرورة الافلات من دائرة التبعية فذلك يعني أن ولاءهم أصبح للوطن. إن صوت الدعوة إلى التقاء اللبنانيين يبقى صدى ضارباً في واد سحيق ما لم يدرك الجميع أن الولاء للوطن هو نقطة الارتكاز والانطلاق في مسيرة

التوافق. الولاء هو واسطة العقد متى انحلّت، توزّع اللبنانيون ولاءات على القوى الاقليمية أقربين وأبعدين وذلك بادّعاء مسوّغات ثلاثة:

ـ المدى الروحي والثقافي
ـ المدى المادي والاقتصادي
ـ المدى الأمني وضرورات البقاء.

والحقيقة الثالثة هي أن الخلافات والنزاعات بين الأفرقاء قد تسوّى، قد تجد لها شكلاً من أشكال الاتفاق، ولكن الخلاف الأساسي هو خلاف هذا الفريق أو ذاك مع الوطن، إنها مسألة ولاء، إنه عطب وجداني وتراثي عميق. إنها قضية انتماء وهوية.

والحقيقة الرابعة هي أن الولاء للوطن لا يعني بالضرورة ولاء للسلطة الحاكمة أو للنظام السائد أو لهذا النهج السياسي المتبّع أو ذاك. إن الفكر السياسي المنطلق من موالاته للسلطة ولأشكال النظام وللمنهج السياسي هو غير ثابت وغير تام وغير مطلوب، حكماً، ومن غير الجائز تعميمه على جميع المواطنين لأن في ذلك ضرباً للديمقراطية وللحرية في الصميم. إنه ايديولوجيا. أما الفكر السياسي المنطلق من ولائه للوطن ولهويته التاريخية ولثوابت تميّزه وفرادته ودوره هو ثابت وتام ومطلوب حكماً ومن الواجب تعميمه على جميع المواطنين لأن في ذلك عين المواطنية الحق واكتمال الهوية بين المواطن والوطن. إنه عقيدة.

لذلك،
نفضل استعمال لفظة الموالاة للسلطة واستعمال لفظة الولاء للوطن وثمّة فوارق أساسية بين المصطلحين في معاجم الفكر السياسي.

ونؤثر بالتالي، استعمال لفظة ايديولوجيا لجهة الفكر السياسي الموالي واستعمال لفظة عقيدة لجهة الفكر السياسي الولائي.

منذ عام ١٩٤٣ حتى اليوم والأمر ملتبس على بعض المسيحيين، فمن عارض السلطة أو تعرّض للنظام طعن في ولائه. وهذا واحد من مأزق الفكر السياسي

لديهم. لقد ساووا الوطن بالدولة وبالحكم وبالنظام وبرجل السلطة، وكل خارج على الدولة وثائر بوجه السلطة والحكم وداع إلى اسقاط النظام، هو، بالضرورة، في قفص الاتهام، في خانة الذين لا ولاء وطنياً عندهم، مما أفسح في المجال أمام شركائهم في الوطن لاتهامهم بالاستئثار والهيمنة والتسلّط واحتكار المواقف الوطنية، وأجروا فيهم المثل القائل: من الحبّ ما قتل.

منذ عام ١٩٤٣ حتى اليوم والأمر ملتبس على المسلمين، يعارضون السلطة وهم فيها، يتعرّضون للنظام وهم داخله، وهذا واحد من مأزق الفكر السياسي لديهم. مأزقهم أنهم تجاوزوا مفهوم الوطن ولم يحدّدوا علاقتهم به بالاستقلال عن الدولة والنظام والسلطة. لقد تعاملوا مع الوطن من خلال تعاملهم مع هذه المفاهيم الثلاثة وأحياناً لا بل في غالبية الاحيان، مع رأس الدولة، أي من خلال تعاملهم مع رئيس الجمهورية، مما أفسح في المجال أمام شركائهم في الوطن الطعن بولائهم للوطن الولاء التام والناجز والنهائي.

نفهم مما تقدّم أن المعادلة غير متوازنة بين اللبنانيين على مستوى مفهوم الولاء الوطني.

الفكر السياسي لدى بعض المسيحيين يركزّ على ولائه للوطن ويظهره في الدفاع عن النظام والسلطة والحكم والحاكمين.

الفكر السياسي لدى بعض المسلمين يركزّ على الرغبة في الولاء لنظام غير النظام القائم ولسلطة غير السلطة القائمة ولحكم غير الحكم السائد، وانطلاقاً من هذا الولاء للنظام الجديد والسلطة الجديدة والحكم الجديد قد يعلن ولاءه للوطن، أي، ما دام المسلم، في رأي هذا البعض، داخل نظام غير اسلامي، وسلطة غير اسلامية، وحكم غير اسلامي لا يشعر بالولاء للوطن.

نستنتج المعادلة الآتية:
الولاء للوطن هو سبب الولاءات كلها لدى بعض المسيحيين.
الولاء للوطن هو نتيجة الولاءات كلها لدى بعض المسلمين.

والمسألة هي أن ولاءات المسلمين لا يمكن أن تكون إلاّ لما هو اسلامي المقتضى والهويّة والتوجّهات.

الحكم هو الأساس بالنسبة إلى المسلمين، الحكم مطلب اسلامي تتفرّع منه سائر المطالب، فالمسلم لا يشعر أنه في وطنه إلا في ظلّ حكم مسلم. بقدر ما يعزّز المسلمون مواقعهم في السلطة بقدر ما يشتّد ولاؤهم للوطن. وبقدر ما تضعف مواقع المسيحيين في السلطة، بقدر ما ينتابهم الخوف على الوطن الذي يعتبرونه وطن المسيحيين من دون أن يكون وطناً مسيحياً. مأزق الفكر السياسي لدى المسيحيين أنهم ربطوا استمرارهم في السلطة باستمرار الوطن.

لنطرح «السؤال ـ المأساة»، ولنكن صريحين الصراحة البلهاء التي باتت ضرورية هذه الأيام لابراز جوانب مأسوية خفيّة في طوايا النفوس والاذهان:

هل يبقى ولاء المسيحيين للوطن ولاء تاماً حال نجاح المسلمين في إقامة الحكم المسلم؟!
بمعنى آخر، هل يبقى شعور المسيحي هو نفسه لجهة تعلّقه بهذا الوطن؟!

إن طبيعة الفكر السياسي السائد في لبنان تحدد في إطار العلاقة بين اللبنانيين والسلطة أو الحكم لا بين اللبنانيين والوطن بمعزل عمّن يكون في سدّة الرئاسات ومراكز القيادة والتوجيه، مما يدفعنا إلى استخلاص أمرين اثنين:

- الصراع في لبنان هو صراع على السلطة ومركزية القرار.
- الولاء للوطن صار ضرباً من ضروب المكاشفات الرومنطيقية العالقة وهماً في ذاكرة الأجيال.

إن مأزقية الفكر السياسي لدى المسلمين هي في مدى قدرة هذا الفكر على الارتفاع من مستوى العلاقة بالسلطة إلى مستوى العلاقة بالوطن. إن تعذّر عليه ذلك، تأكّد لنا أن مشكلة المسلم هي مع الوطن وليست مع «نظام الامتيازات».

إن مأزقية الفكر السياسي لدى المسيحيين هي في مدى قدرة هذا الفكر على

التمييز بين الوطن والسلطة. إن تعذّر عليه ذلك، تأكّد لنا أن مشكلة المسيحي هي مع السلطة وليست مع الوطن.

كل ذلك يضع المسلمين والمسيحيين أمام السؤال الكبير: إلى أي حدّ هم مؤمنون فعلاً بلبنان الذي تعاقدوا عليه لا بلبنان الذي يسعى كل فريق إلى تركيزه بعد إلغاء التعاقد؟!

إن كان المسيحيون، إلاّ القلّة القليلة، قد حسموا الأمر لجهة المحافظة على وطن التعاقد وأخضعوا السلطة والنظام لأحكام التعديل والتطوير والتبديل، فإن بعض المسلمين أجاب عن السؤال وجوابه كان لصالح لبنان التعاقدي، لبنان التوافق، وذلك في مواقف وتصريحات وخطب وبيانات عديدة، نقف اليوم فقط عند نصّ البيان الصادر عن اللقاء الاسلامي حول «ثوابت الموقف الاسلامي» بتاريخ ٢١ أيلول ١٩٨٣.

وبعد أن يؤكد البيان جملة حقائق أبرزها قواعد العيش المشترك بين الطوائف والفئات وعدم الإرادة في تحقيق الذاتية الاسلامية على حساب الذاتية الوطنية اللبنانية من دون أن يؤدي ذلك إلى تذويب الذاتيات الخاصة، يعلن ذاك البيان الثوابت ومنها الثابتة الأولى التي تقول:

- «لبنان وطن نهائي، بحدوده الحاضرة المعترف بها دولياً، سيّداً حرّاً مستقلاً عربياً في انتمائه وواقعه، منفتحاً على العالم، وهو لجميع أبنائه، له عليهم واجب الولاء الكامل ولهم عليه حقّ الرعاية الكاملة والمساواة».

إن قراءة مدركة، متجردّة، مخلصة للحقيقة والواقع ومتحرّرة من حكم القبليات، تظهر لنا أن لبنان في مفهوم جماعة اللقاء الاسلامي هو وطن نهائي وبحدوده الحاضرة:

(١) لقد أسقط المسلمون بذلك مقولة الوطن المرحلي التي كانت تقول ـ وكما هو راسخ في أذهان العديد من المسيحيين ـ أن لبنان المرحلي سينتهي يوماً

بالانضمام إمّا لسوريا الطبيعية وأما للوطن العربي في إطار وحدة عربية شاملة أساسها الدين والعرق واللغة...

(٢) لقد كرّس المسلمون ارتباطهم بالوطن أرضاً وكياناً جغرافياً ثابتاً لا يقبل أي الحاق أو تذويب، وهذا ما أزال الفكرة الثابتة الهاجعة في أذهان العديد من المسيحيين والمستندة إلى ما هو ثابت في تاريخ المسلمين لجهة عدم تعاطيهم الزراعة، أي التعامل مع الأرض تعامل العطاء والأخذ والارتباط الوجداني، ولجهة أن المسلمين لم يعرفوا سوى الحدود المفتوحة بحكم انتمائهم جغرافياً إلى تكوين مادي مفتوح على المدى الأرحب، وبحكم انتمائهم دينياً إلى تكوين روحي مفتوح على الانسانية جمعاء، تلك الفكرة القائلة: لا ارتباط وجدانياً بين المسلم العربي والأرض.

(٣) لقد أعلن المسلمون واجب الولاء الكامل للوطن وهو حقّ من حقوق الوطن عليهم، وأعلنوا بالمقابل واجب الوطن في رعايتهم الرعاية الكاملة وهو حقّ من حقوقهم عليه. إن هذا الاعلان هو موضوعي وواقعي لأن العلاقة الحقيقة والعملية لا تستقيم بين المواطن والوطن إلا على قاعدة الحقّ والواجب: وطنك حيث يكون رزقك أي حيث تتوافر لك مقوّمات العيش والحياة. لا نعرف امرءاً ضاقت به سبل العيش الكريم والحياة الحرّة إلاّ وبحث عن الوطن البديل. فالعلاقة بالوطن في عصر العلم والتكنولوجيا واختصار المسافات وتداخل الشعوب والأمم خرجت على حكم الارتباط الوجداني. الوجدانية على هذا المستوى صارت قياس بداءات الشعوب وتخلّفها. هذا ما تقرره «النظرة الواقعية العلمية» إلى «الانسان المعاصر».

إن كان هذا البعض من المسلمين قد حسم الموقف لجهة الولاء الوطني الولاء الكامل، فإن المشكلة تبقى في نظرة المسلم إلى السلطة التي ستؤمّن له الرعاية الكاملة. إلى أي حدّ يقبل بأن تؤمّنها له سلطة غير مسلمة ـ كما هو الواقع في لبنان ـ أو سلطة غير اسلامية ـ كما هو الواقع في العديد من البلاد العربية ـ التي لا ترى في الشرع قاعدة أحكامها وقوانينها؟!

هذا هو السؤال، والجواب عنه عند مسلمي لبنان، فليقولوا لنا صراحة ماذا يريدون؟ هل يريدون الحكم والسلطة؟ أم أنهم يريدون الرعاية الكاملة والمساواة من الحكم والسلطة؟ هل يأملون فعلاً في نيل الرعاية كاملة وفي تحقيق المساواة عادلة من دولة غير مسلمة وغير اسلامية؟!

إن هذه الأسئلة تندرج عملياً في إطار سؤال كبير واحد:

هل يساعد المسلمون على قيام الدولة العلمانية؟! هل يساعدون على قيامها لأنها وحدها تؤمن الرعاية الكاملة والمساواة العادلة لجميع المواطنين؟!

نحن، بالواقع لا نريد أن نرى لبنان بغير هويّة علمانية على مستوى الحكم والسلطة والدستور والتشريع، ولأننا لا نريد أن نرى دولة بغير هوية توافقية على مستوى التشارك العادل والمتوازن في تدبير شؤون الأفراد والجماعات السياسية منها والاجتماعية والثقافية والاقتصادية، ولأننا لا نريد أن نرى وطناً بولاء مشروط بأحكام الدين والسيكولوجيا، فالولاء هو ناتج فعل إرادي لا ارغام فيه ولا ترغيب، إنه ناتج الإرادة الطوعية والادراك الإرادي الحرّ لصالح الفرد والجماعة.

يبدو من كل ما تقدم أن الثابتة الأولى من «ثوابت الموقف الاسلامي» جاءت لتطرح على المسلمين والمسيحيين تساؤلاً أوسع نظراً لما تضمنته من ايحاءات سياسية واسعة أشدها ضيقاً مأزق الفكر السياسي في لبنان ومسألة الحكم والسلطة. وهذا ما سيكون موضوع الحلقة المقبلة.

يبقى في هذه الحلقة أن نشير إلى أبرز ظواهر التفسّخ والانهيار في الولاء التام للوطن الواحد والأرض الواحدة والكيان الواحد والمصير الواحد والرغبة الواحدة في الاستمرار المشترك.

نقف عند ظاهرة عدم الشعور القومي أو الجماعي إزاء القضايا المصيرية المطروحة. تعدّد المشاعر وفرديتها أمران جائزان في الشؤون الثانوية التي مهما كانت مهمّة تبقى ثانوية بالنسبة إلى الشأن المصيري المتعلّق بوحدة البلاد والكيان

والمصير والرغبة أو الإرادة في العيش المشترك. عشرات القضايا المتعلقة بالمصير تثار كل يوم، فتتنوّع إزاءها الاستجابات وتتعدّد بتنوّع الجماعات والمذاهب والمناطق وتعدّدها ان لم نقل الأفراد والملل والمدائن والقرى وربما الأحياء. تقصف هذه المنطقة أو تلك، منهم من يجد في هذا القصف وجه جريمة ومنهم من يرى فيه وجه تأديب سليم ومطلوب وطنياً. يعتدي على الجنوب وأهل الجنوب وتسمع من يقول لك: مالي وللجنوب ولأهله. تقتلع طائفة بكاملها تهدّم منازل أبنائها وتنهب وتجد من يقلب شفته إما متجاهلاً وإما متآمراً وإما متشفّياً. تنهب آثار صور وتقطع أشجار الليمون وكأن شيئاً لم يكن. لقد وزّعنا المدائن على الطوائف فنقول: طرابلس مدينة اسلامية وبيروت الغربية ساحة الاسلام، الجبل الدرزي، الجبل الماروني، الجنوب الشيعي، الاقليم السنّي. لقد توزّعنا الولاءات. الولاء للطائفة لا للوطن، الولاء للمذاهب لا للدين، الولاء للمنطقة لا للأرض، الولاء للجماعة لا للقوم. لقد ضيّعنا على أنفسنا فرص التلاقي عند الحدود الدنيا من حدود الاستجابات الواحدة على الاعتداءات الخارجية التي يتعرّض لها الوطن كله والشعب كله.

ومما يدعو إلى الغرابة والضحك المبكي أحياناً أن تسمع وعلى لسان العديد من الناس، خصوصاً أدعياء الثقافة والوعي، إن: ليأخذوا الجنوب، ليأخذوا الشمال، ليأخذوا البقاع، لا همّ، لا علاقة لنا لا بهذه المناطق ولا بشعبها. يا للجهالة، يا للأسف، يقولون ذلك من دون أن ترف لهم عين. إنها الكارثة على مستوى الولاء والتعامل مع الوطن بهذه الخفّة.

إنه الوجدان الوطني المعطوب!

إنه الولاء المطعون في صحته!

إنها الوطنية المزيّفة!

هذا هو، بالواقع، مأزق الفكر السياسي في لبنان لجهة تعدّد الولاءات وانهيار الولاء الواحد وضياع المفاهيم الوطنية العامة والبديهية لقيامة الوطن القيامة المطلوبة.

هذا، عدا اتباع سياسة التشفّي التي أصبحت قاعدة من قواعد العمل السياسي في هذا الزمن الانهزامي الرديء، وهي نتيجة طبيعية لتعدّدية الولاء. التعدّدية ممكنة في كل شأن وهي غير ممكنة في الولاء. وأحدية الولاء للوطن هي الوحيدة الواجبة.

ومن طواهر التفسّخ والانهيار المخيف في الولاء التام، نقف عند الظاهرة الثانية، وهي ظاهرة نفسية مرضية، إنها حالة من الاحباط والانهزام النفسي وفقدان الثقة في امكان قيامة الوطن واعتبار حالة الموت قدره المحتوم. أنّى توجهت تسمع الحديث نفسه، في الصالونات كما في المقاهي، في الاجتماعات الهامة كما في سهرات لعب الورق والالتفاف حول طاولات القمار وموائد والخمور وكأس الويسكي في الزاوية المطمئنّة، تسمع الحديث نفسه: «لقد انتهينا، انتهت القضية وراحت البلاد، فالج لا تعالج...» إن هذا الذعر الجماعي لا يعالج إلا بالايمان المطلق بقدرة الوطن على الانبعاث. قد تكون معالجة مثالية ولكن حالات كهذه لا تعالج إلا بالايمان، بالتشبّث بالحلم.. من لا ايمان له ولا حلم لا يمكن أن يصون ولاءه من اهتزازات الشك والانهيار.

إن الولاء للوطن هو كالولاء لله وللحقيقة وللحقّ احساس قوي بقدرة الوطن على الانتصار مهما اشتدّت عليه المحن. قد يقول البعض إن هذا الكلام هو معاندة رومنطيقية ومشاهدة صوفية لتطورّات واقع ماديّ لا تفصح عن امكان عودة الوطن إلى أبنائه وعودة أبنائه إليه بدليل أن كل جماعة أقامت لنفسها «وطَناً» فيه تحتمي وفيه تحلم بالسيطرة على «الوطينات» كافة. ردّنا على هذا البعض هو أن صحّة الاوطان لا تسترد إلا بالايمان الثابت والمعاندة والحلم وقدرة الانسان على التحوّل من حال الامحاء والغياب التام إلى حال اليقظة والوعي التام.

وفي إطار ما سبق وبضغط هذه الحالات النفسية، نؤكّد أن الشعور بالغربة في الوطن بدأ يأخذ طريقة إلى قلوب العديد من اللبنانيين وعقولهم، وهذا الشعور متى تمكّن من العقول والقلوب اهتزّ الولاء مهما كان صلباً أساسه وتولدّت عنه

حالة الارتباك النفسي والقلق الذهني يؤديان، حتماً، إلى الكفر بكل شيء، حتى بالذات. وهي حالة مرضية إن انتقلت من الفرد إلى الجماعة كانت مخاطرها أوسع ومفتوحة على شتّى الاحتمالات المرعبة التي منها الانتحار الجماعي.

كم هي عديدة الجماعات اللبنانية التي لعبت لعبة هذا النوع من الانتحار نتيجة شعورها بالغربة في الوطن أو نتيجة خوفها من أن تصير فعلاً غريبة عنه وفيه!!

والسؤال الآن، كيف الخروج من لعبة الانتحار وما هي وسائله، تحديداً؟

لا جواب عن هذا السؤال الكبير سوى جواب واحد ومقتضب: الخروج من لعبة الموت هو في العودة إلى الوطن.

هو في الاحساس القوى بالانتماء إليه وبالولاء له،

هو في التشبّث بالهوية القومية،

هو في النظر إلى المصالح الوطنية العامة،...

وذلك يفرض، بالضرورة، قطع دابر الولاءات الممتدة خارج حدود الوطن باتجاه دول المحيط، والممتدة داخل حدود الوطن باتجاه الطوائف والمذاهب ومختلف الفئات والشرائح.

والظاهرة الثالثة، من ظواهر التفسّخ في الولاء، هي الانهيار في القيم وانقلاب الموازين. من أشد مأزق الفكر السياسي في لبنان خطورة هو الانهيار في نظام القيم، وهو نظام متماسك، إما أن يقوم ثابتاً بكامله وإما أن يسقط بكامله. لقد حلّت «قيم الخضوع» للإرادات الغربية محلّ قيم السيادة من دون أن يشعر بعض اللبنانيين بانتقاص في كرامتهم الوطنية، وحلّ الاستسلام «للقدر المكتوب» محلّ الإرادة في صنع القدر المرتجى، لقد صار اللاطبيعي طبيعياً على مستوى الحياة العامة والعلاقة بين الأفراد والجماعات. المسايرة والانهزام والزيف صارت عناوين أساسية في صفحة التعامل اليومي بين اللبنانيين. لقد انقلب نظام القيم من دون أن يعي بعض اللبنانيين خطورة هذا الانقلاب حتّى أصبحنا في عالم يتعذّر علينا فيه أن نميّز بين الخطأ والصواب، بين الحقيقة والوهم، بين الوطنية والعمالة، بين

الاستشهاد والخيانة، بين الأبطال والأقـزام، بين الهدم والبنـاء، بين الصـداقـة والعداوة، بين الكفـر والايمان، بين الموالاة والمعـارضـة، بين الأعيـاد الوطنيـة والقذارات، بين الانتصار والانهزام، بين الانحراف وسواء السبيل..!!!

كل ذلك أفرغ من مضامينه.
المصطلحات لم تعد هي هي، تتباعد، تتعارض، تتقارب حتى حدّ الامّحاء.
كل ذلك لأن الولاء مضروب ومعطوب.

والظاهرة الرابعة من ظواهر التفسّخ في الولاء هي الاخفاقات المتوالية التي أصيب بها الفكر السياسي التوفيقي منذ عام ١٩٤٣ حتى اليوم. أقول التوفيقي لا التوافقي. وثمة فرق بين المصطلحين لجهة المضمون السياسي ووسائله، فالتوفيق يحمل وجه الارغام والتوافق معنى الحرية في اختيار التوجّه.

الفكر السياسي التوفيقي لا يستند إلى خلفية فكرية وأيديولوجية متماسكة، لذلك لم يستطع أن يبلور نظرية وطنية واضحة المعالم للمسألة التربوية، مثلاً، وهي من أهم الأزمات الوطنية المطروحة بدون حلّ، وقس عليها سائر المسائل والمعضلات الاجتماعية والاقتصادية. هكذا نفسّر فشل الدولة، على مرّ العهود والحكومات، في رسم سياسات واضحة الحدود والمعالم في هذه الميادين كافة، مما أدّى إلى شدّ الولاء باتجاه الخصوصيات، خصوصيات الطوائف والمذاهب على حساب خصوصية الواقع اللبناني وخصوصية تطوّره التاريخي العام، فلم يستطع الفكر السياسي، لجهة الولاء، الخروج من سياجات الدوائر الطائفية والمذهبية الصغرى في اتجاه الدوائر الوطنية الكبرى التي كان من الضروري أن تتجمّع فيها جميع الخبرات والتجارب والخصوصيات في إطار من التنامي والتكامل. هكذا ضيّع الشعب اللبناني على نفسه، باتباعه الفكر التوفيقي اللامستند إلى قاعدة فكرية وعلمية وموضوعية، فرص الحسّ الحقيقي بنبض القضيّة الوطنية، الأمر الذي تجسّد في عدم قدرته على صنع قيادة سياسيـة بحجـم وطـن، فـالقيـادات السياسية التي هي من افراز هذا الوضع وانضباطاته كـانـت بحجـم الطـوائـف والمذاهب، وأحياناً بحجم الشوارع والأحياء والدساكر. لقد فقد الفكر السياسي

التوفيقي أسباب اليقين، وبالتالي، ابتعد باللبنانيين عن ضرورات الولاء الوطني، فنشأت الأجيال ونمت في أجواء الخوف والتردّد وغيابات الهويّة. أين هي التربية المدنية في المدارس؟! أين هي الدروس في تاريخ لبنان؟! كيف تنشأ الأجيال؟! أيّة تربية وطنية تعطي؟! وأيّ تاريخ يدرّس؟! كلّها أسئلة يعجز الفكر السياسي التوفيقي عن الإجابة عنها لأنه غير واثق من ذاته ولأنه غير منتج وغير فاعل لجهة تثبيت الولاء وبلورة مفاهيمه وضروراته في عقول الناشئة وأذهانها ونفوسها.

حكـم عـام

لا يمكن أن نتوقّع من لبناني منقوص الولاء أو متعدّد الولاءات أو معدوم الولاء أن يكون إلاّ عامل تخريب في بنية المجتمع اللبناني وعامل افشال التوافق بين اللبنانيين، فالولاء للوطن هو قياس التماسك في البنية الاجتماعية وقاعدة التلاقي بين اللبنانيين. الخلاف جائز وممكن لا بل أحياناً واجب الحدوث بين المواطنين وبخاصة في ظلّ الأوضاع الراهنة، ولكن الخلاف على الوطن أمر غير جائز قطعاً. الفوضى، التشتّت، الانقسام، ظواهر اجتماعية قد تكون مفجعة أحياناً وهي موجودة ومن الممكن اصلاحها في أي وقت وبالوسائل المتاحة، أما الفوضى والتشتّت والانقسام في الولاء فظواهر مرضية مفجعة قد تتعذّر إلاّ بحدوث انقلاب هائل في النفوس والعقول بعد تلقّي الصدمة. الحرب في لبنان هي الصدمة التاريخية التي تلقّاها جميع اللبنانيين. إلى أي مدى كانت لها آثار ايجابية لجهة تعزيز الولاء وتحصينه وتطويره؟! هل آفاق اللبنانيون على مدى أهمية أن يكون لهم وطن واحد؟! هل أدركوا أن للأوطان حرمات لا يجوز أن تجري عليها أحكام السبايا؟!

على إجابتهم عن هذه الأسئلة، يتوقّف مصير الوطن والشعب.

٢ - اللبنانيون وحاكمية الفكر الديني

الدين هو في أصل الفكر السياسي في لبنان لأنه في أصل تكوّنه الاجتماعي.

لكي تفهم جماعة سياسية في لبنان، عليك أن تفهم دينها بأصوله وأحكامه الروحية والزمنية. لا يوجد دين من دون أشكال اجتماعية وأبعاد سياسية، فالدين هو حقيقة تاريخية وروحية ونفسية وهي في أصل تكوّن الاجتماع البشري. إنه من مقوّمات الاجتماع الأساسية، لذلك كان مصدر السلطة في المجتمعات البدائية.

هل من الواجب أن يلازم الدين المجتمع اللبناني بصورة أبدية؟!
إنه، في رأينا، اختيار لا أساس اجتماعي.

من الواجب أن يستمّد المجتمع قوانينه، على مستوى الحكم والسلطة لا على مستوى الأخلاق ونظام القيم، من ذاته، من ديناميكيته، من آليته التراثية والاقتصادية وضرورات التنمية والعلم والتكنولوجيا.

الدين هو في أساس نظرية التغاير السائدة في المجتمع اللبناني ونحن من القائلين بهذه النظرية على المستوى الثقافي ـ الجمالي لا المستوى المادي. لذلك، نحن من دعاة تجريد الحكم والسلطة من مضامين وأحكام خارجية عنها. دعوتنا هي علمانية ولكنها دعوة تصطدم باشكالية العلاقة بين الفكر الديني والفكر السياسي.

إن السياسة في لبنان تتميّز ببعدها الديني، بمعنى أنها تستلهم معايير عملها ومناهجه ووسائله وفقاً للاعتقاد الديني.

ثمة انقطاعات وثغرات، هذا صحيح، غير أنه، على الرغم من ذلك، لا تزال الهوية الدينية تتصدّر مجالي الاجتماع والسياسة.

الاسلام دين تاريخي، بمعنى أنه يخضع الوحي للتجربة التاريخية. هكذا ترتسم حدود التداخل بين الدين والسياسة.

الاسلام يرى في الدين وظيفة اجتماعية. من هنا كانت الشريعة ومن هنا ارتباط الحكم والسلطة بالشرع. الاسلام ذات طابع سوسيولوجي. إنه بنية التنظيم الاجتماعي، لذلك نقول إنه ديناميكية سلطوية.

ليس الفكر السياسي في لبنان، لجهة المسلمين، ابتكاراً اجتماعياً ـ اقتصادياً بل تقليد ديني.

وهذا ما ينطبق أيضاً على المسيحيين على الرغم من أن المسيحية ليست سلطة سياسية كما هو الإسلام، ولكن حاجة الجماعات المسيحية للاطمئنان إلى هويتها الجماعية المتمايزة جعلت المسيحيين يخضعون فكرهم السياسي لما يمكن أن نسمّيه قدسية التقاليد والشعائر وممارسة الطقوس. فالهوية الجماعية هي من محدّدات المؤسسة الدينية التي لها الدور الأساسي والوحيد في تماسك الجماعة وضمان استمراريتها.

مما هو شرع اسلامي وحاجة مسيحية تتأكد اشكالية الفكر السياسي في لبنان وهي أن هذا الفكر لا يعقل ذاته. إنه تابع للفكر الديني بشقيه: الشرع والخوف. فالسياسة الشرعية تقضي بتدبير أمور المؤمنين، الجماعة المسلمة، بما يتفق وأحكام الشريعة. وسياسة الخوف تقضي بتدبير أمور المؤمنين، الجماعة المسيحية، بما يتفق وأحكام التحصين والتمنيع الذاتي. لذلك نقول:
إن الفكر السياسي في لبنان هو غير عقلاني، مصدره وقواعده ومعاييره ووسائله هي غير موضوعية.

لا انجاز مهما للفكر السياسي في لبنان من دون تصفية الفكر الديني، على مستوى الحكم والسلطة نؤكد، لا على مستوى الأخلاق وممارسة الشعائر والطقوس والتواصل مع التراث والايمان.

إن كان الفكر السياسي يملك جذوره في الدين، شرعاً أو حاجة، فإن المنعطف الداخلي لنموّ مقدرته الذاتية يقضي بتقويض وسائل رجوعه إليه أو ارتباطه به، رجوعاً لا غنى عنه أو ارتباطاً لا حل فيه.

إن ما تقدّم يطرح مسألة الفكر السياسي في لبنان ومأزقية الوعي التاريخي على مستوى الحدوث والامكان: إنه خارج التاريخ.
الفكر السياسي الأصيل ينبثق من مجرى التاريخ الحادث والممكن.

إن قياس الفكر السياسي المتقدم هو مدى قدرته على الوعي التاريخي أي مدى قدرته على التأصل في اللحظة. إنه فكر مواكبة الحدث لا مفارقته، وعي الحدث لا التعامي عنه، وهو مشروط بحكم الضرورة التاريخية.

السياسة هي فنّ التصرف بالحدث.

السياسة لا ترد إلى أصل غير مرئي بل إلى أصل تاريخي متواصل. التاريخ هو أصل السياسة وبدايتها. إنه إطار ضروري لانتظام الجماعة، والفكر السياسي هو أصل انتظامها. الفكر السياسي في لبنان مدعو إلى الانتقال من فكر اسطوري إلى فكر تاريخي متأصل قادر على اكتشاف انهيار الأسطورة وعدم صلاحها، فالاسطورة هي نمط أعلى يعيش في دائرة انغلاق غير خاضعة لأحكام التبدّل والتحوّل. لا بد من طرح فكر سياسي تاريخي بديل يناهض الفكر الأسطوري ويعتمد القدرة على التصرف بالحدث.

إن الأصول الدينية المختلفة والمتنوعة للجماعات اللبنانية لا يجوز أن تكون عقبة في سبيل تحقيق الوحدة السياسية. لذلك يجب ردّ الفكر السياسي إلى أصل تاريخي لا ديني ويجب، بالتالي، اخضاعه لسيادة العقل المنفتح على دينامية الأفراد والجماعات الراغبة في التفلت من الواقع الانقسامي المفروض إلى الواقع التواحدي المحتوم. نقول التواحد لا التوحيد لأن التواحد يحمل معنى الحرية والاختيار ولأن التوحيد يحمل معنى القسر والاجبار.

هل تعدّد الأصول الدينية والمذهبية هو في أساس المشكلة السياسية الأولى في لبنان؟ نحن لا نريد أن نصدّق ذلك. ولكن مواجهة الواقع بالوعي المجرد تفرض علينا أن نصدق في القول ونقول الحقيقة.

الفكر السياسي في لبنان لجأ إلى التكاذب لكي يحمي نفسه ويضمن استمراره في السلطة وفي التحكّم برقاب العباد فكانت النتيجة أن وقع اللبنانيون ضحية الزيف الايديولوجي والأخلاقي والديني. لقد أظهرت الحرب أنه منذ الاستقلال حتى اليوم كان الكذب والاحتيال وعدم صيانة العهود والمواثيق العناوين الكبرى

للسياسة اللبنانية. لقد جاءت الحرب لتسقط الأقنعة وتدفع باتجاه الوضوح وإلغاء «السحر» و«الأعجوبة». من هنا حاجتنا اليوم إلى فكر سياسي مقتدريعي التاريخ في تعاطيه «الزمني» و«العلماني» مع الواقع التعاطي الجذري المحكوم بمعايير العلم في التصرف بالحدث ونقده.

وحده «الفكر السياسي التاريخي» يجسّد وعي اللبنانيين لذواتهم بصفتهم لبنانيين لا أبناء أديان وطوائف ومذاهب.

لذلك،

إن المسلمين في لبنان مدعوون إلى إقامة ميثاق مع المسيحيين يكون ثمرة جهاد انساني على أساس الفكر السياسي التاريخي لا ثمرة جهاد واعد بالجنّة على أساس الفكر السياسي الديني ومصادر التشريع الاسلامي.

إن المسيحيين في لبنان مدعوون إلى إقامة ميثاق مع المسلمين يكون ثمرة جهاد انساني على أساس الفكر السياسي التاريخي لا ثمرة جهاد انكفائي على أساس الفكر السياسي الديني ومصادره السيكولوجية.

الأحكام الدينية لجهة المسلمين والأحكام السيكولوجية لجهة المسيحيين هي في أساس تكوين الفكر السياسي السائد لدى الطرفين.

الشرع من جهة والخوف من جهة لا يصلحان لتأسيس القوانين السياسية لدولة التوافق.

وحده الفكر السياسي التوافقي المنشرط بحكم التاريخ والضرورة يصون حرية العقيدة والاعتقاد ويؤكد حتمية التعامل بين المواطنين على قاعدة المساواة وسيادة القانون.

إن أصولنا الدينية المتعدّدة لا تمنع من توافقنا داخل الدولة الواحدة شرط أن يتبصّر المسلمون في حقيقة كلام الرسول:

«ولو شاء ربّك لجعل الناس أمة واحدة».

وشرط أن يلتزموا روح هذا الكلام على صعيد الممارسة السياسية وحق الآخر في أن يكون تاماً في ذاته. هذا من جهة. ومن جهة ثانية شرط أن يحتكم المسيحيون إلى الحد الأدنى من الواقعية السياسية في أطروحة الانكفاء والتحصن في الحكم والسلطة، حدّهم في ذلك الحق في حرية العقيدة والاعتقاد والحق في التمتع بالحقوق المدنية والسياسية والثقافية المختلفة ولكن في إطار أنظمة التوافق الوطني التي تضمن قيام دولة واحدة لجماعات متنوّعة في أصولها الدينية والثقافية.

إن الشرع الاسلامي تحوّل إلى ايديولوجية سياسية تشكّل السلاح النظري بيد بعض الجماعات الاسلامية ذات المواقف الصريحة.

وعليه،

إن جميع المسلمين مدعوون إلى اتخاذ المواقف الصريحة في تحديد العلاقة بين الدين الاسلامي والنظام السياسي الذي يريدونه تحديداً واضحاً ونهائياً.

بالمقابل،

إن الخوف تحوّل إلى ايديولوجية سياسية تشكّل السلاح النظري بيد بعض الجماعات المسيحية ذات المواقف الصريحة.

وعليه،

إن جميع المسيحيين مدعوون إلى اتخاذ المواقف الصريحة واعلانها في تحديد العلاقة بين سيكولوجية الخوف والنظام السياسي الذي يريدونه تحديداً واضحاً ونهائياً وعلمياً لا تردّد فيه ولا توهّم..

الفكر السياسي التوافقي يقول بضرورة اسقاط فكرة إقامة الحكم الاسلامي وإلى اسقاط حكم الامتيازات، فالثاني لم يؤد الغاية التي من أجلها وضع، والأول ليس البديل عنه بالضرورة.

إن كان الشرع يقول بالحكم الاسلامي ضرورة دينية، فإن الخوف يقول بحكم الامتيازات ضرورة سيكولوجية.

الفكر السياسي التوافقي لا يعرف عناوين الدين والسيكولوجيا، عنوانه الوحيد: العلمانية العلمية.

من المتعذّر أن يتوافق اللبنانيون خارج نظام سياسي علماني علمي. إن كان الاسلام نقيض العلمانية فهو ليس نقيض العلم، وان كانت السيكولوجيا نقيض العلم فإن المسيحية ليست نقيض العلمانية، من هنا بروز الخلل في المعادلة، والتوافق لا يتم إلا باستوائها.

لذلك،

إن التوافق على إقامة نظام سياسي علماني علمي يبدو صعباً، في هذه المرحلة من تاريخ لبنان المعاصر، لظروف ولأسباب موضوعية تعيشها منطقة الشرق الأوسط بكاملها وبحكم ما أفرزته الحرب اللبنانية من تشنجات طائفية ومذهبية.

لا توافق بين اللبنانيين ما لم يجنح المسلمون باتجاه العلمانية وما لم يجنح المسيحيون باتجاه العلم أي باتجاه الواقعية السياسية.

هل هذا حلم؟!

إنه كذلك، ولكن،

علينا أن نراهن على دينامية التاريخ وصراع القوى، فالفكر السياسي السليم يتأسّس على المتغيرّات لا على الثوابت، وهو يراهن على ما في الحركة التاريخية المتجددة من طاقات تبدّل وتحوّل.

الفكر السياسي الديني هو من «اسقاطات» البنى الثابتة.
الفكر السياسي التاريخي هو من «افرازات» البنى المتغيّرة.
والسؤال:

كيف الخروج من هذه «السجال الايديولوجي» بين الدين والتاريخ لجهة علم السياسة؟

هذا هو السؤال - التحدي المطروح على الساحة اللبنانية خصوصاً والعربية عموماً.

المسلمون اليوم، مدعوون إلى استرجاع نقدي لمواقفهم وطروحاتهم إزاء الحكم والسلطة وشركائهم في الوطن. إن هم أصروا على إلغاء الطائفية السياسية والوقوف عند هذا الحدّ فهذا يعني أنهم يرفضون قطعاً الممارسة العلمانية للاسلام مما يدفع المسيحيين إلى التمسك بالطرح العلماني الشامل، وبانتظار جواب المسلمين عنه يصرّون على «نظام الامتيازات» بحجة ايديولوجيا الخوف من هيمنة عددية مرتقبة تؤدي، حكماً، في ظل التشنجات القائمة، إلى اعتبارهم أهل ذمة أو أهل عهد في أحسن الأحوال.

عبارة «أنا خائف» تجسّد الوضعية أو الحالة السيكولوجية التي يعيشها المسيحيون أفراداً وجماعات على المسيحي ألا يقف عند حدّ ابراز هذه الشعور والتلطي خلفه ورفعه شعاراً للمزايدة في مجالات العمل السياسي واعتباره حجة لاتخاذ المواقف المتشنجة من الطرف الآخر، بل عليه أن يتعدى كل ذلك إلى ايجاد الحل الذي ينتشله من حكم السيكولوجيا والتوهم إلى حكم الواقع والتعقل؛ والحل هو في «العروبة الحضارية»، أي في الفكر السياسي الحضاري الخارج على حاكمية الفكر الديني المتزمت اللاحضاري وضابطية الوضع السيكولوجي المتأزم اللاعقلاني.

إن «تعقيل الممارسة السياسية» هو باب الخروج من أحكام الشرع لجهة المسلمين ومن ضوابط الخوف لجهة المسيحيين.

على الجميع أن يعي أهمية تعقيل الممارسة السياسية.

هل وجوب القهر من لوازم النظام السياسي في لبنان؟!
هل وجود قاهر ومقهور من ضرورات استمرار الوطن؟!

أن يكون القهر طبقياً وليد أوضاع وأنظمة اقتصادية وسياسية سيئة فأمر معقول وان كان غير مقبول. ولكن أن يكون القهر طائفياً وليد أوضاع وأحكام دينية سيئة فأمر غير معقول وغير مقبول.

إن الأوضاع والأنظمة الاقتصادية والسياسية قد تتبدّل وقد تبدّل من أوضاع

الإنسان النفسية والعقلية ولكنها في هذا الشرق عموماً وفي لبنان خصوصاً أقل تأثيراً في تبديل أوضاعه من أحكام الدين والمذهب، فنظرة المشرقي إلى ذاته وغيره والحياة والعالم ليست ثمرة جهد اقتصادي واجتماعي - سياسي بل هي ثمرة جهد فكري ثقافي منطلقه الدين ومجاله الدين وغايته الدين.

هذه هي مأزقية الفكر السياسي في لبنان والمنطقة العربية والاسلامية بأسرها، وهنا تكمن صعوبة تركيز الأنظمة السياسية العلمانية العلمية. هذا، وان الأنظمة التقدمية في العالم العربي والاسلامي غيّرت أنظمتها الاقتصادية وحسّنت أوضاع الناس الاجتماعية، أخذة في كل ذلك، إمّا بالنمط الاشتراكي وإمّا بالنمط الغربي، ولكنها لم تتمكن من صياغة عقل الفرد وضميره وعقل الجماعة الدينية وضميرها صياغة متحرّرة من حاكمية الدين ومفاعله.

إننا اليوم نسجّل في لبنان انحسار «الأحزاب التقدمية» تجاه الحركات الدينية المتصاعدة الطالعة من كل اتجاه والضاربة في كل اتجاه والتي تؤكّد صعوبة الاختراق وابدال الفكر السياسي الديني بفكر سياسي علماني تاريخي علمي واقتصادي - اجتماعي.

إذا، الساتر الديني هو المانع من حدوث تغييرات أساسية في نظرة اللبناني ايجاباً إلى قيادة الفكر السياسي «اللاديني».

٣ - المسلمون ومسألة السلطة

نقف اليوم في لحظات تأمل أمام المجتمع اللبناني فنحار في أسباب مشاكله الاجتماعية والسياسية نعيد السبب حيناً إلى نقص وخلل في طبيعة النظام وحيناً آخر نبتعد به إلى المفاهيم الثقافية والدينية والخلقية التي توجه سلوكية هذا الفريق أو ذاك في مجالات الحياة الوطنية كافة. مهما يكن من سبب، ثمة واقع متأزم يعيش فيه اللبنانيون ويفرض علينا طرح السؤال الآتي: إلى أين المصير؟ والإجابة عن هذا السؤال ضرورية ولكنها تبقى مشروطة بحكمين لرؤية الحقيقة:

١ ـ ضرورة التسلح بالحرية الفكرية عند الخوض في مثل هذه المسألة.

٢ ـ ضرورة تحرير الفكر من القيود التي تشدّه إلى خلفيات مفروضة ومواقف مسبقة.

والإجابة، بالتالي، تبقى في حدود دائرة الاحتمال والرغبة إذ أنه لا أجوبة محددة وثابتة عن تساؤلات اللبنانيين عن مصيرهم ما دام هذا المصير خاضعاً لأحكام خارجة عن إرادتهم وكل ادعاء يعاكس هذه الحقيقة هو مكابرة رومنطيقية تحدّ من اندفاعها فجيعة الواقع، وهو مغامرة لا تأخذ بعين الاعتبار لا المعطيات المادية التاريخية التي أفرزتها حروب لبنان المعاصر وصراعات أبنائه الداخلية بأسبابها وأدواتها وغاياتها وهو، أخيراً، ادعاء يعيش أصحابه خارج الديمغرافيا والاقتصاد والمصالح الدولية وحقيقة الصراع الدولي والاقليمي وهم غافلون عما أصاب الحضارة الغربية من تشققات في الدين والقيم والأخلاق، وهم غير واعين ما يدور حولهم من زوابع الصحوات الدينية المتزمتة، وهم لا يدركون ما في داخلهم من امكانات تفكك وانهيار.

نبحث في حكم واحد له تأثيره الأوسع في رسم مصير اللبنانيين ألا وهو:

المسلمون ومسألة السلطة

هذا، وفي يقيننا أن لا اسلام واحداً في لبنان، وفي معرفتنا أن لا رأي اسلامياً واحداً في السلطة، وفي فهمنا أن لا سياسة اسلامية واحدة في لبنان.

ولكن،
ثمة أصول اسلامية جامعة دينية وتشريعية تقرر أن «الحق واحد» وأن تعددت وسائل الانتهاء إليه.

بمعرفة الأصول، نعرف الذهنية.
والمشكلة هي في النظر الخاطىء إلى التفكير الاسلامي:
الإسلام هو بناء ديني وثقافي واسع وهو دعوى مفتوحة للإنسانية جمعاء ولأهل الكتاب أيضاً.

العرب حملوا لواءه ونشروه واللغة العربية هي بنيته الشكلية:
ـ «أنا أنزلناه قرآناً عربياً». يوسف ١٢/ ٢.
ـ «كتاباً فصلّت آياته قرآناً عربياً لقوم يعملون».

من هنا لا يجوز حصر الاسلام بفئة أو بفترة أو بثقافة واحدة أو بعرق واحد:
ـ «شرع لكم من الدين ما وصّى به نوحاً والذي أوحيناه إليك وما وصينا به ابراهيم وموسى وعيسى أن أقيموا الدين».. الشوري ٤٢ / ٣١.
ـ «لكل جعلنا منكم شرعة ومنهاجاً». المائدة ٥ / ٤٨.

من كلامه نفهم أن الدين واحد والشريعة مختلفة. حقائق الدين هي واحدة، التنظيمات والطرق الحياتية متباينة.

هذا هو الاسلام ببعديه العربي والعالمي. لقد بعث محمد إلى العرب قبل كل شيء، فهو نبي عربي. ولكنه كان مدعواً لاتمام رسالة عالمية. والحق هو أن الرسول قد دعا جميع الناس إلى الاسلام منذ اللحظة الأولى، فقد جاء في سورة المدثر «نذيراً للبشر» وجاء في سورة الفرقان «تبارك الذي نزل الفرقان على عبده ليكون للعالمين نذيراً».

الاسلام كدين لا يقاتل المسيحية كدين.

لقد أقر الاسلام بمشروعية التمايز بين الأديان، لذلك، إنه يدعو إلى مقاتلة أهل الاوثان على الاسلام، أي، كي يؤمنوا، وإلى مقاتلة أهل الكتاب على الجزية، أي، كي يدفعوا، فالمشكلة إذا بين المسلمين والمسيحيين ليست مشكلة ايمان بقدر ما هي مشكلة وجود اقتصادي وسياسي:

ـ «انّا ندعوكم إلى الاسلام فإن أسلمتم فلكم مثل ما لنا وعليكم مثل ما علينا، وان أبيتم فاعطونا الجزية عن يد وأنتم صاغرون وأن أبيتهم قاتلناكم».

(كتاب الخراج لأبي يوسف، دار المعرفة، ص ١٩١).

« فاعطونا الجزية عن يد » تختصر المشكلة الاقتصادية ،
« وأنتم صاغرون » تختصر مشكلة الوجود السياسي الحر الكريم .

إن الخليفة عمر نفسه عقد الصلح مع أهل بيت المقدس فقد أعطاهم الآمان لأنفسهم وأموالهم ولكنائسهم كما أعطاهم الحرية الدينية شرط أن يعطوا الجزية للمسلمين . وهنا يطرح سؤال :

هل العقود والمعاهدات ترجىء واجب الجهاد ؟!
إن أهل الكتاب لا يكرهون على الاسلام .
ـ « لا اكراه في الدين » البقرة البقرة ٢ / ٢٥٦ .

إنهم أحرار في دينهم وشؤونهم ولكن الاسلام يقاتلهم إذا نقضوا عهده أو حاربوه ما هو داخل في باب السياسة والحرب لا في باب الدين والدعوة .

عديدة هي الآيات التي تؤكد مشروعية التمايز ، نكتفي بذكر الآتية منها :

ـ « وأذكر في الكتاب مريم إذ انتبذت من أهلها مكاناً شرقياً ، فاتخذت من دونهم حجاباً فأرسلنا إليها روحنا فتمثل لها بشراً سوياً ، قالت إني أعوذ بالرحمان منك ان كنت تقياً ، قال إنما أنا رسول ربك لأهب لك غلاماً زكياً . قالت إنّى يكون لي غلام ولم يمسني بشر ولم أك بغياً ، قال كذلك قال ربك هو عليّ هيّن ولنجعله أية للناس ورحمة منا وكان أمراً مقضياً » .

مريم ١٩ / ١٦ ، ١٧ ، ١٨ ، ١٩ ، ٢٠ ، ٢١ .

حقيقة البشارة هذه هي واحدة في الديانتين ولكن الاختلاف هو في الصورة .
إن الروابط التي تشد الديانتين مستمدة من وحدة الرجوع إلى الله في العبادة والسلوك .

هذا ، وثمة قيم روحية وانسانية ثابتة في الاسلام تقر سلفاً بواقع التمايز . فالمسيحية كما الاسلام رسالة صادرة عن أصل إلهي واحد .

ـ « انا خلقناكم من ذكر وأنثى وجعلناكم شعوباً وقبائل لتعارفوا ، إن أكرمكم عند الله أتقاكم » .

كثيرة هي مباحث الجمع بين الديانتين على المستوى الاكاديمي اللاهوتي والفقهي ، المحلي والاقليمي والدولي ، ولأجل هذه الغاية تألفت مجالس وتشكلت هيئات . لسنا الآن في صدد تقويم هذا الاتجاه أو ذاك ولكن كان لا بد من وضع هذه المقدمة النظرية بهدف التأكيد أن المشكلة بين المسلمين والمسيحيين في لبنان هي مشكلة سياسية اقتصادية أي مسألة سلطة لا مشكلة دينية . فالحروب الدينية انتهت منذ زمن . « الصليبية » لم تعد مقدسة في أذهان الغرب المسيحي ، و « الجهادية لم تعد « باب الجنة » في الشرق المسلم » .

المشكلة في لبنان هي لمن السلطة ؟ بيد من يجب أن يكون الحكم ؟ من يقرّر هوية البلد ؟

الاسلام كعقيدة ومنهج يدعو المسلمين إلى إقامة حكم مسلم والمسيحيون يجدون فيه ، في حال قيامه ، خطراً على وجودهم السياسي والاقتصادي الحر المميز . والسؤال الذي يلح في طرحه المسيحيون :

هل يعترف مسلمو لبنان للمسيحيين فيه بالحق في التمايز ؟
نقول التمايز لا الامتياز .
التمايز حق انساني فردي وجماعي مشروع محكوم بشرط الحرية .
الامتياز جور وهو نقيض العدالة والمساواة ، محكوم بشرط التسلط .

من الناحية الشكلية ، قد يكون الامتياز ضامناً حق التمايز كما هي الحال بالنسبة إلى ما يقدمه النظام اللبناني من امتيازات خص بها المسيحيين .

نحن إلى جانب إلغاء نظام الامتيازات لأنه ليس عدلاً ولأنه لم يحقق الغاية من وضعه . ولكننا ، بالمقابل ، إلى جانب نظام اجتماعي وسياسي يكرّس حق التمايز .

هل يساعد مسلمو لبنان على قيام هذا النظام ؟

للإجابة عن هذا السؤال، لا بد من العودة إلى مفهومي الاجماع والحرية في الاسلام ذلك أن سر العقائد الايمانية في الاسلام هو التوحيد كما يؤكد ابن خلدون في المقدمة - دار احياء التراث العربي، بيروت، ط ٤، ص ٤٥٨، وذلك أن الحرية التي نعنيها ليست الحرية الميتافيزيقية كالعلاقة بين الانسان والله مثلاً وانما نعني بها الحرية الوجودية، أي حرية الانسان في وجوده.

وقبل أن نبدأ بمفهوم الاجماع، لا بد من تسجيل ثلاث ملاحظات كي لا يلتبس علينا الأمر وتشوّه أمامنا الصورة:

أ - إن ثمة أزمة ثقافية في العالم المسلم، أقول «مسلم» ولا أقول «اسلامي» لأن هناك فرقاً بين المعنيين، فالعالم العربي مثلاً هو مسلم ولكنه ليس اسلامياً بالضرورة، بمعنى أن أنظمة الحكم السياسي والاقتصادي فيه ليست اسلامية.

ب - يتنازع العالم المسلم عموماً والعربي خصوصاً واللبناني بوجه أخص تياران ثقافيان:

(١) الانغلاق في البنية الفكرية السلفية حيث الثقافة جاهزة، وهي سلفية تفرض ضرورة العودة إلى الأصول والتبني.

(٢) الانفلات من البنية الفكرية السلفية وما يستتبع ذلك من تغييب الخصوصيات الذاتية وسلخ الفكر عن أصوله والأخذ بعطاءات غربية وعالمية وافدة بدون هضم وبدون تطبيع مما يولّد عند العربي المسلم واللبناني المسلم شعوراً بالقهر والتبعية والضياع والغربة والازدواجية في التفكير والموقف.

ج - باب الاجتهاد في الاسلام لم يوصد منذ نشأته وهو وليد التغيّر الذي يطرأ على التركيب الاجتماعي والمخزون الثقافي نتيجة التطور الحضاري العام لا سيما في حقلي العلم والتكنولوجيا. الاجتهاد يستدعي حكماً أعمال العقل ومشتقاته تعليلاً وتأويلاً وهذا يعني أن العقل الاسلامي يحمل في ذاته

امكان الانفتاح والجدل والرفض والقبول. أما كيف ومتى وأين ولماذا لم يأخذ هذا الامكان حده الأبعد فمسألة أخرى لها موجباتها الخاصة التي يجب أن يفرد لها بحث خاص. نكتفي الآن بالقول:

إن السلطة السياسية حفاظاً منها على مواقع ومكتسبات مادية، منذ الخلافة حتى الجمهورية مروراً بمختلف أشكال الحكم والحكومات، سخّرت الدين وبخاصة باب الاجتهاد فيه لمصالح ذاتية وآنية، مما حدّ من ديناميته وقدرته على استيعاب الحداثة وفهمها فهماً واعياً ومن ثم العمل بضرورات أحكامها.

كان لا بد من سوق هذه الملاحظات لأنها تشكل القاعدة الأساسية لفهم بعض وجوه السياسة المسلمة في لبنان ومنها حق غير المسلمين في السلطة. لقد جاءت ملاحظاتنا سريعة لأن مادتها ليست موضوع بحثنا الآن ولأننا في صدد مقاربة سياسية لا دراسة أكاديمية. على أي حال، انها تبقى مهمة بقدر ما تقدم لنا من أسباب وسبل تساعد على ايضاح ما نحن في مجال ايضاحه.

الاجماع

- «من فارق الجماعة والاسلام شبراً فقد خلع ربقة الاسلام من عنقه» (حديث).

الاجماع هو اتفاق القوم على أمر من أمور دنياهم وذلك لتصير شؤون الجماعة الحياتية مسؤولية جماعية لا اكراه فيها لفئة أو طائفة أو شعب.

الاجماع إذا هو مظهر غير تعسفي.

هذا على المستوى النظري، أما على المستوى العملي، فالأمر مختلف ومتعذر لأن لكل فئة أو طائفة أو شعب خصوصيات محلية. فالفئات والطوائف والشعوب تتباين في الأحوال والطبائع ودرجات التطور. والاجماع إذا تمّ وعمل به يكون عاماً شاملاً الجميع في المسائل التي يجري عليها وبذلك يولّد القهر والاكراه.

الاجماع وجه من وجوه التعاون في صياغة القرار وتنفيذه ولكنه تعاون مشروط والقرآن الكريم حدّد أحكامه ومجالاته :

- « وتعاونوا على البرّ والتقوي ولا تعاونوا على الاثم والعدوان » . المادة ٥ / ٢ .

هل يصحّ الاجماع في بلد كلبنان مركّب ؟

الجواب في رأينا هو لا ، ذلك أن التمايز قائم فعلاً تبعاً لخصوصيات كل جماعة وكل فئة وكل طائفة. فالاستعمارات التي عرفها تاريخ هذا الوطن القديمة منها والمعاصرة جعلت منه جماعات ما أن تأتلف حتى تختلف وقوميات ما أن تتكامل حتى تتناقض وطبقات وطوائف وسياسات ما أن تتجاور حتى تتفارق وهكذا بات لكل نظام عيشه وتفكيره ومؤسساته .

ولكن إذا فهمنا الاجماع الأخذ بمبدأ الأكثرية وبحق الاقلية في الاعتراض فأمر جائز حتى في المجتمع المركّب ولعله الإطار السليم لممارسة الحياة الديمقراطية الصحيحة .

فالاجماع على هذا القياس هو نقيض أشكال التحكم والهيمنة والتسلط وهو ضرورة وطنية وعصرية في حياتنا العامة بعد أن تضاربت المصالح وشاعت الفردية والتفرد في السلوك الاجتماعي والسياسي وبعد أن وعى الناس مفاهيم الديمقراطية المعاصرة.

إنّ الاجماع الجديد الذي إليه ندعو مبني على تأكيد مشروعية التمايز ضرورة أساسية من ضرورات التلاقي الوطني لأن التمايز الذي به نقول ليس نقيض الملاءمة التي تقضي بالتلازم واللزوم. ولعل الذين فهموا التمايز على غير هذه الصورة « وجلّهم من المسلمين » أنكروه على المسيحيين اعتماداً على شمولية الاجماع وكليته مما حفزهم على الدعوة إلى اسقاط حق المسيحيين في أن يكونوا الخاص والعام في أن واحد . يريدونهم أن يكونوا العام. وهكذا خشي المسيحيون خسارة

الخاص فعرف قاموسهم السياسي كلمات دالة على هذه الخشية من مثل ذوبان، ابتلاع ، احتواء . . . .

على المسلمين أن يدركوا أن التوازن الوطني لا يستقيم ما لم يكن المسيحيون الخاص والعام. أن يكونوا الخاص وحده فذلك يعني التقسيم وانهيار الوطن. أن يكونوا العام وحده فذلك يعني الوحدة القائمة على القهر والاكراه والالغاء .

إن التعارض الذي يفترضه المسلم بين الخاص والعام هو من سلبيات مبدأ الاجماع لديه ، وهو أساساً من أحكام العقل الاسلامي الذي هو عقل أحادي وتوحيدي . Raison Unique et Unitarienne.

إن التكامل بين الخاص والعام هو من لزوميات العقل المسيحي الذي هو عقل تشاركي وتماثلي في حدود الأحادية .

الاختلاف بين المفهومين ، إذا ، هو اختلاف لاهوتي وفقهي .
هو اختلاف في الجوهر لجهة العقيدة الايمانية :

إن مبدأ التثليث ـ ثلاثة أقانيم في إله واحد ـ في اللاهوت المسيحي الذي رفضته بنية العقل الاسلامي هو في أساس الاختلاف في مسألة الخاص والعام. الأقانيم الثلاثة هي متكاملة في الإله الواحد ، في الأحادية ، في العام ، وكل منها يحتفظ بخاصيته . الابن هو الله ، الروح هو الله ، الأب هو الله .

والعقيدة الايمانية الثانية التي لا تقرها أيضاً بنية العقل الاسلامي تتعلق بمسألة الطبيعتين ، الطبيعة الانسانية والطبيعة الالهية المتكاملتين في الأحادية ، في المسيح ، وكل منها تحتفظ بخاصيتها .

والعقيدة الايمانية الثالثة التي لا تعترف بها بنية العقل الاسلامي هي القداسة . فالقديس ، خاص ، يتكامل بالله ، عام ، من دون أن يكون إلهاً أو يصير إلهاً . إنه تكامل بين القداسة والالوهة ، بين الخاص والعام .

نفهم من كل ذلك أن التكامل هو من لزوميات العقل المسيحي والتكامل لا

يتم إلا بين ما هو خاص وما هو عام.

ونفهم أن الكمال هو من لزوميات العقل الاسلامي والكمال لا يتم إلا في حدود ما هو عام. الكمال لله وحده هذه مقولة اسلامية.

لماذا لا يكون الكمال للانسان المكتمل بالله أيضاً كما تقول المسيحية.
الكمال لما هو خاص المكتمل بما هو عام.

أن تكون مسيحياً ولبنانياً وعربياً وعالمياً، أي أن تجمع في ذاتك الخاص إلى العام متمايزين في وحدة تكامل واكتمال فذلك امكان مسيحي ومستحيل اسلامي. الامكان الاسلامي الوحيد هو أن تكون مسلماً وكفى.

المسيحي اللبناني يطلب من المسلم اللبناني أن يكون لبنانياً وعربياً ومسلماً ومتصالحاً مع العالم قياساً على فهمه لمبدأ التكامل بين الخاص والعام ومقتضى لاهوته لجهة المصالحة التي هي امتياز مسيحي فريد أساسه سر الاعتراف والتوبة والغفران. والمسلم يتعذر عليه أن يكون إلا مسلماً أي عاماً أو مسلماً عربياً عند امحاء الحدود بين العروبة والاسلام.

هذه هي حقيقة الافتراق الحاصل بين اللبنانيين بابعاده الدينية والذهنية والنفسية وهو افتراق في بنية التفكير والوجدان. وتأسيساً على هذه الحقيقة يجب أن ينظر إلى خلافات اللبنانيين حول الانتماء والهوية والعروبة وأنظمة الحكم ومفهوم الديمقراطية والمجتمع المركّب...

إن طبيعة العقل الاسلامي فعلت فعلها في توجيه سياسة المسلمين بأبعادها الشمولية العامة وهي طبيعة توتاليتارية مطلقة من أبرز نتائجها وحدة الذهنية التي تنظر إلى كل أمر انطلاقاً من خلفية ما هو عام ومطلقي. ولعل هذا الاستنتاج يفيدنا في ادراك سياسة المسلمين في لبنان وربطها بخلفياتها الدينية. فالدين هو بمثابة القوة المطلقة الأبدية التي تفعل في ذهنية العربي المسلم وتجعلها تحتوي الأشكال الخاصة والاسماء والاوطان والجماعات. ثمة شكل عام لا أشكال خاصة، ثمة وطن عربي لا أوطان عربية، ثمة مجتمع عربي لا مجتمعات عربية.... العقل

الاسلامي ليس عقلاً تخصيصياً. هذا هو السياق العام الذي طغى على الفكر العربي الاسلامي برمته مما يسمح لنا بالقول:

إن المفاهيم المجردة والوحيدة تفعل فعلها في منطق السياسة الاسلامية في لبنان وهو منطق تفكير منهجي منظّم يعمل على ضم الفرع إلى الأصل والخاص إلى العام باسم الاجماع وهكذا تنتفي مشروعية التمايز التي يجد فيها المسيحيون ضمانة بقاء حر فاعل ومتكامل. والرغبة في الانفصال والاستقلال بما هو خاص ما راودت المسيحيين يوماً إلا متى شعروا بأن ثمة مشاريع ضمّ والحاق وتذويب واحتواء وابتلاع في إطار الحكم العام الشامل. وإذا أخذ البعض على التوجه المسيحي «انفصاليته» أو «انعزاليته» أو «فئويته» أو تمسكه «بنظام الامتيازات» فعلى هؤلاء أن يفهموا الموقف في ضوء فهمهم للاسلام كبنية ذهنية ثقافية وحقيقة وجودية وممارسة سياسية.

إن بنية الثقافة الاسلامية هي بنية اصولية تعتمد ضم الفروع إلى اصولها، وبقدر ما تكون هذه الفروع قابلة للانضمام أو ناجحة فيه أو ساعية إلى تحقيقه بقدر ما تكون صحيحة وسليمة. العودة إلى الأصول هي محور الرؤيا الاسلامية في الدين والسياسة. من هنا يأخذ بعض المسلمين العرب على بعض مسلمي لبنان عجزهم عن الالتحاق بحركة الانضمام هذه ومن هنا كان أن وجهوا إليهم الاتهام حتى في صحة وسلامة اسلامهم. ولعل هذا الأمر هو الشرط الخفي المتحكم ببعض المسلمين في لبنان لجهة القبول والرفض، الاقدام والاحجام. ومن هنا غياب القرار السياسي الصريح عند هذا البعض، القرار القاضي إمّا باقرار فرعية اسلامهم السياسي واستقلاله عن الاسلامات السياسية الأخرى لدى جميع الشعوب العربية المسلمة، وإمّا باقرار فرعية اسلامهم السياسي الملتحق بتلك الاسلامات وخاضع لشروط تحولاتها من نظام إلى آخر ومن يد زعيم إلى آخر ومن سلطة حاكم إلى سلطة آخر.

وعليه، إن مأزق الاسلام السياسي في لبنان اليوم يعود إلى غياب «حجة الاسلام» عند المسلمين العرب.

إن غياب « حجة الاسلام السياسي » عن العالم العربي يعني غياب الاجماع. وبهذا الغياب يصعب على المسلمين في لبنان أن يحسموا أمرهم لجهة الاستقلال بالخاص أو الالتحاق بالعام.

المشاركة

إن كان الاجماع في أساس تنظيم التشريع والديمقراطية أي في أساس الحكم الديمقراطي المنظم على الطريقة الاسلامية، فإن المشاركة التي أساسها الاعتماد على الشوري هي ضرورة من ضرورات صياغته.

منذ بداية الحرب في لبنان، رفع المسلمون شعار المشاركة.

٢ ـ لقد طرح هذا الشعار أمام اللبنانيين سؤالين كبيرين:
أ) هل صحيح أن المجتمع اللبناني مصاب بعطب تكويني ؟!
ب) هل المشكلة ناتجة عن تناقض بين اللبنانيين من حيث مفهوم الحكم ؟!

الواقع السوسيولوجي والاتنولوجي والسياسي يثبت أن ثمة مشاكل تكوينية وهي مشاكل موجودة في كل مجتمع والأنظمة السياسية إنما هي وجدت لانهاء هذه المشاكل أو للحد من امكان تفاعلاتها على الأقل. صيغ الحكم في تاريخ لبنان الحديث والمعاصر (القائمقاميتان، المتصرفية، صيغة الـ ٤٣) إنْ هي إلا علاجات لهذا العطب التاريخي. ولكنها للأسف لم تكن علاجات وافية فبدل أن تنهي المشاكل التكوينية زادتها تعقيداً وصارت هي المشكلة وذلك لأسباب عديدة ويتحمّل مسؤولية فشلها جميع الفرقاء الذين كانوا يتعاقدون عليها. ويبقى السبب الرئيسي الذي يعنينا الآن وهو مفهوم الحكم عند المسلمين وهو مفهوم يلخّص بالآتي: « أطيعوا الله ورسوله وأولياء الأمر منكم ». فهذه الـ « منكم » هي أساس المشكلة، وهي جوهر المفهوم الاسلامي للحكم وهو مفهوم عقائدي: تلك هي قاعدة الشرع الاسلامي ومفهوم الحكم عند المسيحيين هو أن يكونوا رأسه وأدواته بحيث أنهم يجدون فيه ضمانة بقاء حر متمايز وهذا المفهوم هو وليد الخوف. إنه وجداني: تلك هي قاعدة الوضع السيكولوجي. الخلاف إذا بين

المفهومين هو خلاف بين العقيدة والوجدان، بين الدين والسيكولوجيا. نقول بين الدين الاسلامي والسيكولوجيا المسيحية في لبنان لأن المسيحية ليست نظام حكم وتشريع زمني في حين أن الاسلام هو كذلك. المسيحية كدين لا شأن لها بالسلطة السياسية، ليس ثمة دولة مسيحية وليس ثمة نظام سياسي مسيحي في العالم، المسيحيون الذين هم في السلطات قد يكونون أبعد عن دينهم والدين لا يقدم لهم سوى بعض التوجيهات في مجال الأدبيات والاخلاق وبعض المضامين الاجتماعية. المسيحية ليست نظاماً سياسياً في حين أن الإسلام هو كذلك. المسيح لم يبن دولة ولم يقم نظاماً ولا مؤسسات حكم. يكفي أنه القائل: مملكتي ليست من هذا العالم.

من هنا نفهم أن الصراع على السلطة في لبنان هو صراع بين الشرع الاسلامي والسيكولوجيا المسيحية.

هل المشاركة في الحكم كما يطالب بها المسلمون هي الحل لهذا الصراع ؟!

إن المشاركة هي حلّ مثالي على المستوى النظري لو قام بها أناس من جنس الملائكة لا من جنس البشر. وهو حل غير مجد على المستوى العملي وذلك للأسباب الآتية:

أولاً ـ لأن الحكم إنْ هو قام بالمشاركة فلا يتم بها ذلك أن المشاركة ومشتقاتها هي فعل انتقاص في الفهم الاسلامي، من هنا كان خوف المسيحيين من أن يكون شعارها مطلباً مرحلياً وتساهلاً مؤقتاً يدخل في إطار استراتيجيا عامة تنفذ على مراحل بهدف السيطرة التامة على الحكم وجعله حكماً مسلماً، والحكم المسلم لا يعني بالضرورة تطبيق الشريعة الاسلامية بقدر ما يعني وصول المسلم إلى مركز القرار النهائي والسلطة المطلقة. وهذه هي حقيقة موقف «الاسلام السياسي الديمقراطي» أو المتقدم الذي يحاول أن يطرح نفسه على المسيحيين مشروعاً حضارياً لا اكراه فيه ولا تسلط وهو يشكل الضمانة للمسيحيين لا بل الضمانة الوحيدة بعد أن فشلت في حمايتهم جميع الضمانات الغربية سابقاً والاسرائيلية حاضراً.

يرى بعض المسيحيين أن هذا المشروع هو خطير لأنه ينطلق من اعتبار المسيحي طالب حماية ومن اعتبار المسلم صاحب السلطة التي توفرها له، وهو بالتالي يطرح نفسه من قمة التشاوف التاريخي الذي يعتقد - واعتقاده مسألة فيها نظر - أن الإسلام هو ضمانة المسيحيين الكبرى منذ أربعة عشر قرناً حتى الآن.

إنّ هذا المشروع يحاول أن يطمئن المسيحي إلى مصيره وإلى اعتباره مواطناً لا ذُميّاً. المواطنية لا الذميّة هي جوهر هذا المشروع وبذلك يقضون على خوف المسيحي من قيام الدولة اللبنانية الاسلامية ويدعونه إلى بناء دولة ديمقراطية على قاعدة المساواة بين المواطنين في الحقوق والواجبات.

من حيث المبدأ، هذا موقف بعض المسلمين وهو موقف حضاري متقدم ولكن تبقى المشكلة في مدى قبول المسيحي بأن يكون مصيره مرهوناً بأمر انتشار هذه الدعوة بين المسلمين أولاً وبأمر الاجماع عليها ثانياً واعتمادها نهجاً سياسياً واضحاً قادراً على الوقوف في وجه التيارات المتزمتة التي يبدو أنها سيدة الساح في هذا الزمن لا بل نكاد نقول في كل زمن لأن تاريخ هذا الشرق هو تاريخ الصراعات الدينية والمذهبية. وما يزيد المشكلة تعقيداً هو اعتقاد بعض المسيحيين -وهو اعتقاد خاطىء في جوانب عدة منه- أن الإسلام هو عدو المساواة بين المسلم وغير المسلم وأنه بالتالي نقيض الديمقراطية، وانه دين غير قابل لامكان التطور ومواكبة الضرورات المعاصرة في العيش المدني المشترك بين جماعات متعددة الأصول والثقافات، أي، باختصار إنه دين لا يقرّ مشروعية التمايز. الاسلام هو دين الاجتهاد. هذا صحيح وهذا ما أشرنا إليه في بداية المقال، ولكن يتعذر على المسيحي، بتأثير من واقع الحال وضغط الأحداث وتسارعها، أن يشرط وجوده ومصيره بحكم الاجتهاد في الاسلام لأن الاجتهاد عمل غير ثابت وحكمه غير نهائي ما دام صنيعة أشخاص ووليد مراحل، وهو كثيراً ما يصدر عن بعض رجالات الدين ولا يكون ملزماً بالضرورة للسلطة السياسية المسلمة. الدين هو في خدمة الاسلام السياسي وقلما كان العكس صحيحاً.

ثانياً - لأن الحكم بالمشاركة هو رهن اتفاق أو عدم اتفاق إرادتي رئيس

الجمهورية المسيحي ورئيس الحكومة المسلم، وهو اتفاق غير ثابت وسقوطه ممكن في أي لحظة. وأي خلاف بين الإرادتين يؤدي إلى انهيار المعادلة وينعكس بالتالي خلافاً بين المواطنين ويكون خلافاً طائفياً لا سياسياً.

ثالثاً - لأن قاعدة اختيار رأسي الحكم هي غير صحيحة وغير سليمة. كانت المشاركة لتكون حلاً لو أن المسيحيين هم الذين ينتخبون رئيس الجمهورية أي ممثلهم في الحكم (والحقيقة هي اليوم عكس ذلك) ولو أن المسلمين هم الذين ينتخبون رئيس الحكومة أي ممثلهم في الحكم (والحقيقة هي اليوم كذلك)، وهذا ما أحدث الخلل في بنية النظام السياسي ككل. بهذا المعنى تكون المشاركة شعاراً ساقطاً وغير ديمقراطي.

رابعاً - لأن المشاركة قد ترضي منافع المسلم وقد لا ترضي معتقده وهي بالواقع ترضي منافع فردية لا مصالح الطوائف الاسلامية وتطلعاتها ككل. وكذلك هو الأمر بالنسبة إلى المسيحيين. أين هي منافع الطوائف المسيحية التي أمنتها لهم رئاسة الجمهورية؟ لقد أرضت رئاسة الجمهورية المسيحيين إرضاء وجدانياً كأن يكتفي العامل المسيحي أو الفلاح في الريف بالقول: رئاسة الجمهورية هي لنا ويكون في ذلك مجال فخره واعتزازه ويبقى متشاوفاً ما دامت الكرسي حلماً وردياً في لا وعيه الجماعي المنعكس حقيقة واهمة في وعيه الفردي.

خامساً - لأنها مشاركة طبقية تخدم مصالح الطبقات الميسورة من كلّ الطوائف فيستأثرون بمغانم الدولة وخيورها وذلك على حساب الطبقات الفقيرة من جميع الطوائف.

سادساً - لأنها لا تقوم على قناعة مشتركة واعتراف متبادل بحق كل فريق في أن يكون له وجود سياسي حرّ يمارسه في إطار الديمقراطية وفي التمرس بمسؤوليات الحكم. فالمسؤولية الوطنية تطلّب جرأة المواجهة لا التخلي عن الحكم زمن الصعاب والملمات والإقدام عليه زمن المكاسب وتوزيع المغانم.

خلاصة وحكم عام

إن التمزق العقائدي والسياسي في لبنان ترك أثره في أوجه الحياة الوطنية كافة فتشتت الموقف الوطني الشامل وشل التفكير الوطني السليم وإذا كان البعض يرى في ذلك دليل صحة وعافية، فليس ذلك إلا من باب الطلاء والتمويه ودفن الرؤوس في الرمال بغاية التخفّي إلا أنه في رأينا ليس سوى ظاهرة غير سوية من أقل نتائجها انهيار الوطن على رؤوس أبنائه كل أبنائه.

نحن مع العقائد المتعددة في الدين والسياسة والاجتماع ولكننا مع العقائد المتحاورة في إطار من التحضر الثقافي والوعي القومي للمصير المشترك.

نحن مع المواقف المتباينة مهما تعدّدت ولكننا مع المواقف المتكاملة في إطار توجه وطني واحد يضمن للجميع وجودهم الحر المنفتح بمحبة وباعتراف متبادل بمشروعية التمايز.

إن الإرادة الإلهية أمّارة بوجوب تجديد الدين أي دين في كل زمن وجميعنا مدعو إلى التجاوز:

عار علينا نحن الذين تثقفنا بمعطيات العلم والحداثة أن نستمر في عيش نفسي متأزم تتحكّم بنا عقدتان، عقدة الخوف وعقدة الغبن، فرضتها وقائع وأحداث بات من الضروري أن تدفن في الماضي السحيق لا أن تنبت كل عقد من السنين في عقول الناشئة تعطلّها وتحولها غرائز متقاتلة تمتلكها شهوة التدمير والافناء.

لسنا من دعاة الهروب من التاريخ بقصد التعمية والتزوير، فتاريخ الشعوب مخزون ثقافاتهم بميادينها كافة العملية منها والنظرية وهو القوة الدافعة بهم في أي اتجاه، وان كان تاريخ لبنان وبخاصة تاريخه المعاصر مليئاً بالصفحات السود فثمة صفحات مشرقة لا بد من استلهامها في رسم المستقبل المضيء وإلا بات الانسان صنيعة تاريخه، وهنا وجه الضلال والسؤ، لا صانع تاريخه وهنا وجه الهداية والحق.

قياس دينامية الشعوب هو قدرتها على التعامل المتفاعل مع تاريخها المشرق وصفحاته المجيدة، وقياس انهيارات الشعوب هو أن تبقى سجينة تاريخها الأسود وصفحاته المعيبة.

من هنا ندعو إلى التسليم المطلق تسلماً عقائدياً ايمانياً بلبنان الواحد ضرورة تاريخية وحضارية لمجموعاته المتمايزة في الدين والثقافة، وندعو، بالتالي، إلى الأخذ بكل ما يتوافق مضمون هذا التسليم في السياسة والاجتماع وذلك لحاجتنا الماسّة إلى بعضنا البعض. فالاختلاف مشروع والخلاف مرفوض. التمايز حق والالغاء جريمة.

٤ - لماذا سلطة المسلمين في لبنان؟

أولاً: في الموجبات
ثانياً: في المبدأ
ثالثاً: في الواقع

في الموجبات

١ - إن المجتمع الاسلامي يعيش محنة التشرذم والتفتت وتوزع الولاءات على الداخل والخارج. بالعودة إلى دينه، يتمكّن من إعادة ما تصدّع وتوزّع، فالدين الاسلامي هو وراء كل توحّد اجتماعي وسياسي ذلك أنّ فيه تكمن الهوية العامة التي تحدد سياسة المجتمع وسلوك الأفراد والجماعات فيه، وان فيه تكمن دينامية خاصة تجعل المسلمين أصحاب قضية، والسلطة هي قضيتهم المركزية منذ عهد الانتداب حتى اليوم. إن التوحيد في الممارسة السياسية والسلوك الاجتماعي اليومي لن يتمّ خارج السلطة، ومن غير الممكن أن يأخذ المسلمون في لبنان دورهم المستقبلي وهم خارجها. أن يكونوا في السلطة فضرورة تفرضها طبيعة الظروف المستجدّة وإلا انهارت قياداتهم في خضمّ هذه الفوضى التي تعيش فيها اليوم.

٢ ـ صيغة ١٩٤٣ سيئة لأنها لم تجمع الناس على مبدأ واحد بل على مبادىء متعددة. المبدأ الواحد هو التوحيد. المبادىء المتعدّدة هي الاختلاف وسيظل اللبنانيون مختلفين حتى قيام المبدأ الواحد أي السلطة الواحدة. لقد حدثت تحوّلات فكرية وعقائدية كبيرة نتيجة سنوات الحرب الطويلة في بنية الفرد والمجتمع. لقد تهيأت مناخات اجتماعية وسياسية واقتصادية تسمح بأن يطرح الاسلام منهجاً حياتياً ونظام حكم وسلطة واحدة تسترشد تعاليمه وتستهدي حلوله وأحكامه. رسالة الاسلام هي رسالة انقاذية في هذه المرحلة.

٣ ـ إن لبنان لجهة التاريخ والجغرافيا كان جزءاً من الخلافة الاسلامية، وبالتالي كان تابعاً لها سياسياً واقتصادياً. هذا وغالبية سكانه من المسلمين، ٦٥٪ حسب تقديرات مصادر اسلامية.

لقد عاش النصارى في كنف الاسلام منذ الفتح الاسلامي إلى اليوم ونظر المسلمون إليهم نظرة الرحمة. لقد ضمن الاسلام وجودهم فاستمروا. لا وجود للمسيحيين خارج الصيغة الاسلامية. الاسلام هو الحل الوحيد والممكن لمشكلة الاقليات الدينية في الشرق المسلم.

٤ ـ الاستعمار جرّد المسلمين من قرآنهم وثبّت أنظمته وقوانينه مكانه، فصار الاسلام ديناً كسائر الأديان أي ممارسة أخلاقية فقط لا شأن له في السياسة والاجتماع فاقتصرت الممارسة على المحرّمات وبعض الأدبيات السياسية الشكلية التي لا يسمح لها بالدنو من مركزية القرار والتوجيه مما أدّى إلى إصابة الأمة الاسلامية بالوهن المطلق والاستسلام المطلق والعقم المطلق والبلادة المطلقة. لن تستعيد هذه الأمة قوتها وقدرتها على المقاومة والانتصار والخصب والنشاط ما لم تعد للاسلام مكانته في عقول المسلمين ونفوسهم وحياتهم بجوانبها كافة وما لم يتحصّن المسلمون بالسلاح وبروحية الجهاد المقدس في سبيل الله ونصرة رسوله ودينه.

إن الصحوة الاسلامية تواجه هذا الواقع وتبرز للجبّارين أن الاسلام هو القوة الوحيدة القادرة على الوقوف بصلابة في وجه هذا الطرف أو ذاك. الاسلام

هو تجربة العصر الحديث. قد تكون قاسية على المسلمين وعلى غير المسلمين في هذا الشرق المتعطش دائماً للثورة والتغيير واسترجاع الهوية.

الاسلام هو نقيض مادية المجتمع الغربي الرأسمالي الظالم والجشع، وهو نقيض مادية المجتمع الشرقي الملحد. الاسلام هو وسيلة تحرّر من ظالّمية الأول والحادية الثاني. إن النظام الاجتماعي في الاسلام يقدّم حلولاً لمشاكل الفرد والجماعة عجزت عن تقديمها فلسفة الأنظمة المادية بشقيّها الرأسمالي والاشتراكي وهي حلول مقبولة وتماشي مختلف مراحل التطور البشري في مجمل ميادينه. إن مشكلات العصر الاقتصادية والاجتماعية قد يكون حلّها عن طريق الزكاة وحدها. إن ما هو سائد في أوروبا الغربية وفي أميركا وفي أوروبا الشرقية والاتحاد السوفياتي لجهة قيام الدولة الحديثة يناقض أساسيّات العقيدة الاسلامية وغاياتها.

لذلك،

من الخطأ الفادح لا بل من الكفر الواضح أن تعتمده الشعوب المسلمة نموذجاً لقيام سلطة الدولة الاسلامية الحديثة، فالعودة إلى الشريعة الاسلامية قرآنا وسنّة أمر واجب لترسيم السياسة الاسلامية بخطوطها الأساسية. إن الفقه في الاسلام فرعان على أصل واحد، فقه ديني وفقه سياسي. الأنظمة السياسية السائدة اليوم في معظم دول المسلمين هي أنظمة غربية تلغي الاسلام كنظام سياسي مستقل وتبقي عليه ديناً من ذكريات الماضي مفرغاً من مضامينه السياسية والاجتماعية والاقتصادية.

نرجو ألاّ يفهم من كلامنا أن القرآن الكريم نصّ على دستور معين للدولة وان الشريعة حدّدت وجوب قيام الدولة على مثاله. القرآن لم يأت بنظرية دستورية، وإنما جاء بجملة أحكام ومبادىء عامة سياسية تكون منطلقاً لصياغة دساتير الحكم وأشكال الحكومات.

لا شك في أن الأحكام والمبادىء السياسية العامة والتامة وجدت في صورتها المثالية في عصر الخلفاء الراشدين، وهذا لا يفرض بالضرورة تمثل دول هؤلاء

الخلفاء لقيام الدولة الإسلامية اليوم. الدستور يخضع للتعديل والتبديل من دون أن يكون ذلك انتقاصاً من إسلامية الدولة.

من كل ذلك نفهم أن الاسلام هو دعوة سياسية متجدّدة، فالخلفاء الراشدون كانوا البداية لا النهاية مما لا يسقط عن الاسلام الصفة التجريبية في أصول الحكم والسياسة وتطوير الأنظمة والدساتير، شرط الخضوع لتوجيهات الشريعة الالهية التي نصّ عليها القرآن والسنّة، فالمسلم ليس مطلق الإرادة والسيادة في التشريع، فالعقيدة تتقدّم على حرية السلطة التشريعية وتجريبيتها لجهة السياسة ونظام الحكم وشكل الدولة.

القرآن لم يأتِ بدستور نموذجي للدولة الاسلامية، نكرّر ذلك، ولكنّه أوحى بضرورة تنظيم الجماعة سياسياً على أسس دينية وهذا أمر طبيعي لأن الاسلام ظهر وتحيط به امبراطوريتان يقوم كيانهما على الدين، الفارسية والبيزنطية، ثم انتشر في زمن لاحق ليقاتل أوروبا المسيحية: شارلمان ثم الحملات الصليبية.

في عصر النهضة، بدأت دعوات الفصل بين الدين والدولة تأخذ دربها بقوّة إلى أذهان المسلمين المثقفين والسياسيين وبعض أهل الفقه والاجتهاد، وذلك بتأثير الانفصال الذي حدث في «الغرب المسيحي» بين الكنيسة والدولة ولكن هذه الدعوات لم تبلغ غايتها لسببين رئيسين:

السبب الأول: المقاومة الداخلية التي قام بها رجال دين وعلم وفقه وجدت في كل ذلك خروجاً على الاسلام. علي عبد الرازق الشيخ الازهري أعلن أن الاسلام مثله مثل المسيحية دين روحي، فأقيل من منصبه وتوالت عليه الردود مسفهة قولته ومؤكدة أن الاسلام ينظمّ أمور المسلمين الروحية والزمنية معاً.

السبب الثاني: الاستعمار الغربي ترك في نفوس المسلمين عداوة لا تجد لها ظهيراً سوى دينامية الاسلام الجهادية والتحررية. ثم كان الاعتداء الكبير على المسلمين عن طريق ايجاد الدولة الصهيونية مما يحتّم وجوب قيام الدولة الاسلامية القادرة وحدها على مقاومتها. إن ايجاد اسرائيل أشعل الحروب الدينية مجدداً في

المنطقة، والحروب الدينية لا تقوم بها سلطات وأنظمة دول غير دينية.

ثانياً ـ في المبدأ:

أ) الدين عند الله هو الاسلام، لأنه الدين الوحيد الذي لا يفرّق بين أحد من رسل الله. إنه دين لقاء مع جميع الأديان. إنه أصل اليهودية والمسيحية. إنه جماع الديانات السماوية كلها.

وعليه،
إنه دعوة مفتوحة للعالم كله، فالقرآن هو خاتم الرسالات ومحمد خاتم الانبياء.

- «وكذا قال عيسى بن مريم يا بني اسرائيل إني رسول الله إليكم، مصدقاً لما بين يدي من التوراة، ومبشراً برسول يأتي من بعدي أسمه أحمد».

إن التاريخ الديني في نظر المسلمين واحد: فاليهود والنصارى والمسلمون من ذرّية ابراهيم والله أنزل القرآن هداية لهم، وهو بشارة التوراة والانجيل.

- «نحن ندعو الملوك والرؤساء والأمم والشعوب للدخول في دين الله».
- «قل يا أيها الناس اني رسول الله إليكم جميعاً الذي له ملك السموات والأرض».
- «قل يا أهل الكتاب تعالوا إلى كلمة سواء بيننا وبينكم ألاّ نعبد إلاّ الله ولا نشرك به شيئاً ولا يتخذ بعضنا بعضاً أرباباً من دون الله، فإن تولوا فقولوا اشهدوا بأنا مسلمون».
- «لو أن موسى في عهدي لما وسعه إلاّ أن يتبعني».

من كل ذلك نفهم أن الاسلام هو دين التوحيد والتمام.
اليهودية صيغة ناقصة.
المسيحية صيغة ناقصة.

وحده الاسلام صيغة تامة وكاملة وبامكان الكامل أن يمتّص الناقص

ويستوعبه. الاسلام دين قادر على الاتساع والاستيعاب والصهر في إطار توحيدي واضح الملامح والمناهج يتصّف بصفتي الجمع والمنع. إنه، بالتالي، نقيض التعدديات بأشكالها الفكرية والدينية والطائفية والمذهبية.

لا اسلام سياسياً، لا اسلام زمنياً، لا اسلام روحياً. الاسلام هو الاسلام التام والواحد في ذاته وأبعاده. إن منهج الاسلام في النظر إلى العالم والتعامل مع شؤونه هو المنهج التوحيدي، والتوحيد يرفض التعددية والتناقض في التاريخ وفي المجتمع وفي المشارب والمصادر والأصول والمضامين. تلك هي حقيقة جوهرية من حقائق الوجدان الديني الاسلامي.

ب) الاسلام دين وشريعة غايته تنظيم المجتمع.
الاسلام دستور حياة جامع ومانع:

- « ما فرّطنا في الكتاب من شيء ».

إنه يجمع العقيدة إلى الجهاد إلى السياسة إلى الاجتماع إلى الأخلاق. والقرآن هو المنهج الأساسي إلى جانب الحديث والسيرة والنصوص التشريعية التي وصفها الفقهاء والعلماء. إنه توجيه ديني وزمني وهو كل لا يتجزّأ أو لا يمكن الأخذ به مجزّءاً، فهو ليس طقساً وعبادة، أنه منهاج حياة وحكم، وإقامة حكمه على الارض، أي حكم الله، واجبة شرعاً. فالمسلم لا يتمّ له اسلامه ما لم يعش في ظل حكم اسلامي.

لذلك،

إن قيام السلطة الاسلامية هو فريضة شرعية قضت بها أحكام العقيدة والشرع وهي فريضة واقعة خارج قياسات الاجتهاد، فالقرآن نفسه كان نهجاً يسير النبي في ضوئه في الحكم، والنبي هو أمير دولة الإسلام التيوقراطية.

ولكن، أن مفهوم التيوقراطية في الاسلام هو غيره في المفهوم الغربي وذلك لأنه لا وجود لمؤسسة كنسية وطبقة رجال دين في الاسلام كما هي الحال في المسيحية.

إن الكنيسة كمؤسسة زمنية وتنظيمية ورجال دين أمسكت في يدها زمام السلطة السياسية العليا في الغرب من دون أي تفويض الهي أو ديني. « مملكتي ليست من هذا العالم ». لذلك، كان من السهولة الكبرى قيام الدعوات العلمانية القائلة بفصل الدين عن الدولة وبابعاد رجال الدين عن التعاطي السياسي المباشر في حياة الشعوب والأمم الأوروبية.

ولكن، الحالة مع الاسلام هي أشد تعقيداً بدليل أن الدين الاسلامي هو مصدر التشريعات الزمنية كافة من دون أن يعني ذلك ضرورة وجود جهاز ديني متحكّم بالسلطة.

لذلك،

المسيحية دعوة علمانية في الأساس والجوهر وعكس ذلك هو اعتداء على الدين.

الاسلام نقيض العلمانية في الأساس والجوهر وعكس ذلك هو اعتداء على الدين.

وهذا لا ينفي وجود تيار مسيحي يسّفه الدعوات العلمانية وتيار مسلم ينادي بها ويشيّع لها.

إن النبي محمّد كان بالفعل قائداً روحياً وزمنياً في آن معاً. كان رجل دولة وزعيم جماعة سياسية، وكان يعلن أحكامه السياسية في المدينة بوصفها جزءاً من القرآن، أي جزءاً من الوحي الإلهي. قال علي: إني سمعت رسول الله يقول: إنها ستكون فتنة.

قلت: وما المخرج يا رسول الله؟ قال: كتاب الله عزّ وجلّ فيه نبأ ما كان قبلكم، وخبر ما بعدكم، وحكم ما بينكم، هو الفصل ليس بالهزل من تركه من جبّار قصمه الله، ابتغى الهدى في غيره أضلّه الله. هو حبل الله المتين، وهو الذكر الحكيم، وهو الصراط المستقيم.... من قال به صدق. ومن عمل به أجر، ومن حكم به عدل »...

من حديثه نفهم أن القرآن، منذ البداية، هو أساس كل حكم وقضاء عند المسلمين. إنه، باختصار، الحكم كما ورد في الحديث، إنه سياسة الجماعة التي من دونه لم تكن لتبقى، انه مسوّغ بقائها واستمرارها مجموعة سياسية متآلفة متماسكة:

- «تركت فيكم أمرين لن تضلّوا ما تمسكّتم بهما: كتاب الله وسنّة نبيّه».

فالقرآن والسنّة يحكمان المسلك الاجتماعي - السياسي - الاقتصادي إلى جانب المسلك الديني. هكذا، نتبيّن مسوّغات التلازم الحتمي بين الدين والسياسة في الاسلام الذي هو، كما أشرنا، فلسفة حياتية نابعة من وحي إلهي تساعد المسلمين على أن يكون لهم سلوك سياسي خاص.

في لبنان، والدولة اللبنانية غير اسلامية، صدر مرسوم اشتراعي رقم ١٨ ينص على ما يأتي:

- «يشرف مفتي الجمهورية على أحوال المسلمين ومصالحهم الدينية والاجتماعية في مختلف مناطق الجمهورية».

السياسة هي جانب من جوانب العمل الاجتماعي.

وعليه، إن مواقف السلطة الدينية تكوّن المبادىء السياسية الأساسية التي ينبغي للقيادات المسلمة الالتزام بها.

الاسلام، إذاً، عقيدة ونظام ومبدأ. إنه دين متكامل في تنظيمه، والتنظيم السياسي هو ظاهرة من ظواهره الفذّة، وقيام السلطة الاسلامية هي قمّة هذا التنظيم. لذلك، يجد المسلمون في قيامها عملاً حميداً ومطلوباً بل واجب لأن السلطة الزمنية مسؤولة عن تطبيق العقيدة والشريعة.

من ذلك، يبان لنا واضحاً أن إقامة السلطة الاسلامية هي شرط لا غنى عنه للحياة الاسلامية في شكلها الناجز، فالسلطة هي الجهاز السياسي الذي عليه يتوقفّ مدى نجاح الدول الاسلامية في تحقيق غاياتها المثلى.

من هذه الغايات أن يكون الاسلام هو الحلّ لكل المشاكل والمآزق الحضارية الكبرى التي لم يتمكن الفكر الرأسمالي الغربي والفكر الشيوعي الشرقي في ايجاد الحلول المناسبة، لها بل، أكثر من ذلك، لقد زادها تفشيّاً وتعقيداً.

الاسلام، في هذه المنطقة، يطرح نفسه الصيغة البديلة على الرغم من قساوة الظروف وتعقيداتها السياسية على الساحتين الاقليمية والدولية.

ما آلت إليه أحوال الناس في هذه المنطقة وفي العالم كله شرقه وغربه من فوضى وتخريب وانفلات أخلاقي وفساد يستدعي طرح الاسلام قوة انقاذية لأنه يتمتّع بعافية تاريخية قادرة على النهوض بالبشرية كلها من كبوتها الحضارية المفجعة، فالإسلام هو نظام سياسي متكامل، نظام حضاري قابل للحياة في كل عصر ومصر، وهو منظومة شاملة لا فصل فيها بين العقيدة والشريعة التي هي نهج واضح الأصول والثوابت والاجتهاد لجهة تنظيم الحكم والدولة في جوانب الحياة كافة الاقتصادية منها والسياسية والاجتماعية والتربوية.

العقيدة الايمانية هي أساس الشريعة ومنطلقها والشريعة هي بنية العقيدة المادية أو التاريخية متى تهدّمت لا يبقى من الايمان شيء. فالاسلام ليس مجرّد دين كما الفكر الغربي يفهم الأديان مجرّد مجموعة من الشعائر والطقوس والمبادىء الأدبية العامة. كذلك، إنه ليس مجرّد تراثات تحفظ في الأذهان والمجلدّات والجوامع، إنه نظام حياة دنيوية ذات دينامية خاصة تفعل في المؤسسات الزمنية فعلها في المؤسسات الدينية، وهو دين لا يتوقف على جانب واحد من جوانب الحياة بل يشمل سلوك الانسان العقلي والخلقي والوجداني والسياسي والاقتصادي والتربوي.

يتعذّر ابعاد الاسلام عن المجتمع وشؤون الجماعة.

إن الدين الاسلامي، بكلمة، هو ايديولوجيا تحفظ المسلمين من خطر الانزلاق عن خطوط الفكر الديني لجهة المبادىء والمعتقدات والتعاليم والأحكام.

الاسلام في جوهره ومتنه يتعاطى صناعة الانسان المسلم ديناً ودنياً مما يضفي عليه طابع الشمولية لمختلف جوانب السلوك الانساني بوجهيه الروحي والزمني:

القرآن قيمة دينية أخلاقية ذات منطوق سياسي له تأثيره في تنظيم الجماعة السياسية تنظماً محكماً والأمة هي أرقى منتهياته.

وعليه،

إن المجتمع المسلم عند بنائه لفلسفة نظامه السياسي عليه أن يلجأ إلى مصادر دينه وتراثه الاسلامي ليستلهم من المبادىء والمعتقدات والأسس والأهداف ما يقيم عليه نظامه السياسي وما يوجّه جهوده وممارساته.

إن السياسة في الاسلام هي الاسلام في كامل ذاته ولكي يكون نظامها اسلامياً، لا بد أن يكون على قياس الاسلام لجهة طابعه الكلّي.

لذلك،

إمّا أن يكون النظام السياسي إسلامياً أو لا يكون، لا حدّ وسطاً بين الحدّين.

ثالثاً: في الواقع:

أ- الموقف الإسلامي الأصولي من سلطة المارونية السياسية.

ب- موقف الإسلام الأصولي من بعض المسلمين التقليديين شركاء المارونية السياسية في السلطة.

أ- الموقف الإسلامي الأصولي من سلطة «المارونية السياسية»:

١- إن المارونية السياسية ألزمت نفسها بالدفاع عن النظام اللبناني منذ الإستقلال حتى الساعة: وهي في مواقع السلطة والتسلّط لم تستجب يوماً لمطالب المسلمين كجماعة، من مثل ذلك:

- تجنيس المكتومين.
- إنصاف المحرومين.
- تحقيق المشاركة السياسية الفعلية في صياغة القرار الوطني.

وإنّ مَنْ شارك المارونية السياسية في السلطة من الزعماء المسلمين شاركها باسم هذا النظام غير العادل، وآفة المسلم المشارك أنه عمل على تدعيمه.

٢- إنّ المارونية السياسية هي التي كرّست التمايز الديني والطائفي بين المواطنين في الحقوق والواجبات، وهي التي صنّفت الناس على قاعدة المواطنيات المتفاوتة، وهي التي جعلت الحكم حكراً على البعض دون الآخر وثروة البلاد لها دون الآخرين، وهي التي تمسّكت بامتيازات في الإدارة والتربية والجيش والاقتصاد والسياسة الخارجية والقضاء. إنها المسؤولة عن الحرمان في الجنوب وعكار والبقاع. لقد حرمت أبناء هذه «المناطق الإسلامية» فرص الحياة الكريمة والوظائف العامة والطبابة والتعليم وما إليها من خدمات اجتماعية...

٣- إن المارونية السياسية هي التي ضربت صيغة التعايش بتكريسها مبدأ الامتياز، وهي التي، في سوء استخدامها السلطة التي أقرّها الدستور اللبناني لرئيس الجمهورية، جعلت الرئيس حاكماً مطلقاً غير مسؤول، مما كانت له انعكاسات سلبية على الحياة الديمقراطية السليمة. رئيس الجمهورية «الماروني»، بالإستناد إلى الدستور، حال دون تعديله ودون المشاركة الإسلامية الفاعلة في الحكم وتسيير أمور الدولة وشؤون المواطنين ودون إلغاء الطائفية السياسية وتعديل قانون الجيش... إنه، بكلمة، حال دون الإصلاح السياسي والإداري المطلوب إسلامياً.

٤- إن المارونية السياسية هي نقيض الإسلام والعروبة وهي التي جعلت «القضية اللبنانية» نقيض قضيّة المسلمين والعرب الأولى «القضية الفلسطينية». والأدهى من كلّ ذلك إنها ركّزت في عقول أبنائها أن لبنان هو «قيمةٌ مارونية» وأرضه هي «أرض الأمة المارونية». هذه هي فلسفتها في النظر إلى الوطن اللبناني، ولأنّها موجودة في السلطة تمكّنت من تثبيت هذه الفلسفة ومن الترويج لها ولأهدافها بوسائل هي أصلاً ملك الشعب اللبناني بأسره، وفي رأس تلك الأهداف «مورنة» لبنان إمّا بالدين وإما بالسياسة:

« اعتاد الدكتور شارل مالك أن يردّد ما معناه:
إذا كانت بكركي بخير ويعني الموارنة فلبنان بخير وإذا كانت بكركي بخطر فلبنان بخطر، كاني بشارل مالك يربط عضوياً بين بقاء الموارنة أحراراً مستقلّين وبقاء لبنان حرّاً مستقلاً، كأني به يتخطّى الموارنة لينادي بالمارونية مذهباً واحداً مقدّساً جامعاً كلّ اللبنانيين على مختلف أحزابهم الوطنية وطوائفهم مسيحية كانت أو محمّدية أو لا دينية ».

٥ـ إن المارونية السياسية في السلطة عملت سياسياً بالتأسيس على فلسفة خاصة ألا وهي: إن لبنان هو للمسيحيين، وبالتحديد، للموارنة منهم. عن هذا العمل السياسي المؤسّس على تلك الفلسفة الغريبة التي لا يقرّها واقع ولا يشهد لها تاريخ ولا يقبل بها إمكان، نتجت مشكلة الولاء للوطن:

- ولاء المسيحي للبنان وبخاصة المسيحي الماروني.
- ولاء المسلم للإسلام وللعروبة وبخاصة المسلم السنّي.

وهذا أخطر عمل دعائي قامت به المارونية السياسية داخلياً وخارجياً احتفاظاً منها بحقّ الاستئثار بالسلطة مما حمل المسلمين على استعداء مؤسساتها.

إن هذه الفلسفة الخاطئة التي تسبّب في ممارسات سياسية قاهرة واستعبادية أدّت إلى عزوف المسلمين اللبنانيين عن الولاء للبنان المسيحي أي لسلطة الحاكم المسيحي وإيديولوجية هذه السلطة القائمة فيه.

إن وجود المارونية السياسية في السلطة وضع المواطنين المسلمين موضع الامتحان الدائم في الولاء للوطن قياساً على مدى اقترابهم من السلطة أو ابتعادهم عنها، أي، قياساً على مبدأ الموالاة والمعارضة.

إن الخروج من هذا الوضع التشكيكي في ولاء المسلم للوطن اللبناني هو العمل الإسلامي من موقع السلطة، أي، إنهاء « الحكم الماروني ».

٦ـ إن المارونية السياسية في السلطة هي التي توزّعت ولاء المسلمين عن طريق خلق جمعيات إسلامية وروابط ومجالس وقيادات لا تُعَبّر بالضرورة عن إرادة

المسلمين بل تتمتّع بتأييد مسيحيي السلطة؛ وهكذا:

أمسكت هذه المارونية السياسية برقاب المسلمين وجعلت بعضهم حجيج بعض لديها.

لقد هوّلت بالمسلمين على المسليمن، فقرّبت هذا وأبعدت ذلك ثمّ قذفت بالإثنين معاً وأوجدت البدائل فأصبحت سياسة المسلمين من رسم المارونية السياسية التي اتخذت لنفسها خطّاً سياسياً واضحاً فرضته على سياسة الدولة ونهجها وعلى كلّ الطوائف، في حين ظلّ الإسلام السياسي رجالات بلا لون ولا شكل ولا مذاق، تتبدّل أدوارهم وألوانهم وأشكالهم وأحجامهم بالقدر الذي تريده المارونية.

كلّ ذلك لأن السلطة في الأساس هي في يد الموارنة والمسلم في السلطة هو « اختيار ماروني ».

هذا ما أدركه مسلمو لبنان منذ اعتكاف الرئيس رشيد كرامي الشهير في عهد الرئيس شارك حلو بحيث أنهم منذ ذلك الحدث الفاصل في تاريخ السياسة اللبنانية وتدبير شؤون الحكم والدولة راحوا يفرضون على رئيس الجمهورية رئيس الحكومة الذي يختارونه في قمم عرمون وغيرها. وقصة الرئيس سليمان فرنجية مع أمين الحافظ ونور الدين الرفاعي معروفة بما فيه الكفاية.

بالواقع، إن الحقيقة اليوم هي أن المسلم في الحكم أو في السلطة، أو في الإدارة لم يعد اختياراً مسيحياً بل اختيار إسلامي. وعليه،
هذا هو وقت المسلمين في لبنان.
تحت هذا العنوان الكبير يبذلون جهودهم في كلّ اتجاه.

٧ـ إن المارونية السياسية أشعرت المسلمين أن وجودهم هو في خطر ذلك إنها اتبعت في سياستها الممارسات الطائفية والمذهبية والفئوية منذ الإستقلال حتى اليوم وبدا دور المسلمين في لبنان أو وجودهم فيه وجوداً ثانوياً ودوراً هامشياً.

هذا ما يبدو واضحاً في نصّ البيان الصادر عن اللقاء الإسلامي حول « ثوابت الموقف الإسلامي » بتاريخ ٢١ أيلول ١٩٨٣ :

« وفي الوقت الذي بات المسلمون يشعرون بأن الخطر على وجودهم ينبع من السياسات والمواقف والممارسات الطائفية والفئوية التي طبعت الحياة العامة في لبنان منذ الإستقلال، والتي بلغت أوجها في هذه الأيام، فأضحى وجود المسلمين يبدو معها كأنه ثانوي وهامشي، وذلك بفعل ممارسات مستمرّة ومحاولات الهيمنة الحزبية على الدولة وإداراتها ومؤسساتها، سياسياً واقتصادياً واجتماعياً، ممّا أدّى إلى وجود سلطة الدولة في منطقة وغيابها في منطقة، وإلى ممارسة السلطة بأسلوب في منطقة وبأسلوب مغاير في منطقة أخرى، كلّ ذلك من دون أن تحزم السلطة أمرها إزاء هذا الوضع، ومن دون أن تفيد محاولات النصح والتحذير من عاقبة هذا النهج ».

٨ ـ إن المارونية السياسية هي التي أكّدت فرادة لبنان ووحدانيته وصمدانيته في نوعه وجنسه وعدم جواز توحيد مجموعاته البشرية المتمايزة، وهي، بالواقع، تمكّنت من تركيز هذه الفكرة ـ الإيديولوجيا في أذهان العديد من الطوائف الأخرى مسيحيين ومسلمين فوافقوها على عدم المساس بالبنى الطائفية التي اعْتُبِرَت جوهر وجود لبنان ومسوّغ ماهيته المتمايزة.

هذا والمارونية السياسية لا زالت إلى اليوم بطروحاتها التعدّدية والفيدرالية والكونفيدرالية تدافع عن هذه الإيديولوجيا ساعيةً إلى تكريسها واقعاً سياسياً وقانونياً على الأرض ممّا دفع جماعة اللقاء الإسلامي إلى القول في البيان نفسه :

ـ رفض أي شكل من أشكال اللامركزية السياسية، سواء طرحت في صيغة الكونفيدرالية أو الفدرالية أو الاتحاد بين ولايات أو كانتونات أو غيرها من أشكال الكيانات الذاتية، لأن كلّ هذه الطروحات وأمثالها تضع لبنان على شفير التقسيم والتفتيت، وكلاهما مرفوض رفضاً مطلقاً ».

٩ ـ إنّ المارونية السياسية في السلطة هي التي اتجهت بالطائفية إلى السيطرة على مؤسسات الدولة والحكم والإدارة، وهي التي غذّت الإختلال في التوازن الثقافي ـ الاجتماعي ـ الاقتصادي بين مختلف الطوائف، وبالتالي، هي المسؤولة عن التصدّع في بنية المجتمع والحؤول دون تحقيق وحدته السياسية والثقافية. لذلك كلّه، قال المسلمون في لبنان بضرورة إلغاء الطائفية السياسية، وقالوا بالثقافة العربية الإسلامية ثقافة واحدة للبنان، وقالوا بالحضارة العربية حضارة واحدة له وفيه.

إن هذا المناخ الثقافي ـ السياسي الإنفصامي الذي أوجدته وأشاعته المارونية السياسية هو المسؤول وحده عن قسمة البلد في البنية السوسيولوجية والفكرية وعن عقميّة الإتصال التثاقفي والتسايسي بين الطوائف. ومع هذا لم تبلغ المجتمع المارونية السياسية حدّ الإكتفاء بل عمدت، بهدف تعميق الشروخ في بنية « المجتمع الإسلامي الواحد »، إلى اتباع سياسة فرّقْ تَسُدْ، وإلى تدعيم مؤسسات هذا المذهب وقياداته في وجه مؤسسات وقيادات المذهب الآخر..

بكلمة، إنها المسؤولة عن غياب الوحدة السياسية في المجتمع الوحدة التامة وهي وحدة لن تتحقق ما دام الإسلام خارج السلطة.

إن كان هذا هو رأي « المسلمين المعتدلين » في « المارونية السياسية » فما هو رأي « المسلمين المتطرّفين » في هؤلاء المعتدلين أنفسهم شركاء المارونية السياسية في الحكم والسلطة ؟

ب ـ موقف الإسلام المتطرّف من بعض المسلمين التقليديين شركاء المارونية السياسية في السلطة.

١ ـ إن المسلمين التقليديين اجتزأوا الإسلام.

لم يطرحوا مسألة إقامة الحكم الإسلامي في لبنان بل طرحوا مبدأ المشاركة في الحكم والسلطة واقتسام المغانم والخيور « والأسلاب » على قاعدة الإنصاف والتعادل :

أرادوا المناصفة في مقاعد المجلس النيابي.
أرادوا المناصفة في وظائف الفئة الأولى.
وافقوا على تكريس الرئاسات الثلاث.

إن هؤلاء لا يقيمون الإسلام في شيء لأنّ الإسلام ليس مشاركة واقتساماً على مستوى الحكم والسلطة والإدارة.

إمّا أن يتمّ الإسلام بقيام سلطته وإمّا أن لا يتم، ولا حدّ وسطاً بين الإثنين.

إن بعض المسلمين قبلوا بهذا الحدّ الوسط وهم من حكم الإسلام وقضائه وفكره وتشريعه براء.

إنّهم نفعيّون مصلحيون.
رزقهم قبل الإسلام.

إنّ قضيّة المسلمين الأولى هي تغيير وجه لبنان وجوهره بجعله دولة إسلامية رائدة في أسلمة العالم العربي كلّه.

إنّ قضية المسلمين هي تصفية الأنظمة غير الإسلامية في هذه المنطقة. النظام اللبناني هو في رأس هذا المشروع التصفوي لأنه معبر المؤامرات عل دول المحيط والأمة جمعاء. إنه وسيلة إفساد الجوهر وإضعاف المسلمين. إنه رأس الحربة الضاربة في خاصرة هذا العالم المسلم، الحربة التي ركّزها الغرب بقصد استنزاف طاقاته وتركيعه. إنّ التصدّي للغرب السياسي والحضاري يبدا بتصفية مواقعه في الحكم والسلطة والإدارة في لبنان. إذاً،
السلطة في لبنان هي جزءٌ من معركة اشدّ اتساعاً.

٢ ـ إن هؤلاء بقبولهم وضع الشراكة، ولو كان ذلك على أسس الإنصاف والتعادل، سبّبوا أزمة النظام السياسي لجهة السؤال الكبير: من يحكم لبنان؟

في خدمة أيّ مشروع؟ في سبيل أي قضيّة؟
قضيّة للإسلام خارج السلطة.

هذا الوضع جعل المسلمين يحسون بأنهم غير لبنانيين، بأنهم خارج وطنهم وإسلامهم ورسالتهم أو أنهم دخلاء. لقد جاء الحيف في التوزيع الإداري والحكم والإشراف على الجيش وأمن الدولة والسياسة الخارجية والقضاء ليعزّز ذلك الإحساس الذي عمقته الأحداث الأخيرة.

٣ ـ إن شركاء المارونية السياسية في السلطة من وجهاء الإسلام التقليدي، تلامذة رياض الصلح، مع تفاوت الدرجات لجهة الإقتراب من تفكيره والإبتعاد عنه، أدخلوا الحركة الإسلامية في لبنان منذ الإستقلال حتى اليوم اللعبة الطائفية والمذهبية وربطوا مصيرها بمصير النظام الطائفي وأخضعوها لأحكام السلطة غير الإسلامية وضرورات قيامها لبقاء الوطن كما أرادوه وطناً تعايشياً توافقياً ممّا حدّ من اندفاعية الإسلام في اتجاه تركيز حكمه وتحكيم شرائعه وقوانينه.

٤ ـ إن هؤلاء الشركاء شكّكوا في اعتبار لبنان قاعدة ممكنة لقيام السلطة الإسلامية فيه، وحاولوا توحيد المسلمين وقياداتهم خارج السلطة وهو أمرٌ متعذّر لأن التاريخ يشهد للمسلمين بالتشتّت والإلحاق في غياب الحكم الإسلامي وفي ظلّ تغيّره إلى حكم لا إسلامي وإن كان الحاكم مسلماً فكيف هي الحال بالنسبة إلى وضعهم في لبنان الدولة التي «يحكمها مسيحي» على الطريقة الغربية والتي ينظّم شؤونها نظامٌ أقرب إلى الأنظمة العلمانية منه إلى الأنظمة الدينية.

إنّ مشاركة المسلمين في هذا النظام هي دفعٌ بالسلطة والمجتمع في اتجاه علماني؛ والأنظمة العلمانية هي نتيجة انحراف مسيحي في السلطة لا علاقة للإسلام بها لا من قريب ولا من بعيد.

٥ ـ إن «المسلمين التقليديين» يتحمّلون مسؤولية تحويل المسلمين في لبنان إلى جماعة غير منظمة لا بل مقتتلة ومتحاسدة ومتسابقة إلى خطب ودّ «الحاكم المسيحي» للحصول على بعض النعم.

في ظلّ أوضاع كهذه تغيب القيادات الذاتية ويستحيل على الجماعات المسلمة أن تنتظم جماعةً واحدة.

فالإسلام إمّا أن يكون دولة، أي سلطة، ترعى شؤون المسلمين ومصالحهم، وإمّا أن يكون مشاركاً، أي ملحقاً، بالسلطة فيبقى أتباعه جماعات متوزّعة الولاءات والأهداف.

إنّ التصدّع الحاصل في صفوف المسلمين هو نتيجة هذا التسابق على إرضاء «الحاكم المسيحي» بهدف الحصول على المشاركة الشكلية والمجزوءة في السلطة والمحكومة بسقف الامتيازات المعروفة.

لقد أصبحت السلطة الفعلية امتيازاً للموارنة من المسيحيين.

٦ - إن ذنب هؤلاء المشاركين هو عدم رغبتهم، أو قدرتهم، لا فرق، في جعل لبنان مسلماً لجهة الجغرافيا والتاريخ وإسلامياً لجهة السياسة والحكم والإجتماع وحركة التعاطي اليومي مع العالم والمحيط. إنهم اكتفوا بما كان يجود عليهم النظام القائم من خير المنافع غير المتوازنة؛ لذلك عندما قامت قيامتهم عليه، ولم تقعد بعد، طالبوا بالتوزيع العادل المتوازن، ولم يطالبوا بما هو الإسلام لجهة الحكم والسلطة.

٧ - إنّ المسلمين التقليديين هم الذين قبلوا حالة الإنجذاب وكرّسوها قاعدة سياسية متّبعة ومتوازنة إلى فلك «الحكم المسيحي» وتملّكتهم العقدة التاريخية القائلة بأهليّته وتفوّقه في تسلّم زمام الحكم وتدبير شؤون الدولة ورسم سياساتها الخارجية والداخلية في حقول الإجتماع والإقتصاد والتربية. لقد أورثوا الأجيال المسلمة الطالعة عقدة الدونية. وحدهم يجب أن يُسْأَلوا عن دماء المسلمين التي بذلت للتحلّل من هذه العقدة والإرتفاع إلى مستوى العقل وسيادة المعرفة في قيادة الوطن.

٨ - إنّ هؤلاء هم الذين صنعوا الحرب في لبنان تأميناً لمصالحهم وضماناً لنفوذهم وتوسيعاً لدائرة انتشارهم داخل هذا النظام السياسي الذي لا يحمل من روح الإسلام وتعاليمه أيّ شيء. إنهم بذلك سلكوا سلوكاً طائفياً لا دينياً مما أدّى إلى تدعيم البنية التي يقوم عليها النظام اللبناني وكرّسوا أعرافها في ممارسة الحكم والسلطة.

لقد ساعدوا هذا النظام على أن يعيد تجديد نفسه.

إن رؤساء الحكومات والوزراء المسلمين المتعاقبين على الكرسي منذ الإستقلال حتى اليوم يُعَدّون من أرباب هذا النظام ومن الركائز التي قامت عليها السلطة في لبنان. لقد توارثها الأبناء عن الآباء وفي أقصى الحالات عن العمومة وأبناء العمومة في حركة تكرارية لم تنفع الإسلام في شيء. هذا، ولقد ركّزوا في أذهان المسلمين أن الصيغة المعمول بها هي الممكن الوحيد في هذا البلد. لذلك كلّه.

كنت تراهم نعاجاً مسالمين وهم داخل الحكم وكاسرين محاربين وهم خارجه ولم يعرفوا الإسلام ومطالبه إلاّ في مواسم التكليف والإستيزار، لا بل أكثر من ذلك، وهنا مصيبة المسلمين برجالاتهم، كانوا يعارضون جهراً ويوالون سرّاً إمتصاصاً لنقمة الشعب المسلم بالمعارضة وتقرّباً من «الحاكم المسيحي» بالموالاة. كلّ ذلك كي ينعم عليهم هذا الحاكم بلقب «وزير أوّل» أو «وزير عادي»، حين يجد في الوضع موجباً.

إن المارونية السياسية دارت بهم حتى الإنهيار: وها هي اليوم تعاود انتشالهم وهم في خدمة أغراضها ساعون ولإرادتها صاغرون.

الواضح في هذه الحال هو أن هؤلاء يقولون بالطرح الطائفي في حين أن الحركات الإسلامية المعارضة تقول بالعمل الإسلامي وثمة بون شاسع بين المقولتين: الإسلام ليس طائفة، الإسلام أمة بالمعنى السياسي التام للكلمة. الطرح الطائفي عرض زائل والطرح الديني جوهر أصيل.

من قال بالأولى فهو مشارك في أبعاد الإسلام عن السلطة، ومن قال بالثانية فهو عامل لجعلها إسلامية.

الأولى تحمل مشروعاً طائفياً في إطار لعبة التوازنات المعمول بها في لبنان والثانية تحمل مشروعاً دينياً في إطار رؤية شاملة وعامة لا توازن فيها ولا تشارك ممن ليسوا من مُعْتَنِقيها.

الإسلام التقليدي طرح طائفي.

الإسلام الجديد طرح ديني.

٩ ـ إن الزعماء المسلمين التقليديين طرحوا فكرة الجهاد جانباً وبذلك يكونون قد أسقطوا عنهم نصف إسلامهم؛ وليس فقط لم يجاهدوا في سبيل تركيز سلطة إسلامية في لبنان بل أكثر من ذلك، إنّ مجرّد التفكير باعتبار لبنان قاعدة لقيام هذه السلطة لم يراودهم يوماً. لأنهم لم يعملوا في هذا الاتجاه. لقد ذهبوا عكس هذا الإتجاه وخافوا الجهاد في سبيل تلك الغاية المطلوبة شرعاً واعتبروا لبنان بلداً متميّزاً وفهموا الدعوة الإسلامية فيه أمراً غير واجب بالضرورة وعدلوا عن المشروع الإسلامي الكبير مشككين في انتمائه إلى رحاب المدى الإسلامي الأوسع في حين أن المسلمين في لبنان هم جزءٌ من الأمة الإسلامية في كلّ مكان وهم يتأثرون سلباً وإيجابياً بإخوانهم المسلمين في المحيط والعالم. إن قضيّة الإسلام والمسلمين هي واحدة.

أن يكون هؤلاء المسلمون مشاركين في الحكم والسلطة إمّا في نظام شبه علماني وإمّا في نظام طوائفي فذاك هو «الجهاد الأصغر».

أن يكون المسلمون هم الحكم والسلطة في نظام إسلامي تام فذاك هو «الجهاد الأكبر» وليس بالمعنى الفقهي أو الديني طبعاً لأن الجهاد الأكبر هو جهاد النفس ـ نقول ذلك بالمعنى السياسي وعلى سبيل التدليل البياني.

«الجهاد الأصغر» يخدم وجود بعض المسلمين في مواقع النظام اللبناني القائم.

«الجهاد الأكبر» يخدم أغراض الصحوة الإسلامية العامة الساعية إلى إقامة الحكم الإسلامي البديل ليس في لبنان فقط بل في العالم العربي والمسلم كلّه، فالمنطقة بأسرها هي مشروع تغيير وتبديل.

ها إنّ رياحاً عاتية تهبّ من بلاد الفرس في اتجاه الضفّة الأخرى وهي تعصف في كلّ اتجاه لتحدث في العالم العربي، المسلم شكلاً واللاّ إسلامي جوهراً، الزلزال المنتظر.

١٠ ـ إنّ هؤلاء التقليديين لم يعملوا، بالرّغم مما يُهدّد الوجود الإسلامي في لبنان. على قيام تنظيم عسكري مجاهد؛ والخطأ الأكبر هو أنهم اعتبروا وأعلنوا أن الفلسطينيين هم جيش المسلمين. لقد فاخروا بأنهم لم يُنْشئوا التنظيمات العسكرية وهم يدركون تماماً أن الجهاز العسكري للدفاع عن النفس وعن الإسلام أمرٌ مشروع لا بل واجب شرعاً وعقيدة. فالعقيدة هي بحاجة إلى بندقية كي تحميها؛ والسلاح الملتزم بالإسلام وبالممارسة الأخلاقية هو عمل جهادي مقدّس، ذلك أن الإسلام ليس دين إيمان بالله فقط بل دين جهاد في سبيله والبندقية وجهٌ من وجوه الجهاد عند الإقتضاء. إنه دين قتال في سبيل الله اعتمده المسلمون دفاعاً عن العقيدة ونشراً لها وصيانة لقيمها السامية.

الإسلام أوّلاً هو دين الرفق والمجادلة الحسنة ثمّ القتال بوجه من يأبى الحقّ:

- «كُتِبَ عليكم القتال وهو كره لكم، وعسى أن تحبّوا شيئاً وهو شرٌّ لكم والله يعلم وانتم لا تعلمون». البقرة ٢١٦.
- «وقاتلوا في سبيل الله الذين يقاتلونكم ولا تعتدوا إنّ الله لا يحبّ المعتدين». البقرة ١٩٠.
- «وقاتلوهم حتى لا تكون فتنة ويكون الدين لله فإن انتهوا فلا عدوان إلاّ على الظالمين». البقرة ١٩٣.
- «قاتلوا في سبيل الله واعلموا أن الله سميع عليم». البقرة ٢٤٤.
- «قاتلوا الذين لا يؤمنون بالله ولا باليوم الآخر ولا يحرمون ما حرم الله ورسوله ولا يدينون دين الحقّ من الذين أوتوا الكتاب كي يعطوا الجزية عن يد وهم صاغرون». التوبة ٣٠.

ثمّة أصول للقتال وضعها القرآن الكريم؛ وحدُّ الالتزام بها أمرٌ واجب ذلك أنه قتالٌ «في سبيل الله» والشريعة تجيزه لا بل إنها توجبه.

١١ ـ إن المسلمين التقليديين بقبولهم المشاركة الشكلية في اقتسام الحكم

والسلطة وتسيير القوانين المتعارضة مع أحكام العقيدة والشرع ساعدوا على تمييع « الشخصية الإسلامية » في بلد تسعى كلّ طائفة فيه إلى تعزيز « شخصيتها الدينية ». لقد أذابوا شخصية الإسلام والمسلمين وتكلّموا باسمه وباسمهم من مواقع السلطة والشارع لا هو يرضى بهم ولا هم يؤمنون بها. لقد سايروا ما فيه الكفاية بعض الأطراف، وبالتحديد بعض الجماعات اليسارية وفي بيروت الغربية بالذات واستضافوهم في الجوامع ودار الإفتاء وأوكلوا إليهم رئاسة الاجتماعات وتدبيج التصاريح والبيانات وإعداد البرامج. لقد تملّكتهم جماعة اليسار حتى الإختناق وبفضل ما انتاب الشارع المسلم من صحوة إسلامية عارمة ارتدّ هؤلاء اليساريون وعاد المسلمون ليستردوا قرارهم المستقل من موقع القيادة والريادة.

لا قيادة إسلامية مركزية في لبنان خارج إطار توحيد الشارع وتسلّم السلطة.

٥ - المواطنية والتقدّمية العلمانية في ظلّ سلطة دينية

السلطة السياسية، في رأينا لا تقوم إلاّ على مجموعة قواعد موضوعية ثابتة وهي مسألة محكومة بالواقعية العلمية. إن ثمّة حدوداً جغرافية وثقافية وحضارية عامة لا يستطيع الدين إلغاءها أو القفز فوقها مهما كان قوياً في نفوس معتنقيه. ثمّة حدود موروثة لم تكن يوماً في التاريخ واحدة، رسمتها الحواجز الطبيعية والاختلافات الأثنية وهي أقوى من أن يزيلها الدين، أي دين. غير أن التيارات الأصولية ترفض منطق الحدود بين الجماعات وتعتقد أن واحدية الدين هي بداية بديهية تتحقق بعدها، آلياً، الوحدة السياسية والاجتماعية التي لا تتحقق ما لم يكن الدين في السلطة. لذلك نقول إن السلطة هي البداية والنهاية في الفكر الاستراتيجي الديني في لبنان وفي غيره، ولكن تبدو مطروحة في لبنان بشكل

عنيف وعنفي لما لأبناء هذا الوطن من دور تاريخي رائد في قيادة شعوب هذا المحيط.

نحن نؤمن الايمان الثابت والمطلق أن ليس جميع اللبنانيين هم من دعاة قيام سلطة دينية أصولية في هذا الجانب من الوطن أو ذاك، ونحن ندرك تماماً أن الخلفية الفكرية لهذا الطرح السياسي الأصولي ليست واحدة، ونحن نعي كليّاً أن التعدّدية الدينية تشكّل العائق الأول في طريق الحكم الديني، ونتيجة ذلك نقول: أن يكون الدين توحيدياً في مجتمع مركّب كالمجتمع اللبناني مهما كانت تناقضاته الذاتية حادّة فمسألة فيها نظر.

والسؤال هو:

هناك تناقض سياسي واجتماعي وثقافي وديني وإتني تستتبعه تناقضات فرعية هائلة في لبنان هل يتمكّن الدين من أن يكون أداتها التوحيدية من دون اقتلاع واحتواء وإبادة؟!

أولاً - المواطنية في ظلّ سلطة دينية

مما لا شكّ فيه أن حالة من التصادم السياسي والعسكري والاجتماعي والثقافي هي قائمة اليوم بين اللبنانيين على قواعد طائفية ومذهبية. لذلك ليس من المفيد في شيء أن يُنظَر إلى مسألة المواطنية في ظلّ سلطة دينية من منظار تاريخي وأكاديمي بحت بل من منظار ما هو واقع اليوم في المناطق التي تخضع لشكل من أشكال هذه السلطة؛ ذلك أنه من غير الجائز أصلاً أن نحمّل الدين في نظرته العميقة إلى الانسان والمساواة والعدل وِزْر كلّ ما صدر ويصدر عن أنظمة الحكم وتصرّفات الحاكمين باسمه.

إن ما يجري في لبنان اليوم مثلاً ليس من الدين في شيء، إنه مخالف للمبادىء الدينية الكبرى التي تتعلّق بحياة المواطنين.

إن ما يجري في المناطق كافة هو الشاهد الأول على جملة تفاعلات ومظاهر

اجتماعية وظواهر سياسية ليست في مصلحة الدين بل في مصلحة « الحاكمين - الأمراء » باسمه .

باسم « النظام العام » حُدّ من حرّية المواطنين فأصبحوا رعاعاً ومشاريع فتن طائفية ومذهبية وتصفيات جسدية يومية وذلك لأسباب تتعلّق بتثبيت سلطة دينية التسمية وشخصية المضمون والأبعاد .

المساواة والحرية والإستقلال المذهبي مفردات غريبة ودخيلة في معجم هؤلاء ، حيث سادت مقولة : « الفتنة أشدّ من القتل » ، في تسويغ قتل من يُخْشى أن يقوم بفتنة .

- إذا أراد الله بقوم خيراً استعمل عليهم الحلماء ... وإذا أراد الله بقوم بلاء استعمل عليهم السفهاء . » (حديث) .

إن اللبنانيين مدعوّون إلى بلوغ العمق الحضاري في مفهوم الحرية والحقوق لبناء المجتمع السياسي المتحضّر ، وهم ، بالتالي ، مدعوّون إلى تعميق هذا البلوغ .

والسؤال هو :

« هل يتمتع المواطنون في لبنان ، مسلمين كانوا أو مسيحيين ، بالحقوق والحريات العامة ؟

الجواب ينبىء عن أن قيام سلطة دينية في لبنان خطرٌ على الجميع على حدّ سواء ؛ ذلك لأن العنف السياسي بقيادة الأصوليين يصادر الحريات ويمنع الحقوق عن أصحابها بعيداً عن انتماءاتهم الدينية والمذهبية .

من حيث المبدأ لا يضير المواطن في شيء أن يكون الدين في السلطة شرط أن يكون الحاكم إماماً عادلاً كالذي يشير إليه « الحديث » :

- إن من أحبّ الناس إليّ وأقربهم مني مجلساً يوم القيامة إمامٌ عادل ، وإن أبغض الناس إليّ يوم القيامة وأشدّهم عذاباً إمامٌ جائر . »

إن ما يرعب المواطن هو هذا الإمام الجائر الذي في حال تسلّمه السلطة يصبح التعصّب الديني في مناهجها وأجهزتها وممارساتها . لذلك ،

مسألة السلطة في لبنان ليست مسألة أشخاص ينتمون إلى هذا الدين أو ذاك بل مسألة أشخاص حلماء أم سفهاء عادلين أم جائرين يدفع بهم التعصّب الديني إلى سيادة الظلم وانتهاك الحقوق .

إن اللبنانيين يلتفتون إلى حيث توجد نماذج سلطة دينية فلا يجدون فيها نموذجاً حضارياً واحداً يصلح لأن يكون المثال لقيام سلطة الدين في لبنان كلّه ، بل أكثر من ذلك ، وهنا مكمن الخطورة ، إنهم يجدون أن هذه السلطات قامت فوق رؤوسهم وعلى حساب اقتلاعهم وقهرهم فماذا لو عُمِّمَت هذه التجربة القاسية ؟!

الدين في يقيننا ليس تعصّباً ؛ والممارسة السياسية التي تعتمد التعصّب قاعدة تعامل تخالف قواعد الدين « فحيثما كان العدل فثمّ شرع الله » على حدّ قول الإمام المجدّد ابن قيم الجوزية .

ولقد عُرِف عن علي ابن أبي طالب قوله : « دم الذمي كدم المسلم حرام » .

ولقد ذكر أحد كبار المؤرّخين المسلمين أنه لم يكن يُسمَح للحاكم المسلم أن يمتلك أرض الذمّي ولو عن طريق الشراء لأنه قد يكون في ذلك وجه أشتباه في استغلال السلطة للضغط على البائع .

- « لا الإمام ولا السلطان يستطيعان أن يجرّدا الذمي من ممتلكاته » .
- « إن الله يأمركم أن تؤدوا الأمانات إلى أهلها وإذا حكمتم بين الناس أن تحكموا بالعدل » النساء ٤/ ٨٥ .
- « فأوفوا الكيل والميزان ولا تبخسوا الناس أشياءهم ولا تُفْسدوا في الأرض » الأعراف ٧/ ٨٥ .

ثانياً - التقدّمية العلمانية في ظلّ سلطة دينية

العلمنة هي نقيض الفكر الديني - السياسي . ذلك على الرغم من عدم دعوتها إلى إلغاء الدين ؛ فالعلمنة ليست إلحادية ، بالضرورة ، بل دعوة ديمقراطية إنسانية

علمية متقدّمة لفصل الدين عن الدولة ومنع رجال الدين من التدخّل في السياسة.

الدين، جوهراً ورسالة، ينصرف إلى الجانب الروحي والأخلاقي والإيماني والأدبي في حياة الأفراد والجماعات.
هذا من حيث المبدأ.

أما في لبنان إن تعدّدية الطوائف قد تكون مرتكز إغناء الخبرات الروحية ويجب أن تكون كذلك من دون أن تشكّل عائقاً في إقامة النظام السياسي العلماني.

إن المسألة ليست في أن تكون السلطة بيد رجال الدين أو لا تكون بل المسألة هي في أن تكون السلطة مبنية على تشريع ديني ويكون دستورها مستلهماً من مبادىء وأحكام دينية. وقضاؤها قضاء دينياً سواءٌ أكان في السلطة رجل دين أم رجل سياسة.

بمعنى أوضح:
ليس من الضرورة في شيء أن يكون فضيلة هذا الشيخ أو ذاك الكاهن حاكماً أو رئيس دولة لتكون السلطة دينية: فالقضية هي قضيّة قوانين وأنظمة ودستور ومبادىء وأحكام ومؤسسات وأجهزة ومناهج وتوجّهات لا قضيّة أشخاص.

إن إمكان قيام سلطة دينية في لبنان يقضي، ضرورة، بالقضاء على الأحزاب والتكتّلات السياسية الداعية إلى تطبيق المناهج العلمانية في الممارسة السياسية سواء أكانوا من أهل اليمين أم من أهل اليسار.

السلطة الدينية تقوم على أنقاض المناهج العلمانية.

لذلك،
إن الهمّ الأساسي للحركات الدينية هو احتواء الكلّ. ومن تعذّر احتواؤه أو تدجينه يبقى مشروع تصفية لاحقة.

إن مأزق «الفكر السياسي التقدّمي الوطني العلماني الديمقراطي» في لبنان هو اضطراره القسري إلى التسليم بقيادة الفكر الديني الأصولي، فبدا فكراً ذات بنية معطوبة لا تسمح له بالمواجهة وبالدفاع عن مواقفه.

ثامناً : لبنان العروبة الديمقراطية

المأزق الحقيقي الذي يجد فيه اللبنانيون أنفسهم هو الخلاف على الهوية.

الخلاص من هذا المأزق لن يتمّ إلاّ بالعروبة الديمقراطية العلمانية والعلمية. قد يكون خلاصاً بعيد المنال صعب التحقيق وسهل التصوّر. إننا نعي ذلك غير أن الرهان يبقى على ديناميّة القلّة المؤمنة بالتحوّلات الحتمية في الفكر الديني والسياسي ـ الاجتماعي.

العروبة الديمقراطية هي مرتكز التلاقي وهي الناهضة بأعباء التوجّه السليم إلى العالم العربي والعالم كلّه التوجّه الحرّ الطالع من موقع السيادة والريادة. هذا هو المسلك التاريخي الثابت في حياتنا الوطنية المشتركة وفي مصيرنا الواحد ونحن حريصون عليه حرصنا على الجوهر فينا.

العروبة الديمقراطية إمكانٌ مفتوح أم شعار ساقط؟ البحث في ما بين العروبة والاسلام يعطي الجواب الصحيح:

«وجعلناكم شعوباً وقبائل لتعارفوا».
ليس في الإسلام مشكلة تمايز أعراق وأقوام.
الإنتماء الديني هو فوق الانتماءات القومية.
الإسلام هو فوق الحواجز اللغوية والجغرافية والإتنية والتراثية.

لذلك،

إن المسلم بانفصاله عن الفكر والعقيدة يكون قد فضّل الانتماء القومي على الانتماء الديني.

وعليه،

إن الرباط بين الناس أفراداً وجماعات ليس قومياً أو وطنياً فالقوم هو الدين والوطن هو الإسلام حيث ترتفع راية التوحيد.

قوم النبيّ حاولوا إغراءه بالرياسة عليهم فرفض وجعل الإسلام دعوة للعالمين:

« - يا أيها الناس إني رسول الله إليكم جميعاً ». الأعراف ١٥٨.

أخوّة الإسلام أقوى من اخوة الأرحام:

« - إنما المؤمنون اخوة ». الحجرات ١٠.

- « المؤمن للمؤمن كالبنيان يشدّ بعضه بعضاً » حديث.

- « المسلم أخ المسلم لا يظلمه ولا يسلمه، ومن كان في حاجة أخيه كان الله في حاجته، من فرج عن مسلم كربة فرج الله عنه كربة من كربات يوم القيامة » حديث.

وفي خطبة الوداع يؤكّد النبي أن المسلم أخ المسلم وأن « المسلمين أخوة فلا يحلّ لامرىء من أخيه إلاّ ما أعطاه عن طيب نفس منه ». سيرة ابن هشام.

من هذا الكلام نفهم أن الأخوة في الإسلام ليست قبلية أو قومية أو وطنية؛ والتكتّلات السياسية في الإسلام ليست على قياس القبائل والأقوام والأوطان، فهذه الثلاثة تتنافى أصلاً مع مبادىء الدين الأساسية وهي مبادىء عقيدية تتجاوز حدود القوميات والوطنيات، فالمسلمون أخوة لأنهم يشتركون في عقيدة واحدة لا لأنهم من هذا الجنس أو هذا القوم أو هذا الوطن.

التكتّل السياسي، إذاً، يقوم على العقيدة:

« - ليس منا من دعا إلى عصبية، وليس منا من قاتل على عصبية، وليس منّا من مات على عصبية ». حديث.

إن أعداء الإسلام أثاروا موضوع القوميات، العربية، السورية، اللبنانية، الطورانية، الفارسية، الكردية. وهم الذين أثاروا، كذلك، مسألة إحياء الحضارات القديمة: الفرعونية، الفينيقية، البابلية، الكسروية.

إن الطرح القومي يدخل في إطار استراتيجيا هدفها القضاء على الدين الإسلامي كعامل توحيد شعوب هذه المنطقة؛ فالدعوات القومية التي قامت في العالم العربي مزّقته شعباً وأرضاً وعقلاً ومطمحاً. القومية العربية، مثلاً، تقوم على تجربة إلغاء الدين، أي، إنها دعوة تجمع بين أبناء العروبة دون الإسلام؛ وهي دعوة اشتدّت في وجه الحكم العثماني فكانت نتيجتها تقسيم « وحدة الأرض الإسلامية ».

لماذا أخفقت هذه الدعوة؟

في رأي الإسلاميين العرب، ولا أقول المسلمين العروبيين، وثمة بون شاسع بين الإثنين، أخفقت لأنها أعلنت براءة العروبة من الإسلام.

العروبة الحضارية هي ملك المسلمين والمسيحيين؛ وهي دعوة كانت لتأخذ طريقها إلى النفوس بنجاح كبير لولا قيام القومية اليهودية على عنصر الدين. فالدين اليهودي هو الجامع الوحيد بين جماعات يهودية لم تجتمع على اللغة الواحدة والتاريخ الواحد والعيش المشترك.

الدين اليهودي، إذاً، تمكّن من أن يقيم قومية وجدت لها أرضاً ودولة في فلسطين.

فلماذا تُصِرّ العروبة الحضارية على إفراغ القومية العربية من عامل الدين؟
لماذا الإصرار على ذلك وغالبية العرب الساحقة هي من المسلمين؟!
نقول ذلك ذاكرين: لافضل لعربي على أعجمي إلاّ بالتقوى.

إننا نفهم المعنى الديني لهذا الكلام وهو غاية في الحق والصواب. ولكننا، بالمقابل، نقول:

إنّ ثمّة فضلاً لعربي على أعجمي في السياسة القومية
فسياسة العرب يجب أن تكون عربية وكفى.
لماذا هذا الخوف العربي؟ لماذا هذا التردّد؟ لماذا هذا الضياع؟

نرجو ألاّ يُفهم من كلامنا أننا ندعو إلى إثارة العصبيات والرواسب الجاهلية في نفوس المسلمين العرب أو إلى إعادة تحريك الصراع بين الشعوبيين والعروبيين في دائرة أوسع مما هي عليه اليوم بين العراق وإيران، وإنما نستنهض العروبة من كبوتها كي تستعيد قدراتها الذاتية وتعمل على تنميتها وتطويرها في اتجاه حضاري قومي مستقل عمّا هو حاصل في بلاد فارس.

إن الانضواء تحت لواء التقوى ليستوي العربي والعجمي لا يفرض بالضرورة إنضواء تحت لواء السياسة لأن السياسة قومية وتختلف عن التقوى من حيث المناهج والوسائل والمضامين والحالات وهي تخضع لمؤثرات ثقافية واجتماعية واقتصادية وإتنية قد تتجه بها اتجاهاً قومياً خاصاً.

دليلنا إلى الاختلاف بين السياسة والتقوى هو الحرب العراقية ـ الإيرانية، والحروب المعلنة وغير المعلنة بين الشعوب العربية ذاتها وحتى بين الشعوب الإسلامية؛ فوحدة العالم الإسلامي هي مطلب وليست واقعاً، كذلك هي وحدة العالم العربي.

الكلّ يجتمع على التقوى ويختلف على السياسة.
الدين، إسلامياً كان أم مسيحياً، لن يقوى على إزالة القوميات والعصبيات واختلاف المشارب والتراثات.
وحده الدين اليهودي دين قومي لأنه يجسّد إرادة الله التاريخية في اختيار شعبه.
أن يجتمع العرب مسيحيين ومسلمين وملحدين على العروبة الحضارية فهذا لا يعني هدماً للإسلام.
إنه، بالحقيقة، رهان تاريخي عليه يتوقّف مصير لبنان وهويته ومصير السلطة فيه.

نقول ذلك وفي اعتبارنا حقيقتان:
ـ العروبة الحضارية هي اسلوب حياة وتفكير وموقف وقانون أخلاقي ونمط ثقافي متميّز وهي للعرب جميعاً.

ـ رابطة العروبة هي قبل كلّ الروابط؛ فالعروبة، في رأينا، هي أساس الإجتماع والوحدة في المجتمع العربي.

إنّ ردّ الأصوليين على دعاة العروبة بمضامينها السياسية والإجتماعية هو أن أكثرية هؤلاء الدعاة كانت مسيحية، وإن كانت مسلمة فهي غير إسلامية.

إنّ هذه الأكثرية هي التي أعلنت الجهاد على الدولة الإسلامية العثمانية؛ وهي التي توزّعت أصولها امتدادات متنوّعة تلتفّ حالياً على الحركة الإسلامية بهدف إرباكها وإضعافها.

إن «دولة الإسلام» في العالم العربي لا تقوم إلاّ على أنقاض الأحزاب الداعية إلى الوحدة على أساس قومي.
إن هذا العالم لن يعرف السلام الحقيقي إلاّ في ظلّ السلطة الإسلامية.

القيادة فيه يجب أن تكون للإسلاميين فهم القوّامون على مسيرته ورعاية شؤونه بالإسلام لا بأي شعار آخر كشعار العروبة مثلاً الذي لم يَقْوَ على الصمود بوجه إسرائيل أكثر من خمسة أيام وهي العروبة التي تجسّدت آنذاك بأوسع القواعد الشعبية بقيادة جمال عبدالناصر، وهي العروبة نفسها التي أقامت الوحدة بين مصر وسوريا ولم تعمّر، وهي العروبة نفسها التي أقامت الوحدة بين مصر وليبيا ولم تكن أفضل من سابقتها، وهي العروبة نفسها عروبة البعثين في سوريا والعراق، وهي العروبة نفسها التي وحّدت بين الحسين وعرفات وانتهت إلى مواسم أيلول، وهي العروبة نفسها التي تفجّرت صراعات واغتيالات ونسف سفارات وخطف ديبلوماسيين فوق الساحة اللبنانية، وهي العروبة نفسها التي زارت القدس وعقدت اتفاقات كمب ديفيد، وهي العروبة نفسها التي أقامت جبهة الصمود والتصدّي حيث لا هذا ولا ذاك، وهي العروبة نفسها التي عقدت

في الرباط وتونس وبغداد والطائف .... وهي قمم الخلاف والمزايدة والصفقات، وهي العروبة نفسها التي أنشأت الجامعة العربية حيث ظلّت إسماً على مسمّى عديمة الفعل والحضور، وهي العروبة نفسها التي جعلت الفلسطينيين قبائل قبائل تتنازع القرار والسلطة وتضيّع على الثورة هويتها بحيث إنها وزّعتها ولاءات عربية ودولية، وهي العروبة نفسها التي ضيّعت ذاتها بين الشرق والغرب وارتضت مهمّة التبعية والإلحاق.

هذا هو رأي «الإسلاميين الأصوليين» في العروبة، ويأتي السؤال البديهي ما البديل؟

البديل في رأيهم هو الإسلام الذي كشف الأنظمة العربية وحكامها والذي أسقط اسطورة إسرائيل في الجنوب اللبناني لأوّل مرّة في تاريخ الصراع العربي - الإسرائيلي وأجبرها على الإنسحاب من أراض عربية احتلّتها وذلك منذ قيامها حتى الساعة. إنه الإسلام الذي يصون للأمّة حرمتها ويقف قوّة ثالثة في وجه «الطواغيت الكبار» في الشرق الشيوعي والغرب الرأسمالي. إنه الإسلام الذي هزم الولايات المتحدة الأميركية في إيران، وهو نفسه الذي يدقّ أبواب الاتحاد السوڤياتي، وهو نفسه الذي فجرّ السفارات ومراكز المارينز والفرنسيين في بيروت وأجبر «قوات الإستكبار» على الجلاء عن لبنان وفي حلقها مرّ الهزيمة والإنكسار. إنه الإسلام القوي معنوياً وروحياً الفاعل في التحرير والمقاومة والصالح لقيادة حركات التحرّر في العالم. لقد أدخل الإسلام نمطاً جديداً في المواجهة عنوانه تفجير الذات في سبيل القضيّة وهو نمطٌ متحرّر من عبء الأنظمة السياسية وبيروقراطية المؤسسات، وهو مستقلّ عن فرضية التوازنات المحلية والإقليمية والدولية التي تهندسها وترسم حدودها الدول العظمى، وهو، بالتالي، نمطٌ بعيدٌ بمنطلقاته عن الأفكار الوضعية الماركسية منها والقومية. إنه نمط إسلامي شامل وفعّال.

هذا هو البديل الإسلامي الذي يوحّد إرادة الشعب على الدين ويرسّخ الوحدة على الدين ويوطّد الكيان على الدين وينظّم العمل السياسي على الدين. إنه

نقيض عروبة الإفراز الحضاري الغربي بأشكالها المسلمة ومضامينها العلمانية. إنه نقيض «الكفر السياسي» المتمثّل بالدعوات القومية والديمقراطية والإشتراكية. إنه نقيض «الدول ـ القومية» التي فقدت زمام المبادرة التاريخية في تحقيق الوحدة والإنتصار على قوى الإستكبار العالمي».

إن إنجازات القوميين كانت الفشل؛ والأبطال القوميون قد رحلوا إلى غير رجعة بعد أن مسحوا أذهان الأمة بأهداب رومنسية فاترة. لقد آن الأوان كي تأخذ الحركة الإسلامية موقعها الريادي في قيادة المسلمين في اتجاه استعادة الذات من حال التبعية والضعف التي قادتهم إليها أنظمة «الدول ـ القومية» وحكامها.

المواجهة بين الإسلام وهذه الدول حتمية بهدف شدّها إلى الأسس التي أرساها الرسول والقرآن وذلك بعد طول انحراف بدايته نهاية الخلفاء الراشدين.

المسلمون العرب يعيشون في أوطان عربية متعدّدة. الإنتماء الوطني والوحدة الوطنية لا تقدّمان حلاً لأن الحلول الوطنية ـ القومية المنفردة قد تبعد عن الله. هذه قولة إسلامية أصولية أساسها أن المسلم لا يضحّي بدينه من أجل العيش المشترك.

الدول العربية مختلفة ولكن الدين واحد؛ وكلّ دولة عربية هي واحدة ولكن أديان مواطنيها ومذاهبهم مختلفة. لذلك، إن الوطنية والقومية والوحدة العربية هي اختلاق وتزوير والدعوة أولاً وأخيراً هي إلى الوحدة الإسلامية.

وعليه،

إن المواجهة بين الإسلام الأصولي ودول القوميات هي حتمية.

العروبيون هم دعاة قومية عناصرها الدم واللغة والجغرافية والتاريخ والرغبة في المصير الواحد.

الإسلاميون هم دعاة دين وفكر وعقيدة تتجاوز حدود القوميات وتجمع الناس على الفكر لا على الدم. وحده الإسلام هو الرباط الصالح الذي يشدّ اللبنانيين إلى المحيط.

هل يرضى العروبيون بذلك؟
هل يقبل العروبيون بعدم صلاح قوميتهم في شدّ اللبنانيين إليهم؟
أم إنهم لا يفرّقون بين العروبة والإسلام؟

هل أتاحت العروبة الحضارية للمسيحيين المشرقيين أن يتخذوها سلاحاً في وجه الدعوات الإسلامية المتطرّفة؟

هذا هو السؤال الكبير الذي يتوقف على الإجابة عنه تحديد هوية الحكم والسلطة في لبنان.

هل هي هوية عربية حضارية أو هوية إسلامية؟

بمعنى،
هل ثمة عروبة ترفض أن تكون إسلامية؟
هل المسلمون العرب على استعداد لإفراغ إسلامهم من المضامين السياسية؟
هل ثمة عروبة ترفض أن ترى في الإسلام أكثر من مركّب ثقافي من جملة مركّبات المكوّنة للمجتمع العربي؟!
هل تنتصر العروبة الحضارية على الحركة الإسلامية المتطرفة؟
هل الانتماء إلى العروبة يحمي العرب غير المسلمين من مخاطر هذه الحركة؟

لو قُدر للعروبة الوحدوية الحضارية التي نادى بها مفكّرو القرن التاسع عشر وجلّهم من المسيحيين أن تنجح لما شهدنا اليوم هذه الحركات الداعية إلى الوحدة في الإسلام والقائلة لا للوحدة في العروبة، أي، في القومية لأنّ العروبة هي التعبير السياسي عن القومية.

إن العروبة الحضارية هي ديمقراطية علمانية علمية وهي نقيض العروبة الدينية. في الأولى تجد الأقليّات المشرقية غير المسلمة حلاً لأوضاعها المتأزّمة، وفي الثانية لا حلّ سوى التسليم أو الرحيل.

إن العديد من رجالات الفكر والسياسة لا يجد تمايزاً بين العروبة والإسلام إتباعاً منه لسياسة تخويف هذه الأقلّيات من انتمائها العروبي. ونحن، بالمقابل، نجد

تمايزا حاداً بين العروبة الحضارية والعروبة الدينية والمهمّ أن يساعد مسلمو لبنان والعرب على قيام العروبة الأولى نحن نفضل قيام «الدولة العربية الواحدة» على قيام «الدولة الإسلامية الواحدة». لماذا نؤثر ذلك؟
الدولة الدينية تقوم على أساس الإنتماء إلى الدين،
الدولة العربية تقوم على أساس الإنتماء إلى القوم.

المجتمع العربي بحاجة إلى تنظيم؛ فإمّا أن يتهيأ له ذلك في إطار دولة إسلامية لأن العرب بغالبيتهم الساحقة مسلمون، وإما في إطار دولة غير دينية قوامها العروبة الحضارية لأن ثمة عرباً غير مسلمين لهم الحقّ في أن يمارسوا عروبتهم بمعزل عن ضواغط الدين وأحكامه التوتاليتارية فالدين الإسلامي دين توتاليتاري لجهة الهيمنة التامة على حياة المسلمين بجانبيها الروحي والزمني.

فالخطر الحقيقي، إذاً، على الدول العربية هو ناتج الحركات الإسلامية المتطرّفة التي هي عامل تمزيق «الأمة العربية الواحدة» والمجتمع العربي والإنسان العربي.

إن وجه الخطر في كلّ ذلك هو انقسام المسلمين إلى شيعة وسنّة وعلى امتداد العالم العربي كلّه عداك عمّا في كلّ طائفة من مذاهب اثني عشرية وحنفية وشافعية وحنبلية ومالكية.

إن المجتمع اللبناني المتآلف على قاعدة الإنتماء الوطني هو البديل عن واقع المجتمع اللبناني المتصادم على قاعدة الإنتماء الديني والمذهبي؛ وهذا ما ينسحب على العالم العربي كلّه:

إن المجتمع العربي المتآلف على قاعدة الإنتماء القومي هو البديل عن واقع المجتمع العربي المتصادم على قاعدة الإنتماء الديني والمذهبي.

إن الدين الإسلامي هو عامل توحيدي؛ هذا صحيح من حيث المبدأ وخصوصاً في المجتمعات العربية لأن الأعراب هم أصل العرب ومادة الإسلام كما جاء في وصية عمر. ولكن،

الدين متى صار تعصّباً وتسخيراً سياسياً يكون عامل تقسيم «الجماعة القومية» إلى جماعات طائفية ومذهبية متناحرة.

الحركات الإسلامية المتطرّفة هي اليوم، في لبنان وفي العالم العربي، سبب نشوب النزاعات داخل الجماعات وحتى داخل الجماعة الواحدة؛ وهي سبب خلق هذه التناقضات التي لا تنتهي إلاّ بانتهاء الصحوات المتشنّجة.

العروبة الحضارية هي مفصل الحسم لهذه الجهة أو تلك.

نحن لا نريد أن نضرب الإسلام بالعروبة فذلك من مهمّات غيرنا غي هذه المنطقة.

نحن نريد فقط أن نلتقي واخواننا العرب باسم العروبة وتحت لوائها لا باسم الإسلام وتحت ألوية الحركات الإسلامية المتطرّفة.

لذلك،

إننا ننظر إلى العروبة كساتر حضاري يحمي الكلّ يستند إلى الآتي:

• إن الإسلام الأصولي هو الذي أدخل الطروحات السياسية المتزمّتة، وهو الذي ألغى جميع الطروحات القومية والوطنية فلم يعد معه التكلّم جائزاً أبداً عن وحدة عربية بل صار التكلّم حكماً عن وحدة إسلامية. إن مفهوم الثورة الإسلامية ألغى مفهوم الثورة العربية.

• إن ثمّة تمايزاً واختلافاً بين الإسلام والعروبة، العروبة الحضارية، بالطبع، لا العروبة الدينية التي هي بالواقع تسمية قومية للإسلام وهي التي ثبّتت المعادلة القائلة إن كلّ عربي هو مسلم حكماً وضرورةً.

• إن ما يجمع المسيحي إلى المسلم هي العروبة العلمانية.

متى كان الانتماء إلى العروبة هذه هو قاعدة التقاء صلبة بين اللبنانيين تخفّ حدّة الصراع، ومتى قامت السلطة العلمانية ينعدم الصراع الديني لأن الواقع يثبت

أن الصراع في لبنان ليس صراعاً دينياً بل هو صراع سياسي على السلطة يستخدم الدين من أطرافه المتشنّجة.

إن صحوة إسلامية عارمة تتحرك بعنف في الوسط الإسلامي ومن مصلحة العروبيين أن يسارعوا إلى احتوائها إيجابياً قبل أن يصبحوا عاجزين عن مواجهتها سلباً؛ وليس أحق من أصحاب العروبة الحضارية في التخفيف من حدّة هذه الصحوة وغليانها.

بكلّ واقعية نقول:

إنْ تعذّر على العروبة الحضارية ضبط التيارات الدينية الأصولية ارتفعت درجة اليأس من التوافق اللبناني ـ اللبناني ومن التوافق اللبناني ـ العربي.

نحن ندرك أن الكثيرين لا يريدون ذلك ولكن عدم الإرادة لا يبدّل الوقائع إلاّ متى اتخذ أشكال التنظيم والفعل السياسي المتحرّك والمواجهة الفعلية واسترداد المبادرة في الطرح التوافقي العلمي الكفيل وحده بالمحافظة على لبنان ميثاقَ عيش مشترك وخياراً عربياً حرّاً لا تجريَ عليه أحكام الأسلمة والاحتواء في أي حال ولا أحكام الفرز والإنكفاء في أيّ حال.

إن واقع الحال يشهد أن الوطن يفقد هويته الحضارية ومسوّغ وجوده المتمايز.

إن الوطن لم يعد واحداً على تنوّع شعبه وتعدّد رسالاته، ولم تعد كلّ جماعة فيه تشكّل ضرورة وجودية للجماعات الأخرى، ولم تعد كلّ منطقة فيه تشكّل ضرورة تكاملية للمناطق الأخرى. لقد أصبح مفتوحاً على الاحتمالات كافة. ولولا الجهود التي يبذلها التوافقيون السابحون عكس التيار لما بقي أمل في الانقاذ واحد ولما انجلت عن أعين الصابرين مساحات السواد اللامنتهي.

إن الصراع الايديولوجي في العالم العربي الموزّع بين «الدول القومية» في المغرب والمشرق والمنسحب على أشكال الأنظمة الجماهيرية والملكية، الاشتراكية والليبرالية، الناصرية والبعثية، ينطلق من قواعد قومية ويتطلّع إلى غايات قومية.

إنه صراع عربي ـ عربي يقوده منطق «أنا هو البديل» وهو صراع طبيعي

ومطلوب لأنه القاعدة التاريخية الصحيحة لإحداث الصدمة في بنية الفكر السياسي عند العرب.

والملاحظ هو أن واحدةً من هذه الإيديولوجيات المتصارعة لم تكشف عن ذاتها بمضامين دينية. بمعنى أن واحدة منها لم تقل: الاسلام بأصوله وأحكامه ومناهجه وتجاربه السياسية الماضية هو البديل.

ما دام الاسلام لا يطرح في العالم العربي كلّه بديلاً للأنظمة والسلطات والإيديولوجيات السياسية القائمة، لماذا هو مطروح في لبنان؟!

إن الاسلام هو عربيّ التكوّن والمولد والنشأة والإمتداد. إن ثمّة ارتباطاً عضوياً والتزاماً تكاملياً بين العروبة والإسلام. هذه حقيقة تاريخية توقّفت عند بداية العصر الأموي. ومنذ نهايات هذا العصر وبدايات العصور العباسية شاركت الفارسية العروبة إسلامها ونافستها لا بل خاصمتها أحياناً في الدين والسياسة والثقافة والعلم.

بتدخّل فارسي لم يعد الإسلام ديناً عربياً، أي ديناً قومياً.

لم يعد القرآن كتاب العرب كما أرادوه لتثبيت هويتهم القومية في وجه اليهود والفرس والروم البيزنطيين.

الحضارة الاسلامية لم تعد هي نفسها الحضارة العربية بل أصبحت حضارة الشعوب التي دخلت في الدين الجديد وتفاعلت معه وبخاصة شعوب بلاد فارس؛ ولم يعد كلّ ما هو إسلامي عربياً بالحكم وبالضرورة.

ثمّ كان الانحطاط ليقوم «الإسلام العثماني» محلّ الاسلام العربي الذي انتهى بانتهاء الخلفاء الراشدين، ومحلّ الإسلام العربي ـ الفارسي الذي انتهى بانتهاء العصور العباسية.

ثمّ كانت النهضة حيث قام العرب بمحاولة استرجاع هويتهم القومية ودينهم القومي من يد الأتراك.

عملية الاسترجاع لم تكن تامة وسليمة لأنها لم تكن ذاتية صرف بل تمّت بإرادة ومساعدة الغرب «المستعمر الجديد» مما حدا العرب إلى اتخاذ المنحى المتجدّد في السياسة والدين والإجتماع والعلم فعرف قاموسهم السياسي مصطلحات بمضامين جديدة كالأمة والوطن والحرية والديمقراطية والسلطة...

وما أن بدأت تجتذبهم دعوات الغرب «العلمانية» في فهم أصول الحكم والسياسة والدين حتى فاجأهم هذا الغرب بصدمة حضارية موجعة إذ أنشأ دولة إسرائيل فوجدوا في ذلك خطوة عدائية لا يكون الردّ عليها إلاّ بالتعبئة القومية الشاملة.

وهكذا ارتدّت العروبة إلى ذاتها، إلى هويتها التاريخية، إلى أصوليتها، إلى قوميتها، إلى ديناميتها الخاصة، إلى دينها الإسلامي الذي يعتبر المحرّك الأول لتحريض الشعوب في صراعها التحرّري.

ولكن هذا الإرتداد، على عنفه، لم يبلغ حدّ القول بالعروبة الدينية، وإن قال بها فبالمعنى الثوري لا السّلفي.

هذا هو الاطار التاريخي العام للعلاقة بين العروبة والإسلام بكلّ معاناتها الفكرية والسياسية؛ وهو إطار متحرّك وقابل للإمتداد وللتداخل. مما يعني أن العروبة الحضارية التي نخاطبها في أذهان المسلمين في لبنان والعرب ليست نقيضة الإسلام الثوري بل هي نقيضة الإسلام الأصولي.

إن الإسلام الأصولي يتجاوز العروبة قوميةً وتاريخاً وتراثاً وتجربة حضارية معاصرة ممكنة.

هل فقد العروبيون استعدادهم لحماية هذه التجربة من السقوط؟
هل هم قادرون على حمايتها إن توفّر لديهم هذا الاستعداد؟

لولا انتكاسات العروبة في تجاربها الوحدوية وفي ترسيم عناوين الثورة العربية وفي قيادة شعوبها من مستعمرات القهر والخوف والإذلال إلى واحات التحرّر

الوطني والاجتماعي، لولا تلك الانتكاسات لما تمكّن الإسلام الأصولي من طرح نفسه بأنماطه ومناهجه ومضامينه الدينية والسياسية لقيادة العرب من المحيط إلى الخليج مع ما يعني ذلك من مصادرة للقرار القومي العربي ووضعه في تصرّف الأممية الإسلامية.

أياً كان الجواب فإنه يأتي ليضاعف من حتمية التصادم بين العروبة كشعار تقدّمي والاسلام كشعار أصولي، بين العروبة كرباط قومي لجهة السياسة وبين الاسلام كرباط أممي لجهة الدين.

ربّ معترض يقول: إن هذا الافتراض هو غير واقعي ويدخل في باب التوهّم والرغبة، أي أن لا تصادم بين العروبة والاسلام.

لنا على هذا الاعتراض ملاحظات أربع:

أولاً: لا تصادم بين العروبة والاسلام متى كان هذا الاسلام عربياً وعروبيّ التوّجه السياسي. أي متى كان إسلاماً ثورياً متجدّداً في انبعاثه المنفتح.

ثانياً: لا تصادم بين العرب والإسلام. هذا صحيح. ولكن العرب شيء والعروبة شيء آخر. العرب قوم والإسلام واحدٌ من أديانهم ومن الطبيعي ألا يكون تصادم بين الدين ومعتنقيه، فالتجديد في الدين ليس عملاً تصادمياً لأن الأديان بطبيعتها دعوة مفتوحة للتجديد، والدين الإسلامي في رأسها لأنه دين الإجتهاد والمقتضى. العروبة منهج سياسي ـ اجتماعي ـ أخلاقي قد لا يتوافق بالضرورة مع أحكام الدين وشرائعه.

ثالثاً: عندما أكدنا حتمية التصادم بين العروبة كشعار تقدّمي والإسلام كشعار أصولي أوضحنا كفاية أية عروبة وأي إسلام: ونوضح فنعيد إنها العروبة الحضارية والإسلام الأصولي.

رابعاً: الإسلام هو دين بعض العرب قبل أن يكون دين الشعوب التي اعتنقته لاحقاً. إنه عربي الوسيلة واللسان وأممي الرسالة والغاية. فالعرب هم «حماته التاريخيين»، وإن كان ثمّة ضرورة تاريخية في قيام السلطة الإسلامية

النموذجية فلتكن عربية لأن السلطة ليست في الكتاب بل في الممارسة، والممارسة تختلف من شعب لآخر بحكم الأصول والإتنيات والأعراف والتراثات والمراحل.

من أشد المزالق خطورة هو أن نقع صرعى التوهمات القائلة بأنّ ما ينسحب على شعب ينسحب بالضرورة على آخر. بحكم أن يجمع بينهما دينٌ واحد، وخصوصاً في مجال السياسة والاجتماع.

أما وإن العرب معنيون، وبصورة خاصة سوريا، بمصير السلطة والحكم والنظام في لبنان فإننا نضع أمامهم جملةً من الحقائق التي نؤمن بها كي لا نؤاخذ على الظن ونُفْهَم على غير ما نحن:

١ ـ إن عروبة لبنان التي حدّدها بالاجماع نصّ البيان الختامي الصادر عن مؤتمر الحوار الوطني في جنيف بتاريخ ٤ تشرين الثاني ١٩٨٣ في إطار تحديده لصيغة هوية لبنان بالآتي:

«لبنان بلد سيد حرّ مستقل وواحد، أرضاً وشعباً ومؤسسات، في حدوده المنصوص عليها في الدستور اللبناني والمعترف بها دولياً، وهو عربي الانتماء والهوية وعضو مؤسس وعامل لجامعة الدول العربية وملتزم كلّ مواثيقها، على أن تجسد الدولة هذه المبادىء في كلّ الحقول والمجالات من دون استثناء».

إن عروبة لبنان هذه هي عروبة لبنان الحضاري لا عروبة لبنان الإسلامي، أي إنها عروبة المضامين الحضارية لا المضامين الدينية. وبالتالي، إن عروبة لبنان لا تستلزم بالضرورة أسلمة الحكم والسلطة والنظام فيه. وهذا لا يعني أننا نرفض مشاركة المسلمين في الحكم والسلطة والإدارة بل يعني رفضنا تحويل لبنان إلى جمهورية اسلامية في دستورها وأحكامها وقضائها ونظامها الحياتي العام سياسياً واجتماعياً وتربوياً.

٢ ـ إن عروبة لبنان هي رسالة قومية وعالمية في شكلها السياسي المتكامل والمطلوب، وهي رسالة متقدّمة عن جاراتها لأسباب موضوعية معروفة من دون

أن تكون نقيضاً لها ، وهي رسالة اطلع بها مفكّرون لبنانيون في القرن التاسع عشر عنوانها الكبير الحرية والديمقراطية والعلمنة.

٣ ـ إن عروبة لبنان هي انفتاح على جميع الدول العربية ، وبالقدر الذي يتقبّله العرب على هذا النوع من الانفتاح الذي لا إرغام فيه ولا إذلال ، لا فرض ولا إكراه ولا تبعيّة ولا ضمّ ولا إلحاق ولا هيمنة ، بالقدر نفسه يكون لبنان المعبّر عن شخصية العرب الحضارية ، ألم يكن حامي العروبة من التحريف والضياع في أزمنة التغريب والتريك ؟ إنه مداد العروبة بالحيوية الحضارية ، وبدونه تنحط إلى مستوى العنصريات الدينية.

٤ ـ إن عروبة لبنان هي فوق الإرتباطات الدينية مع الإحترام التام للشعور الإسلامي في انتماء المسلمين إليها. فإنْ كانت العروبة قضية إسلامية عند مسلمي لبنان فإنها غير ذلك عند مسيحييه. العروبة قبل الاسلام. هو الذي ولد في كنفها وهي التي احتضنته وحملته وجاهدت في سبيله طيلة أربعة عشر قرناً ولا تزال. فالاسلام هو قضية من قضايا العروبة. إنها تتقدّم عليه في الزمن وفي المهمّات القومية.

٥ ـ إن عروبة لبنان هي فوق طروحات الدين الإيديولوجية بشقيّها النصّي الأصولي والعقلي التأويلي وهي خارج المستعمرات المذهبية في الفكر وفي السياسة. إنها تتمتع بشمولية نصونها من محاولات التملك والإحتكار. لذلك ، إنها لا تفرض على لبنان الإرتباط الحتمي بهذه الدولة العربية أو تلك ، بهذا الحاكم العربي أو ذاك. بهذا النظام أو بغيره. إنها فوق الدول والحكام والأنظمة. إنها تستوعب « الأمة » وتنسحب عليها بكاملها.

٦ ـ إن عروبة لبنان هي دعوة تحرير الانسان العربي من أزمنة القهر والالغاء ؛ وهي دعوة توحيد المجهودات والإمكانات الفكرية والاقتصادية الهائلة على أرض الواقع الذي يعاني اليوم التفكك والانهيار في البنية والهدف وهو يعيش عنف الانجذاب والتوزّع على القوى الإقليمية والدولية.

هل استقال العرب من تجاربهم الحضارية والعلمية والتقنية ومحاولات الانتظام السياسي المتحضّر التي يجب أن تطبع حياتهم السياسية في هذا العصر ؟

هل فقدوا هويتهم القومية الخاصة التي ترغب في أن يكون لها اسلام خاص منفتح على حضارات العصر ؟

كما ذكرنا هم مولد الاسلام ومنشأه ومدعاة نزوله ودعاة نشره وتعميمه ، هم « أهله الزمنيون » ، أفلا يحقّ لهم أن يفيدوا منه على طريقتهم الخاصة وبالمقدار الذي يخدم طموحات شعوبهم في التدرّج السياسي والحضاري.

هل الشعوب العربية مستعدّة للتنازل عن تجاربها الثورية في الدين وفي السياسة وفي الاقتصاد وفي الثقافة وفي الاجتماع لتأخذ دروساً من الأصولية التي جاءت متأخرة عنها نصف قرن ؟

هل طلّق العرب الفكرة القومية التي اتخذوها مبدأ رئيسياً في تعاملهم التاريخي مع الشعوب ؟

الاسلام هو دائرة من دوائر هذه الفكرة وليس الدائرة الوحيدة كما يبتغي الأصوليون

الاسلام والعروبة متلازمان تلازم المولد والمنشأ والنمو. هذا صحيح. ولكن ، في عصور الاسلام الأولى. أما اليوم فإن التلازم بينهما لم يعد تلازم الضرورة والوجوب وذلك لاعتبارات تاريخية مادية عكرت « صفاء الودّ » بينهما ومنها الاعتبار السياسي الحيوي المتجدّد الذي يتعذّر إسناده إسناداً مطلقاً إلى مرتكزات الدين مهما كانت قوية وثابتة وتتمتّع بدينامية استمرار هائلة لتنظيم الشعوب.

هل يوافق العرب على هذا المفهوم المعاصر أم أنهم يريدون أن يكرّسوا مجدّداً الاسلام عقيدةً دينية ـ قومية ؟ !

هل وحدة العرب تتحقق بالإسلام ؟ أو بسياسة قومية تسمو على الدين وتتخذ مسوّغات قيامها من المعطى المادي التاريخي الاقتصادي والسياسي الاجتماعي وضرورات البقاء وترسّمات المصير القومي الواحد ؟

إن مجمل هذه الأسئلة التي طرحناها على مسلمي لبنان والعرب تتلخّص في ثلاثة :

ـ هل يرون في الاسلام مجرّد عقيدة دينية ؟

ـ هل يكتفون منه بالجانب الحضاري العروبي ؟

هل يتخذون منه مطية للسلطة ؟

يبقى على المسلمين العقلانيين والعروبيين التقدميين في لبنان والعالم العربي كلّه أن يجيبوا بصراحة :

هل شرط الانتماء إلى العروبة هو امتلاك اللسان العربي واعتناق الاسلام ؟

إن كان الأمر كذلك يؤسفنا أن نقول :

إن في هذا الشرط عنصرية دينية ـ قومية جديدة نضيفها إلى عنصريات هذا الشرق الذي يبقى فيه المسيحيون مشتّتين لا دين لهم ولا قومية بالمعنى العنصري الذي إليه أشرت .

وحدها العروبة الحضارية هي باب الخروج من مأزقية الانتماء . والعروبة الدينية كما هي بارزة اليوم فوق الساحة اللبنانية تتضمّن دعوة سافرة للمسيحيين إلى التفكير بانشاء وطنهم القومي .

هل هذا ما يريده العرب ؟ !

إنه ، بالواقع ، سؤال محيّر نريد أن لا نجد له جواباً سليماً قابلاً للتصديق .

كلّ دعوة عروبية تستعدي المسيحيين هي جواز عبور أخير في اتجاه تنفيذ مؤامرة توزيع لبنان دوائر تعيسة على الطوائف والجوار .

إن كانت مشكلة هوية لبنان والسلطة فيه تنحصر مشكلة الأقليات في هذا « الشرق المسلم » فلا حلّ لها سوى إقامة نظام العلمنة الشاملة وقاعدتها العروبة الحضارية .

كلّ بحث خارج هذا الحلّ الجذري يحمل في ذاته مشروع اقتتال طائفي على السلطة يتجدّد كلّ عقد من السنين .

نقول ذلك ونحن نعي أن لا حلّ للمشكلة في لبنان إلاّ عن طرق ثلاث :

- إمّا طريق العلمنة الشاملة ، وهذه هي دعوتنا التاريخية .
- إمّا طريق التوافق الوطني على قاعدة التعادل بين الجماعات والطوائف ، وهذا حلّ مرحلي مقبول .

إما طريق التقسيم بأشكال « الوطينات » وأنواع اللامركزيات التصادمية ؛ وهو حلّ مرفوض من قبلنا .

الحل الأول يبدو اليوم بعيد المنال لأنه يصطدم بأحكام الدين الاسلامي وشرعه وبالصحوة الاسلامية العارمة الضاربة في كلّ اتجاه .

الحل الثالث ، المرفوض أصلاً ، صار واقعاً ، والبعض لا يريد أن يصدق وقوعه ويعمل على إفشاله ، والبعض صدّقه وهو عاملٌ على تثبيته .

الحل الثاني التوافقي مع الأخذ بعين الاعتبار ضرورات التجديد في الصيغ التوافقية يبقى الحلّ الأفضل في هذه المرحلة وهو مشروع نضال جميع المواطنين المخلصين الذين يريدون أن يبقى لبنان وطناً واحداً لجميع أبنائه منتمياً إلى محيطه ملتزماً خطّ التفاهم التاريخي مع العرب ، التفاهم الحرّ الكريم الذي لا فرض فيه ولا إكراه .

حكمٌ عام

- من الضرورات الملحة ، في هذه المرحلة من تاريخ لبنان المعاصر ، أن تتحدد « العروبة » المطلوبة في لبنان تلك هي الحقيقة الأولى .

- من أشد المسائل اثارة للجدل ومن ثم الخلاف ، تلك التي تقوم على مفاهيم عامة غير محددة المضامين . فليس من الهام في شيء أن يتفق اللبنانيون على عروبة لبنان بل على مضامين هذه العروبة . تلك هي الحقيقة الثانية .

نحن عندما نقول « بعروبة لبنان » ننطلق في ذلك من الواقع الحضاري والثقافي العام ، مع تأكيدنا على وجود خصوصيات ذاتية يتميز بها عن البلدان العربية . . .

ثم، هل لبنان في حد ذاته خصوصية واحدة أو مجموعة خصوصيات لمجموعة جماعات يتشكل منها شعبه؟ نحن عندما نقول «عروبة لبنان»، لا ننطلق في ذلك من الناحية العرقية، ولكن من واقع هوية المنطقة الحضارية والثقافية والاقتصادية، ومن واقع خصوصية رسالة لبنان الكونية، تلك هي الحقيقة الثالثة.

ليس كل ما هو عربي عروبي بالضرورة، والعكس صحيح «فالعربية» تذكرة هوية، إنها انتماء و«العروبة» بطاقة انتساب، إنها التزام. العالم العربي ليس عروبياً بالضرورة. ولبنان قد يكون عروبياً من دون أن تلازمه بالضرورة صفة العربي، لأن هذه الصفة لا تزيد من عروبته شيئاً بل قد تكون أحياناً عامل تشويه وانتفاض وتشويش. الجوهر هو في الذات لا في الصفات الملحقة. الجوهر هو في الرسالة في الواقع الخصب لا في التنظير العقيم. وعليه، من البداهة أن نميز بين «عربية» لبنان و«عروبية» لبنان. تلك هي الحقيقة الرابعة.

١ ـ في البحث عن العروبية لا العربية.

نحن لا نبحث عن «عربية» لبنان بل عن «عروبية» لبنان. لا أبحث عن هويته، عن انتمائه، بل عن انتسابه، عن التزامه. ذلك لأن ما يحدد «عربية» لبنان هو «عروبية» لبنان، والعكس قد لا يستقيم بالضرورة. العربية انتماء نظري، العروبية انتماء عملي صار التزاماً بحكم طبيعته العملية. صار رسالة.

نحن لا نبحث عن «لبنان العربي»، بل عن «لبنان العروبي». لا أبحث عن «هوية لبنان العربية» بل «رسالة لبنان العروبية». تلك هي في نظري المسألة الأكثر أهمية في مرحلة البناء الوطني.

٢ ـ في البحث عن لبنان في جوهر ذاته.

من لا يكون ذاته كاملة لا رسالة تامة له. ولبنان إما أن يكون ذاته كاملة لتكون له رسالة تامة ـ والعروبية من هذه الرسالة ـ أو لا يكون. الملاك، لا أهمية له لكونه ذكراً أو انثى، إن أهمية الملاك هي رسالته. هويته هي رسالة. لذلك فجنس الملائكة لا يعنينا في شيء الشيطان، لا أهمية لكونه أسود

أو أحمر، إن أهمية الشيطان هي من دوره. هويته هي دوره. لذا فلون الشياطين لا يعنينا في شيء. وبالتالي، لا هم لي أكان لبنان ذا وجه عربي أم لا، أكان عربياً أم لا. أكان دولة عربية أم لا. وثمة فروقات بين هذه الحالات الثلاث. بالنسبة إليّ لبنان هو لبنان في جوهر ذاته الكاملة ليس إلا. همي أن يكون لهذا الجوهر الكامل في ذاته رسالة تامة. وفي نظري إنه لن يتم له ذلك إن تخلى عن رسالته العروبية.

بين لبنان اللبناني ولبنان العروبي لا تناقض ولا تنافر، بل توالد وتنام واكتمال. إن جذور الأصالة اللبنانية تمتد إلى عمق أعماق العروبة. ولكن يبقى السؤال: أي عروبة؟.

٣ ـ عروبة لبنان، محدداتها.

عروبة لبنان أو العروبة اللبنانية هي العروبة التي لا تذبح على الهوية... هي، في اختصار، العروبة العلمانية والعلمية، والديمقراطية العقلانية. إن عروبة لبنان تقوم على مبدأ التثليث هذا. إنها العروبة التي، بكل أسف، لا نجد لها نموذجاً في أي بلد عربي الانتماء. هذه العروبة ـ النموذج ندعو إليها ينهض بها لبنان، يحررها من مقابض الدين والعنصرية، من غريزة الانتماء والتحكم. هذه العروبة ـ النموذج «هي ناتج معطيات الوعي القومي والمصيري، وإلا غاب عنها الوجه الحضاري والانساني.

عروبة لبنان المطلوبة علمانية، تقول بضرورة فصل الدين عن الدولة، لا تكتفي بالمطالبة بالغاء الطائفية السياسية من الوظائف العامة، كما هي الحال بالنسبة إلى عدد كبير من اللبنانيين العروبيين، لأن ذلك يبقى مطلباً طائفياً له أهدافه المحددة، ما لم ينته إلى المطالبة بالعلمانية التامة التي تشمل مختلف القطاعات. لا عروبة تامة من دون مضمون علماني.

الاسلام ليس العروبة إنه حقيقة من حقائقها الحضارية. و«العروبيون اللبنانيون» مدعوون اليوم إلى ابراز بعد العروبة العلماني واقعياً لا نظرياً بعد

العروبة العلمانية الذي نادى به أقطاب « الفكر المسيحي » النهضوي أمثال: المعلم بطرس البستاني، ابراهيم اليازجي، شبلي شميل، فرج انطون، جرجي زيدان، نجيب عازوري، امين الريحاني، أسعد داغر، خير الله خير الله...

إذا كان ادعياء العروبة في لبنان يهدفون منها إلى قيام الدولة الاسلامية فنحن منهم براء لا بل معركتنا معهم مفتوحة تبقى إلى أن تأخذ العروبة بعدها العلماني والعقلاني. إذا كان بعض هؤلاء يسعى إلى احلال « الحكم الاسلامي » محل « الحكم المسيحي » في لبنان فنحن حرب عليهم، ليس دفاعاً عن « الحكم المسيحي » - ونحن منه براء ورأينا فيه واضح - بل دفاعاً عن العروبة نفسها من خطر « الحكم الاسلامي » عليها. إن أسلمة العروبة هي انتقاص من كامل جوهرها. من دون « مسيحية عروبية » تبقى العروبة اسلامية الشكل والجوهر، أي « لا عروبة ».

العروبة الحقيقية والمطلوبة هي كما أشرنا علمانية - علمية - ديمقراطية. من خصوصيات الاسلام لها أبعاد من خصوصيات المسيحية لها أبعاد. من الضرورة الملحة أن تتوحد ابعادها الدينية في بعد علماني - علمي - ديمقراطي، لكي تكون عامل توالد وتنام وتكامل، لا عامل ذوبان وسحل وإبادة... الإسلام كما المسيحية رؤيا كونية غير محددة الأبعاد، وهي لجميع أبناء البشر. إنها كل. العروبة رؤيا مناطقية محددة الأبعاد وهي لجميع أبناء هذه المنطقة. إنها جزء. عروبة لبنان جزء من « كل اسلامي - مسيحي » لا تستقل عنه ما لم تتخذ بعدها العلماني والعلمي والديمقراطي على المستوى الحضاري العام: السياسي والثقافي والفكري والاجتماعي...

الاسلام كما المسيحية بالنسبة إلى عروبة لبنان، « ثقافة قومية » لها حضورها الفاعل في الواقع الحضاري العام ثقافة وفكرة ولغة وأدباً وتوجيهاً سياسياً. هذا صحيح. ولكن نحن نشدد على استقلالية هذه العروبة لتصير موجوداً في ذاته، من هنا كان الخوف على لبنان واجب الحرية والسيادة والاستقلال من الوحدة

والانصهار والذوبان. وحدها « العروبة العلمانية » تحفظ هذا التكامل لا التناقض مع عالم عربي بالفعل والواجب، عروبي بالقوة والامكان.

العروبة المطلوبة للبنان تعني أن يبقى لبنان مستقلاً عن دول هذا العالم العربي، جميع هذه الدول. ذلك لأن العروبة من شرط « التكامل اللبناني »، وكل الحاق، من أي نوع كان، هو انتقاص من مبدأ التكامل هذا. وعليه.

- إن الاستقلال الناجز التام لن يكون للبنان ما لم يستقل بعروبته.
- العروبة المطلوبة للبنان هي مجموعة حقائق ثابتة والتزامات تاريخية لا تقبل بأن تكون محكومة بأي شرط خارج عنها.
- العروبة المطلوبة للبنان لا تسمح لأي جهة عربية الانتماء بأن تجيز لنفسها عملاً من شأنه أن ينتقص منها.
- العروبة المطلوبة للبنان كانت وما تزال وستبقى ملكاً للشعب اللبناني، بها يحقق نهضته ويؤدي رسالته الكونية، لا رسالة كونية تامة لهذا الشعب من دون رسالة عروبية. لذلك نقول:

لا عروبة في لبنان، وعلى مدى العالم العربي الوسيع، من دون ديمقراطية تضمن حقوق جميع المواطنين على مختلف اديانهم ومذاهبهم وثقافاتهم. حقوقهم السياسية والدينية والاجتماعية والاقتصادية. العروبة الحقيقية لا تقصى، لا تذل ولا تبيد. ليست تحكماً وتظلماً أي ديكتاتورية - على مختلف أشكالها - بالمعنى الواسع للكلمة.

عروبة لبنان الديمقراطية المطلوبة، والتي ينبغي أن تعمم على المنطقة العربية بأسرها، هي مجموعة خصوصيات تتوالد، تتنامى، تتكامل. « خصوصيات مسيحية و « خصوصيات اسلامية »، وتغليب واحدة منها على الأخرى باسم العروبة قسراً واغتصاباً - أي بشكل غير ديمقراطي - طعن في جوهر الذات الوطنية العليا « بشقيها المسيحي والمسلم ». فالذات الوطنية العليا، هي ذات واحدة بالعروبة العلمانية، لها أصالتها الديمقراطية التي دونها تختنق أصوات الاحتوائيين والانكفائيين.

عندما تتحقق عروبة لبنان المطلوبة بشروطها الثلاثة: العلمانية والعلمية والديمقراطية تنتهي الأزمة الكيانية التي يعاني منها لبنان. وبالتالي تنتهي الأزمة الكيانية التي منها يعاني أي بلد عربي في هذه المنطقة التي لم تعرف على مدى تاريخها كيانات ثابتة، بل عرفت كيانات تتآكل أو تتوحد قسراً واغتصاباً لتنحل بانحلال الأمزجة المتحكمة بالمصائر.

كما «اللبنانية» خصوصية مستقلة عن الخصوصيات اللبنانية مفردة، كذلك «العروبة» خصوصية مستقلة عن الخصوصيات العربية مفردة، والعروبة بالتالي هي فوق الأنظمة العربية، هي فوق الساسة العرب، وعليه، فلبنان العروبي الذي نريده ليس لحيق أي نظام عربي، ليس لحيق أي سياسي عربي، عروبتنا هي منا وفينا. عروبتهم هي منهم وفيهم. نحن وإياهم في دورة التوالد والتنامي والتكامل العروبي الديمقراطي الحر السليم. وهكذا يبقى لبنان ناجز الاستقلال، حر الارادة، منيع الكيان. «لبنان ـ العروبة» المطلوبة هو عامل استقرار في المنطقة، هو عامل توحيد في المنطقة، لا استقرار سياسياً ولا وحدة عربية من دون عروبة تكون على شاكلة عروبة لبنان المطلوبة بأبعادها الثلاثة العلمانية والعلمية والديمقراطية.

٤ ـ العروبة في تاريخ لبنان المعاصر.

هذه العروبة المطلوبة تأكدت مرة في تاريخ لبنان المعاصر. لذلك فإن قناعاتنا هذه تلتزم الخط اللبناني الأصيل. تأكدت يوم تخلت «الأقليات المسيحية» عن الضمانة الفرنسية ورفضت عرضاً فرنسياً يقضي بابرام معاهدة بين الحكومة اللبنانية والحكومة الفرنسية، تضمن استقلال لبنان وكيانه وتصدت ـ عهد الانتداب ـ لدعوة اسلامية طالبت بالحاق لبنان وسوريا، وأحبطت مشروع نوري السعيد عام ١٩٤١ القائل بالوحدة بين سوريا والعراق ولبنان، باستثناء المناطق المسيحية. في مثل هذه المناخات السياسية، لو أراد المسيحيون أن يكون لهم وطن قومي مسيحي في هذا «الشرق المسلم» لكان لهم ذلك، لكن التزامهم العروبي جعلهم يرفضون أن يكونوا أولى اسرائيليات هذه المنطقة.

لذلك نؤكد على أن عروبة لبنان تبقى منقوضة، ما لم تتأكد مجدداً عروبة الأقليات المسيحية فيه.

لبنان من أصحاب العروبة الحقيقية، ولن يسمح لأصحاب الدعوات المضللة من أي جهة أتت بأن ينجحوا في جعله خصماً لها:

يوم تأسست جامعة الدول العربية كان لبنان من مؤسسيها، من دون أن يرتفع فيه صوت واحد يدعو إلى تحييده أو عزله عن الهموم العربية المشتركة. «فرعونية مصر» و«هلالية سوريا والعراق» كانتا، آنذاك، أشد خطراً على الجامعة من «فينيقية لبنان». يومها لبنان حدد رسالته بصراحة شجاعة، من ضمن المواثيق والكلمات الشريفة، وهو مدعو اليوم إلى تحديدها مجدداً بصراحة شجاعة، من ضمن المواثيق والكلمات الشريفة.

إنه وطن الاستعداد المجدد والصراحة الشجاعة والكلمة الشريفة.
وطن الرسالات عوفيت.
والعافية الخضراء هي عصب الجبل الأخضر....



... تاريخ الشعوب والأوطان هو من صناعة ديناميةالقلّة النوعية وارتباطها الجدلي بحركيّة الواقع المتبدّل اقتصادياً واجتماعياً وسياسياً. ثمّة تبدّلات أساسية في لبنان تمّت على هذه المستويات الثلاثة ومتى تهيّأت لها قنوات الاتصال بدينامية النوع، وهي قنوات لن تتهيّأ إلاّ في ظلّ الحرية والديمقراطية، أحدثت تحوّلاً كبيراً في مسار الفكر السياسي...

إن قراءة واعية في تاريخ لبنان السياسي اقلّه منذ الاستقلال حتى اليوم تبرز لنا بوضوح كلي ان الفكر السياسي فيه هو ناتج سلالي أو وراثي يستمد مسوّغه التاريخي والاجتماعي من زعامته الإقطاعية، وهي زعامة موروثة فرضت نفسها على الجماعة بأدوات عنفية فأكدت ذاتها وألغت الإرادة الجماعية وامتلكت القرار السياسي بالنيابة عنها. وبعد أن شهد لبنان تحولات اساسية على مستوى الاقتصاد والاجتماع، احدثت بعض التصدّعات في بنية التفكير الإقطاعي فسارع هذا التفكير إلى اعتماد وسائل استهواء الناس مخفياً عنهم نزعاته التسلطية داعياً إياهم إلى الانتظام المؤسسي كي يضمن شرعية بقائه ويصون شرعة التوارث.